www.kassioun.org

1238

الاثنين 11 آب 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

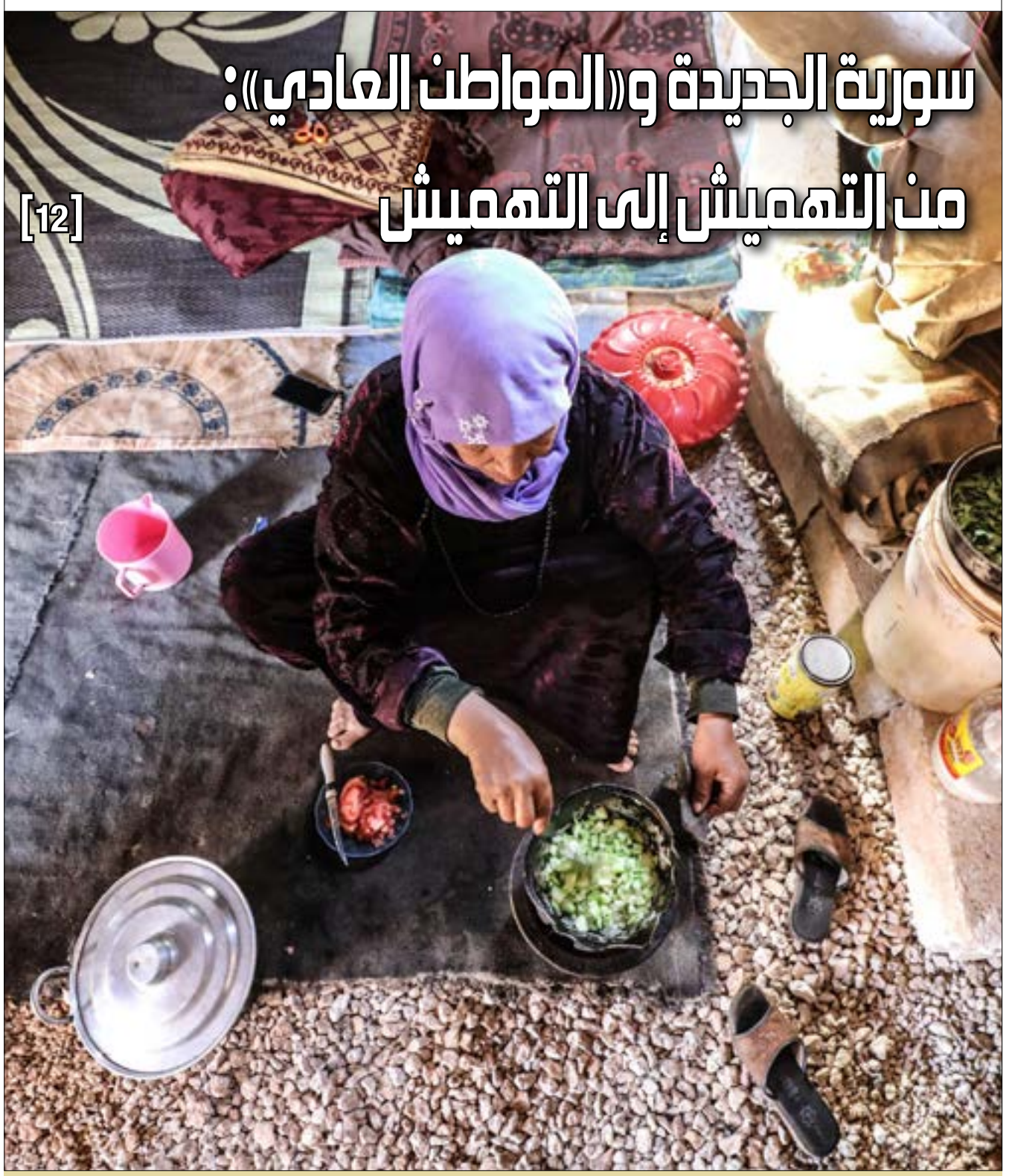

سورية الجديدة و«المواطن العادي»: من التهميش إلى التهميش

[12]

الافتتاحية

طريق واحد: مؤتمر وطني عام!

تعكس التصريحات الرسمية التي نشرتها وكالة سانا يوم السبت 9 آب، نقلاً عن «مصدر مسؤول في الحكومة السورية»، تعليقاً على «مؤتمر وحدة المكونات» الذي عقدته الإدارة الذاتية يوم الجمعة 8 آب في مدينة الحسكة السورية، تناقضاً واضحاً ضمن نصوص مختلفة صادرة عن مصدر واحد، وفي التوقيت نفسه تقريباً، بين لغة هادئة وإيجابية تدعو للحوار العام والتوافق الوطني، وضمان حق التجمع والعمل السياسي والمشاركة السياسية، وبين لغة صاخبة توجه اتهامات التخوين والتهديد في كل الاتجاهات؛ ويعكس هذا التناقض نمطاً بات متكرراً في العمل، بين الوعود الإيجابية وإظهار الرغبة في الانفتاح، وبين السلوك العملي الذي ما يزال استئثارياً وبعيداً عن المشاركة إلى حد بعيد، ويرى في «الحلول الأمنية» أي في «منطق الغلبة» صراطه الأساسي.

المجتمع، كما الطبيعة، لا يقبل الفراغ، ولذا فإن تحركات مثل «مؤتمر وحدة المكونات» وغيرها من النشاطات التي تحمل طابعاً فئوياً، أو تستند إلى تكوينات ما قبل الدولة الوطنية، هي النتيجة السلبية الطبيعية لغياب التوافق الوطني الحقيقي، وغياب الحوار الوطني الجاد، وعدم قيام السلطة في دمشق بمسؤولياتها بالعمل على تحقيق المشاركة السياسية الحقيقية، وبالانخراط في مسار عقد المؤتمر الوطني العام المبني على المشاركة السياسية بالدرجة الأولى، وعلى مشاركة جميع المكونات الاجتماعية في سورية.

إن القوى المسيطرة على أرض الواقع في كل الأنحاء السورية، مسؤولة بشكل مشترك عن ارتفاع مستوى الخطاب الطائفي والقومي والديني، وعن محاربة وترهيب الخطاب الوطني الجامع، وعن استدعاء التدخلات الخارجية ورفع مستواها، ولكن المسؤولية الأولى والأساسية تبقى على عاتق السلطات في دمشق، بالضبط لأنها في دمشق، ولأن أي عمل وطني جامع، وكما يقول «المصدر المسؤول في الحكومة»، ينبغي أن يكون مركزه هو دمشق، ولكن كي يحدث ذلك فإنه ينبغي على السلطات في دمشق أن تكون فاعلة باتجاهه، وبشكل حقيقي، وليس عبر عمليات تعيين على أساس الولاء السياسي الضيق.

لم يرتق عمل وخطاب القوى المسيطرة في طول البلاد وعرضها حتى اللحظة إلى المستوى الوطني الجامع المطلوب، وما تزال كل منها تنظر للخارج أكثر مما تنظر للداخل، وتعوّل على توازنات الخارج وقواه، أكثر مما تعوّل على قوة السوريين وقوة اجتماعهم، كسوريين، وليس كطوائف أو أديان أو قوميات أو عشائر...

التدخلات الخارجية في ظل سيطرة عقلية النظر إلى الخارج، ستزداد فقط، وستصبح أكثر تدميراً وكارثية. وأما الادعاء بحماية هذه الفئة، أو تلك من الشعب السوري «ضد» الفئات الأخرى، فهو الوصفة الأمثل لإدماء كل السوريين على الإطلاق، ولتسخير الدم المهدور لا لحقن ما تبقى من دم، بل لتعميق الأحقاد والثّارات وإسالة المزيد والمزيد من الدماء.

الطريق السوري هو باتجاه واحد، اتجاه مؤتمر وطني عام، يتم عقده في أسرع وقت، ويأخذ وقته في النقاش المعلن أمام كل السوريين حول مستقبلهم، بما في ذلك التوافق على الصيغة المناسبة للعلاقة بين المركزية واللامركزية، وينتج حكومة وحدة وطنية جامعة، ودستوراً دائماً وانتخابات حرة ونزيهة. وكل من يتخلف عن هذا الطريق أو يُعيقه سيتحمل المسؤولية أمام السوريين عن فعله...

شؤون عمالية

الإعلام والعمال

02

ملف «سورية 2025»

الإعلام العبري: ينبغي الاستثمار في هشاشة سورية... لتعميقها أكثر!

06

شؤون محلية

الكهرباء والشركات القابضة... وعود التحسين ومخاوف التغلغل على السيادة

09

شؤون عربية ودولية

قمّة الأسكا المرتقبة... وتشكيل العالم الجديد

22

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الإعلام والعمال

يحلو للبعض أن يصوّر النجاح الواسع الذي حققه الفضاء الإلكتروني «مواقع الإنترنت التواصل الاجتماعي» في التواصل مع الحركة الجماهيرية، أو قطاعات مهمة منها وتعبئتها، بأنه بديل للإطار التنظيمي «الأحزاب والنقابات»، وأنه يمكن أن يلعب الدور الذي كانت تلعبه تلك الأحزاب بصلتها المباشرة مع الحركة الجماهيرية، وخاصة الطبقة العاملة. هذه الفكرة، التي يحاول الكثيرون الترويج لها في ظل التجارب الناجحة التي تم استخدامها في الدعوة للاحتجاجات أو الاعتصامات أو الإضرابات عبر «فيسبوك»، وغيرها من القضايا المتصلة بالنشاط الجماهيري والعمالي، لا يمكن أن تكون كما يُراد لها أن تكون «بديلاً»، بل هي إحدى الأدوات المهمة الإضافية التي يمكن استخدامها من أجل إيصال ما يُراد إيصاله.

لقد أصبح التطور الهائل في وسائل الاتصالات الحديثة عنصراً مهماً من عناصر نقل الوعي إلى الطبقة العاملة من خارجها، حيث كان المنشور والبيان والجريدة هي الأدوات الأساسية في السابق لإيصال الرأي والموقف الذي يُطرح. وهذه الأدوات ما زالت تحتفظ بأهميتها ودورها الذي كانت تلعبه.

التبدل الكبير في الأشكال يحتاج إلى معرفة ودراية بها كي تصبح ذات فعالية ومؤثرة في طرق العمل والمهمات المُراد إنجازها، وهي كبيرة ومتشعبة، فرضتها طبيعة الصراع الطبقي والوطني الذي تخوضه الطبقة العاملة دفاعاً عن كرامة الوطن، وعن حقوقها التي يجري الاعتداء عليها وتكبيل حريتها بالقيود التي تمنع عنها أوكسجين المعرفة والوعي، الذي تحاول القوى الرأسمالية وشركاؤها التحكم به واستخدامه بما يخدم برنامجهم الليبرالي المطروح، والذي يُجمِّل بالكثير من مساحيق خارجية ذات ألوان عمالية ونقابية، لحرف الوعي العمالي عن نقطة الهدف الأساسية المفترض التسديد تجاهَها.

واقع الإعلام النقابي الحالي يقتصر على إصدار بعض الأخبار عن لقاءات المسؤولين النقابيين مع الوفود القادمة من الخارج أو بعض الزيارات لمواقع العمل في الموقع الإلكتروني للاتحاد العام لنقابات العمال.

المهمة الجسيمة تقع على عاتق الإعلام النقابي، وتتحدد بالتعبئة والتنظيم من أجل انتزاع الحقوق، ونشر الثقافة الوطنية والعمالية، وإبراز الرموز الوطنية التي ضحت من أجل الوطن، ومن أجل الطبقة العاملة، وهم كثر.

إن القضايا الوطنية والطبقية مترابطة ومتشابكة إلى حد بعيد، وتحتاج إلى تضافر جهود كل القوى الوطنية والشريفة، وفي المقدمة الطبقة العاملة السورية التي يجري تغييب دورها، والتقليل من إمكانياتها الكامنة التي يملكها العمال، والتي ستلعب دوراً أساسياً في عملية التغيير المطلوبة إن أتاحت لها الظروف ذلك، إلى جانب حماية حقوقها ومكتسباتها التي تحققت بفعل نضال وتضحيات الرواد الأوائل من القيادات العمالية والنقابية، منذ عقود.

البحث عن فرصة عمل

ليس هناك رقم دقيق لتحديد مستوى البطالة، ولكن بالتأكيد الحكومة تملك هذا الرقم والإحصاءات اللازمة، إلا أنها لا تعلن عنها كي لا توقع نفسها بالحرج. فالمسؤولية عن إيجاد فرص العمل تقع على عاتقها، وهي دليل واضح على نجاح سياستها الاقتصادية أو فشلها. لكن الواقع يؤكد أن مستوى البطالة مرتفع جداً ولمستويات مخيفة.

فمن يتصفح المواقع والصفحات المختصة بفرص العمل يجد كماً هائلاً من المفاجآت والصدمات. فهناك يومياً مئات المنشورات للباحثين عن فرص عمل، أغلبهم وليس جميعهم من فئة الشباب الحاملين للشهادات الجامعية، ولكن تراهم يبحثون عن أية فرصة عمل ولو كانت بغير اختصاصهم. فالحصول على فرصة عمل بمثابة حلم في هذه الظروف، بسبب تدني الإنتاج وتوقفه في أغلب المصانع لعدة أسباب. وهناك فئة من العاملات المضطرات للعمل بسبب فقدان رب الأسرة أو عجزه عن العمل، وتراها تبحث عن أي عمل ولو براتب قليل في أحد المصانع أو المنشآت. وقد ترى منشورات تصل إلى حد الترجي والاستجداء للعثور على فرصة عمل. وأغلب المنشورات تتحدث عن الأجر وقيمته، فيكتب مثلاً «بشرط أن يكون الأجر كافياً أو محترماً»، ومع ذلك أغلبهم لا يجد لمنشوره رداً ولا يتم التواصل مع أحد منهم.

أما منشورات أرباب العمل والذين يبحثون عن العمال، فهي قليلة جداً. وإن عرضت فرص عمل فتراها برواتب هزيلة جداً مقابل شروط ومتطلبات كثيرة. فقد ذكر أحد المهندسين أنه عثر على فرصة عمل في إحدى المنشآت الكبيرة والمعروفة بمدينة عدرا الصناعية براتب 160 ألف ليرة سورية فقط لا غير! فهذا الشاب كما غيره الكثيرين أفنى سنين عمره في الدراسة والتحصيل العلمي، وأخيراً لا يجد عملاً محترماً ويأخذ أجراً لا يكفيه حتى ثمن الذهاب إلى العمل. فما بالك برواتب التي تعطى لبقية العمال. وبالمقابل يقول أرباب العمل إنهم يعطون أجوراً أضعاف رواتب الدولة، وكأن راتب الدولة يعتبر مقياساً يتم القياس عليه. لا بل تحول بالفعل إلى مقياس للاستغلال يتم القياس عليه. ويقوم بعض أصحاب العمل بوضع منشور مثلاً يتحدث عن المزايا التي يقدمها للعمال، مثل التسجيل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية ووجود مواصلات إلى مكان العمل، مع العلم أن هذه تعتبر من حقوق العامل الأساسية ولا تعتبر مزايا يقدمها رب العمل.

انسحاب حكومي من ملف البطالة

إن انعدام فرص العمل وهزالة الأجور وتدني مستوى المعيشة هو بسبب السياسات الحكومية الليبرالية التي تتعمد تجميد الأجور لتخفيض الاستهلاك بشكل أضر بالعملية الإنتاجية بشكل عام. ومع الاستمرار بسياسة رفع أسعار حوامل الطاقة وفرض ضرائب جديدة ونوعية مرتفعة على أصحاب المنشآت، مما أدى إلى عزوف الكثيرين عن الإنتاج، واضطرار الكثير منهم إلى إغلاق منشأته. وهذا كله يؤثر على فرص العمل، فمن دون إنتاج ومن دون ضخ الأموال في استثمارات جديدة، كيف يمكن أن نؤمن فرص عمل؟ فهذه الحلقات كلها مترابطة بشكل وثيق لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى.

وبدلاً من أن تسعى الحكومة لإيجاد فرص عمل عبر ضخ الأموال في مشاريع واستثمارات جديدة، ودعم أصحاب المصانع، وتشجيع الصناعة الوطنية، تعمل بشكل مباشر على سحب يدها من هذا الملف الحساس عبر الترويج للمشروعات الصغيرة والمتناهية بالصغر، وكأنها هي الحل الأمثل لمشاكل البطالة. وافتتحت العديد من المصارف والمؤسسات المالية لتقديم قروض لهذه المشاريع، ولكن من دون تأمين أي بنية تحتية ملائمة لافتتاح أي مشروع مهما كان صغيراً. فأسعار العقارات مرتفعة جداً، وحجم الدمار رهيب، وليس هناك كهرباء ولا محروقات، وهي أشياء ضرورية ولازمة لأي مشروع إنتاجي مهما كان بسيطاً. حتى في المشاريع الزراعية، تم رفع الدعم عن الأسمدة والمحروقات والعلف للحيوانات، وبالتالي لم يعد هناك فائدة أو ربح من افتتاح أي مشروع. إن نجاح أي مشروع يتطلب وجود أسواق لتصريف هذه المنتجات وإلا ما الفائدة منه. ناهيك عن المبالغ والقروض الصغيرة التي تعطيها المصارف والمؤسسات المختصة بهذه المشاريع، والتي لا تتجاوز 5 ملايين ليرة سورية، مع اشتراط ضمانات كثيرة، وهذا المبلغ لا يكفي مصروف عائلة سورية لمدة شهر، فكيف يمكن افتتاح مشروع به؟!

السياسات الاقتصادية ترسم سوق العمل

لماذا يختلف المستوى التعليمي للطبقة العاملة من دولة إلى أخرى؟ هل بسبب اختلاف تطورها وتموضعها الجغرافي، أم أنّ هناك سبباً أساسياً اقتصادياً بالدرجة الأولى؟ وأيهما أكثر تأثيراً في الآخر: السياسات التعليمية أم الاقتصادية؟ وإذا أردنا تسليط الضوء على المستوى التعليمي للطبقة العاملة السورية في السنوات الأخيرة، فليس من باب الترف الإحصائي، بل لربطها بمستقبل هذه الطبقة التي تعتبر العنصر الأساسي في الاقتصاد السوري وثروته الأكبر.

■ معن الأمير

تعد الطبقة العاملة العمود الفقري للاقتصاد في أي دولة، وتلعب مؤهلاتها التعليمية دوراً حاسماً في تحديد مستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية. في سورية، تشير البيانات المتوفرة لعام 2022 إلى ضعف المستوى التعليمي للطبقة العاملة مقارنة بدول عربية وإقليمية أخرى، ناهيك عن التباين الواضح في توزع العمالة بين القطاعين العام والخاص حسب المستوى التعليمي، مما يعكس اختلالات هيكلية في سوق العمل امتدت لعقود. سنحاول في هذه المادة توضيح بعض دلالات هذه البيانات، ثم نقارنها مع البيانات الخاصة بالطبقة العاملة في المملكة العربية السعودية.

عمال القطاع العام أعلى تعليماً من القطاع الخاص

تشير البيانات إلى أن العاملين في القطاع العام في سورية يتمتعون بمستوى تعليمي أعلى مقارنة بنظرائهم في القطاع الخاص:

- 28% من العاملين في القطاع العام حاصلون على شهادة جامعية أو أعلى.
- 20% درسوا في معاهد متوسطة «كالمعاهد التقانية أو التجارية أو المصرفية والمهنية».
- 22% حاصلون على شهادة التعليم الثانوي.
- 15% حاصلون على التعليم الأساسي.
- 15% حاصلون على التعليم الابتدائي أو أقل.

أما في القطاع الخاص، فإن:

- 54,3% من العاملين لم يتجاوزوا المرحلة الابتدائية.
- 19,5% حاصلون على شهادة التعليم الأساسي.
- 12,9% حاصلون على الشهادة الثانوية.
- 4,5% تخرجوا من معاهد متوسطة.
- 8,7% فقط حاصلون على شهادة جامعية أو أعلى.

على الرغم من أن الرواتب في القطاع العام خلال الفترة المذكورة تعتبر منخفضة مقارنة بالقطاع الخاص، إلا أن القطاع العام يعتبر جاذباً للأيدي العاملة الأكثر تعليماً، أو أنه يعتمد على أصحاب الشهادات والكفاءات ويوفر لهم فرص العمل المتناسبة مع تحصيلهم العلمي. على العكس من واقع القطاع الخاص الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على العمالة ذات التعليم المحدود، كما هو موضح بالبيانات السابقة. وللعلم، فإن نسبة كبيرة من العاملين فيه لا يعملون باختصاصهم أو شهادات تحصيلهم العلمي.

المشكلة المركبة

توضح البيانات السابقة أيضاً ضعف الإنتاجية، لأن العمالة منخفضة التعليم عادة ما تعمل في أعمال غير ماهرة أو غير رسمية، إضافة إلى هجرة الكفاءات، حيث يفضل الخريجون الجامعيون الهجرة إلى مختلف الدول التي يمكن أن توفر لهم فرصاً للعمل وبرواتب جيدة، خاصة في ظل تدهور واقع الطبقة العاملة في القطاع الخاص في سورية.

وإن هذا الخلل الهيكلي في سوق العمل من ناحية توزع الطبقة العاملة حسب الحالة التعليمية يعكس بشكل أو بآخر تراجع القطاع الخاص، مما يحد من قدرته على استيعاب الكفاءات من جهة، ويحد من قدرته على مواكبة التطورات التكنولوجية بما يساهم في تطوير وتمكين العمال. وإذا أردنا المقارنة مع المستوى التعليمي لعمال القطاع الخاص في السعودية، سنجد أن نسبة التعليم في السعودية وفق بيانات 2022، نحو 30% من السعوديين العاملين في القطاع الخاص حاصلون على تعليم جامعي، مقارنة بـ 8,7% فقط في سورية.

البداية من النهج الاقتصادي الوطني

إن سوق العمل بكمه ونوعه وتوزع اليد العاملة فيه بين القطاعات هو المرآة الأساسية التي تعكس النهج الاقتصادي، والذي بدوره سيرسم السياسات الحكومية في التعليم كي ينسجم مع متطلبات سوق العمل وليس العكس. وللأسف، فإن التوجهات الاقتصادية السابقة لعقود عديدة أنتجت ما نشهده اليوم من فوضى عارمة في المؤسسات التعليمية وفي سوق العمل، حيث يجري التفريط المستمر بالشباب المتعلم والمهني والفني، إما من خلال الهجرة والعمل خارج البلاد، أو من خلال اضطرارهم للعمل خارج إطار اختصاصهم وتحصيلهم العلمي، مما يستدعي التخطيط الاستراتيجي المسبق للاقتصاد السوري على قاعدة الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي، ورسم السياسات التعليمية على هذا الأساس. وبغير ذلك، سنستمر بتهديم القوى العاملة، وبالتالي المجتمع بأسره.

الطبقة العاملة

المملكة المتحدة: عمال توربينات الرياح البحرية يصوتون للإضراب

صوّت عمال الشركة المنتجة لأعمدة توربينات الرياح البحرية للإضراب بسبب نزاع على الأجور يوم 5 آب الجاري 2025. المصنع الكائن في تيساید فريبورت هو أكبر ميناء حر في المملكة المتحدة، ويوظف نحو 700 عامل إنتاج في بحر الشمال. يتميز تنظيم العمال في صناعة طاقة الرياح البحرية بديناميكية عالية، حيث تميل هذه الصناعة إلى تركيز العمال في أماكن عمل مكثفة، مثل مصانع التصنيع الضخمة على أرصفة الموانئ. يقع مصنع الشركة في بورو، بالإضافة إلى مصنع شفرات سيمنز-جاميسا في هال. هناك استخدام متزايد لسفن الفنادق للحفاظ على التوربينات في البحر بنظام عمل لمدة أسبوعين بالتناوب مع أسبوعين إجازة، مما يتيح تنظيماً قوياً للعمال في قطاع تحول الطاقة. وقد حصل عمال مصنع هال على صفقة أجور محسنة بعد تهديدهم بالإضراب الصيف الماضي.

الولايات المتحدة: عمال مستشفى بتلر المضربون يعودون إلى طاولة المفاوضات

استأنف عمال وإدارة مستشفى بتلر المضربون محادثاتهم مع وسيط فيدرالي يوم الأربعاء 6 آب الجاري، في أول مفاوضات رسمية منذ رفض النقابة عرض الإدارة المعدل المقدم في 11 تموز الماضي، والذي لم يرفع أجور العاملين الأقل أجراً، بمن فيهم عمال الصيانة وموظفو التغذية. لم تُعقد أي جلسة تفاوض منذ عرض المستشفى في 11 تموز. يضرب نحو 700 عامل نقابي في مستشفى الأمراض النفسية الواقع في الجانب الشرقي من بروفيدنس في ولاية رود آيلاند منذ منتصف أيار. وفقاً للمتحدثة باسم النقابة، التي تمثل نحو 700 موظف في المستشفى و100 وظيفة شاغرة، قال أحد النقابيين: «جميعنا نسعى جاهدين للحفاظ على تماسك المستشفى. كل ما نريده هو أن نعامل بإنصاف، ولن نتراجع حتى يحصل العاملون على الأجر المعيشي الذي يحتاجونه».

إسبانيا: عمال مناولة الأمتعة يدعون إلى إضراب في المطارات

أعلن الاتحاد العام للعمال عن إضراب في شركة «أزول هاندلينج»، التابعة لمجموعة رايان إير، احتجاجاً على «الوضع غير المستقر» و«الانتهاكات المستمرة» لحقوق العمال. تقدم الشركة خدمات المناولة الأرضية لشركات طيران مجموعة رايان إير في العديد من المطارات الإسبانية، بما في ذلك مطارات مدريد، وبرشلونة، وإشبيلية، وملقة، وأليكانتي، وإيبيزا، وبالما دي مايوركا، وجيرونا، وتينيريفي الجنوبية، ولانزاروت، وسانتياغو دي كومبوستيلا. يبدأ الإضراب مبدئياً أيام 15 و16 و17 آب، على ثلاث فترات زمنية: صباحاً وظهراً ومساءً. وسيستمر الإضراب كل أربعاء وجمعة وسبت وأحد حتى 31 أيلول 2025. يدعو الاتحاد العام للعمال إلى تحسين ظروف عماله، حيث تشمل أسباب الاحتجاج عدم توحيد ساعات عمل الموظفين الدائمين، وفرض ساعات عمل إضافية بالإكراه، وإجراءات تأديبية مفرطة.

الهند: إضراب عمال حافلات كارناتاكا

توقفت الحياة اليومية في جميع أنحاء كارناتاكا حيث بدأ العاملون في جميع شركات النقل البري الأربع التابعة للدولة إضراباً لأجل غير مسمى يوم 6 آب الجاري. توقفت الحافلات الحكومية في المدن والبلدات، بما في ذلك بنغالورو، ومانغالورو، وميسورو، وهوبالي، عن العمل بشكل كبير، مما أدى إلى تقطع السبل بالركاب في ظل عدم التوصل إلى حل بشأن متأخرات الرواتب التي استمرت 38 شهراً وتعثر مراجعة الأجور. بدأ الإضراب للضغط من أجل تحقيق مطالب متعددة، منها مراجعة الأجور التي طال انتظارها، ودفع متأخرات 38 شهراً، وتطبيق زيادة في الرواتب اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024. تمسك قادة النقابات بمطالبهم، وأعلنوا أنهم لن يوقفوه حتى تتخذ الحكومة إجراءات. من جهتها، أصدرت محكمة كارناتاكا العليا إشعاراً لنقابات النقل، طالبةً منها الانسحاب من الإضراب.

متى وكيف نضم عمال القطاع الخاص إلى النقابات «2»

تناولنا في العدد الماضي بمادة تحت عنوان «متى وكيف نضم عمال القطاع الخاص إلى النقابات» بعض الأسباب الرئيسة التي أدت لعدم نجاح التنظيم النقابي باستقطاب وضم عمال القطاع الخاص بشقيه المنظم وغير المنظم للجسم النقابي، رغم أن عمال القطاع الخاص هم «أم الصبي» كما يقال، كونهم أسسوا النواة الأولى للحركة النقابية والنقابات. سنحاول في هذه المادة الانتقال من التفسير للتغيير عبر تشكيل ملامح رؤية قابلة للتطبيق في الواقع لأنها ابنة الواقع بامتياز، وليست مجرد أفكار وتنظير أو أمان وتبرير. وكل منخرط أو مطلع على سوق العمل في القطاع الخاص سيتلمس ذلك ببساطة، في حين سيعجز القابعون وراء مكاتبهم أو في مراكز السلطة عن فهمه ولن يروا أبعد من أطراف كراسيهم العزيزة.

■ هاشم اليعقوبي

انطلاقاً من الهدف الموضوع ألا وهو استقطاب وضم وتمثيل عمال القطاع الخاص، فإننا لا نستطيع تحقيق ذلك دون فهمه انطلاقاً من الدور والمسؤولية. وهذا تحديداً يحتاج لإعادة تأسيس وتحديد وجعله بوصلة ومقياس نجاح أو فشل. فالتنظيم النقابي تاه عن دوره منذ زمن بعيد وتخلى عن مسؤولياته، ففقد وزنه الطبقي والسياسي والمجتمعي. فما معنى أن تكون تنظيماً يمثل أوسع طبقة اجتماعية ثم تتخلى عن هذا التمثيل حتى تصبح مؤسسة بيروقراطية منزوعة الدسم، جوهر عملها جمع الاشتراكات المالية وصرف إعانات صندوق المساعدة الاجتماعية وغيرها من الميزات الشحيحة؟ إذاً، بشكل عام لا بد بداية من وضع هدف استعادة الدور على قائمة الأهداف، والذي لن يتحقق إلا من خلال العمل على الأهداف الأخرى مجتمعة، كاستقلالية المنظمة وإنهاء عهد الوصاية والهيمنة، والقضاء على روح المادة الثامنة التي ما زالت سارية المفعول وإن بأشكال مختلفة، ورص صفوف التنظيم الحالي من خلال استعادة الديمقراطية عبر صناديق وقوائم انتخابية حقيقية تؤمن للعمال حقهم في اختيار من يعبر عن برنامجهم الذي يرونه مناسباً، والانخراط الحقيقي بالهيئات العمالية بأسفل الهرم التنظيمي، والعمل بين العمال ليلاً ونهاراً، وتشكيل طليعة واعية تقود نضالهم اليومي ضد الاستغلال المستفحل. وبما أن الهدف الأساس استعادة الدور، فإن الوصول لهذا الهدف يبدأ من الانخراط مع القواعد العمالية سواء كانت داخل التنظيم أو خارجه.

إنشاء مقرات دائمة ومعلنة في كل التجمعات العمالية

يتوزع عمال القطاع الخاص بين المنظم وغير المنظم، وبالتالي فإن الوصول لكليهما يستدعي المضي بذلك عبر إجراءات وبرامج عمل تشمل كل الجوانب التنظيمية والإعلامية والترويجية والاجتماعية والجماهيرية. فالقلة القليلة من ملايين العمال من يعلمون بوجود نقابات للعمال، وهذه القلة غالبيتها لا يعلم تماماً دورها وأهميتها الطبقية المجتمعية والقانونية الحقوقية والاقتصادية المعيشية. وهذا طبيعي في ظل غياب الدور. لذلك لا بد من الحضور الفيزيائي المباشر بين صفوف العمال، وبداية بتجمعاتهم الكبرى والمتوسطة كالمدن الصناعية الكبرى كحسياء والشيخ نجار وعدرا وتل كردي، أو المتوسطة كالمنطقة الصناعية في دمشق وصحنايا والكسوة والزبلطاني...

يجب إعادة إطلاق الصحيفة الخاصة بالاتحاد العام لنقابات العمال بعد توقف دام لسنوات لما لها من أهمية بالغة

إلخ. ولا نظن من الصعوبة بإمكانيات النقابات مادياً وبشرياً أن تتخذ اتحادات المحافظات مقراً ثابتاً ومعلناً لها في كل التجمعات العمالية الموجودة بمحافظاتهم، وندب نقابيين من القطاع الخاص يمثلون النقابات المعنية بالمهن المتوفرة في تلك المدن، وتحويل هذه المقرات لمراكز عمالية خدمية وقانونية وفكرية ثقافية تعرف العمال عن أهميتها ودورها في تعزيز مصالح الطبقة العاملة. وبذلك تتحول تلك المراكز لنقط استقطاب أساسية على مستوى الكم والنوع، وستشهد بالشهور الأولى مئات طلبات الانضمام للنقابات إذا ما تم عمل ذلك بالطريقة الصحيحة. ليجري بعد ذلك اتخاذ مقرات بالتجمعات السكنية العمالية الرسمية وبالعشوائيات وما أكثرها. وسيخرج من يقول إن هذا إجراء مكلف ويحتاج لميزانية كبيرة، وكأن القائل لا يعرف أو يحرف حقيقة غنى الاتحادات بأموال استثماراتها التي لا يعلم غير الله كم وأين هي؟! ناهيك على أن اشتراكات العمال المتوقع انضمامهم كافية وتزيد.

الانخراط بالحياة السياسية والصراعات الطبقية

ما إن تتم الخطوة الأولى التي ذكرناها حتى يتم البدء بالخطة التالية وهي الدخول على الملفات الكبرى التي تعني البلاد والعباد، وعلى رأسها الجانب الاقتصادي المعيشي. لأن استمرار التنظيم النقابي بالنأي عن الانخراط بمصير البلاد لا يضر البلاد وحسب، بل يضر الطبقة العاملة بأكملها. فالتناقضات الطبقية لا تنتهي، والطبقات الاجتماعية الأخرى ستدافع عن مصالحها بكل قواها، وعدم حضور الطبقة العاملة بها سيجعلها تخسر تلك الصراعات الطبقية من جهة، وتخسر عمالها الذين سيجدون من يمثلهم ويدافع عنهم في مكان آخر. وهذه ستكون خسارة كبيرة غير قابلة للتعويض. لذلك يجب البدء بلعب دور اقتصادي اجتماعي وطبقي سياسي، وتعزيز الدور الوطني بأن معاً، كي تدخل الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي دائرة الحياة السياسية والضوء معاً.

الإعلام العمالي ومركز الدراسات

ثالث الخطوات البرنامجية هي الإعلام التقليدي منه والحديث. لذلك يجب إعادة إطلاق الصحيفة الخاصة بالاتحاد العام لنقابات العمال بعد توقف دام لسنوات، لما لها من أهمية بالغة، مع العمل على أن تكون بحلة جديدة من حيث المضمون والشكل لتؤدي دورها المطلوب كحامل أساسي لبرنامج المنظمة وخطابها. ووجود المقرات المنتشرة سيكون كفيلاً بانتشارها ووصولها لأكبر عدد من العمال. ولا بد لاحقاً من إصدار صحف خاصة باتحادات المحافظات لما لها من أهمية في الإضاءة على خصوصية المحافظات من كل الجوانب. كل ذلك بالتزامن مع نشاط عملي تغييري على مواقع التواصل الاجتماعي، وتطوير موقع خاص للمنظمة يواكب ثقافة وتطور رواده ومتابعيه. على أن يتم الإعداد بالوقت نفسه لإذاعة عمالية تصل لجميع مناطق الجغرافيا السورية، خاصة أن نسبة كبيرة جداً من العمال يسمعون الراديو في معاملهم وورشاتهم. وبذلك تكون الإذاعة منبراً لهم ومعبراً عنهم، ومصدراً مهماً في تعزيز الوعي الطبقي والوطني.

رابع ما يجب العمل عليه هو إعادة تفعيل مركز الأبحاث العمالي بما يتناسب مع المرحلة الجديدة وتطوراتها وضروراتها، لأهمية العمل البحثي والبيانات والإحصاءات والدراسات. فالانخراط في الحياة السياسية يستدعي منصة معرفية كبرى ومرتكزاً غنياً بالبيانات والأبحاث والمعلومات على قواعد علمية وعملية. ويستطيع المركز أيضاً تغذية القسم الإعلامي بمواد إعلامية بحثية تغني الموقع وترفع المستوى المعرفي للطبقة العاملة.

«يتبع»

قرار مصرف سورية المركزي بشأن الهدايا بادرة إيجابية غير كافية

أصدر مصرف سورية المركزي قرار لجنة الإدارة رقم «589/ل إ»، الذي يتضمن اعتماد سياسة واضحة ورسميّة بشأن قبول الهدايا داخل المصرف. وقد أكد حاكم المصرف الدكتور عبد القادر الحصرية أن هذا القرار ينبع من التزام المصرف بالشفافية وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، بهدف تعزيز القيم المهنية والنزاهة، وحماية المال العام، وضمان العدالة والمساواة في تقديم الخدمات للمواطنين.

وبعيداً عن الخوض في فاعلية مهام المركزي وغياب دوره على مستوى السياسات النقدية، يمكن القول إن هذا القرار «غير المألوف»، بحال قيد له النجاح في التطبيق، يأتي في إطار جهود المركزي للحد من مظاهر الفساد التي تعاني منها مؤسسات الدولة، ولخلق بيئة عمل تقوم على الثقة والمسؤولية المتبادلة بين المصرف والمتعاملين معه، وكذلك المجتمع السوري ككل.

أهمية القرار... ومحدودية أثره!

لا شك أن قرار المركزي يعتبر خطوة إيجابية وهامة، إذ يشكل إطاراً داخلياً يحكم سلوك موظفي المصرف تجاه قبول الهدايا والهدايا العينية، ويحد من تضارب المصالح والممارسات التي قد تضر بمصداقية المصرف وشفافيته.

لكن، ورغم أهمية هذا القرار، فإنه يظل محدود التأثير إذا ما بقيت مثل هذه السياسات منفردة داخل كل مؤسسة على حدة، دون وجود سياسة عامة للدولة تنظم قبول الهدايا وتكافح الرشاوى في القطاعين العام والخاص بشكل شامل ومتكامل.

لماذا نحتاج إلى سياسة عامة للدولة؟

قرار المركزي ربما يكون فرصة للتأكيد على أهمية تبني سياسة عامة للدولة تقنن وترشد قبول الهدايا وتراقبها بالتوازي مع مكافحة الفساد، وذلك للضرورات الآتية:

توحيد المعايير وتبسيطها من خلال سياسة عامة واضحة تضع معايير ثابتة تنطبق على جميع مؤسسات الدولة، مما يحول دون تضارب القواعد بين الجهات المختلفة، ويمنح موظفي الدولة إطاراً واضحاً للعمل.

تعزيز النزاهة والثقة، فالسياسة المركزية تعزز من مصداقية الحكومة أمام المواطنين، وترسل رسالة قوية بأن مكافحة الفساد مسؤولية وطنية مشتركة وليس مجرد خطوة مؤسسية منعزلة.

تسهيل المتابعة والرقابة عبر وجود إطار قانوني عام يساعد الجهات الرقابية والقضائية على فرض المساءلة بشكل فعال، وضمان تطبيق القوانين بشفافية وعدالة.

مواكبة الإصلاحات الوطنية، فبعد سقوط سلطة الأسد، أصبحت الحاجة ماسة إلى بناء مؤسسات قوية ومستقلة قادرة على محاربة الفساد المتفشي في القطاعين العام والخاص.

الأجور الضئيلة بوابة للموبقات

لا يمكن تجاهل أن انخفاض الأجور في القطاعين العام والخاص يشكل أحد العوامل الأساسية التي تفتح الباب أمام تفشي الفساد والممارسات غير القانونية.

فالأجور الضئيلة تدفع كثيراً من الموظفين إلى البحث عن مصادر دخل إضافية بطرق غير مشروعة، مما يهيئ بيئة ملائمة للرشاوى واستغلال النفوذ. لذلك، يُعد تحسين الأجور ورفع المستوى المعيشي للموظفين خطوة مهمة في مكافحة الفساد، لأنها تقلل من الضغوط الاقتصادية التي قد تدفع البعض إلى الانخراط في ممارسات فاسدة.

ضرورة مكافحة الفساد عبر القوانين والقضاء المستقل

لا يمكن الحد من ظاهرة الفساد دون توفر قوانين واضحة وصارمة تنظم أشكال التعاملات والرشاوى والهدايا كافة، مع فرض عقوبات رادعة على المخالفين. وهذا يستوجب وجود قضاء مستقل ونزيه قادر على تطبيق القانون دون تأثيرات سياسية أو ضغوط.

فالقضاء المستقل هو العمود الفقري لأي نظام حوكمة رشيد، حيث يحول دون الإفلات من العقاب، ويعزز من ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، ويشكل رادعاً فعالاً للفساد بجميع أشكاله.

خطوة إيجابية غير كافية

قرار مصرف سورية المركزي بشأن قبول الهدايا هو خطوة إيجابية لكنها غير كافية، فهي في أحسن الأحوال جزء من مشوار طويل وشامل يتطلب تبني سياسة عامة للدولة تعكس إرادة وطنية صادقة في محاربة الفساد وترسيخ قيم النزاهة والشفافية. وهذا يتطلب تعاوناً بين الجهات الحكومية وقوى المجتمع المدني وخاصة الرقابة الشعبية، والقضاء المستقل، لتأسيس نظام صارم يحمي المال العام ويعيد بناء ثقة المواطن السوري بمؤسسات بلده.

الجريمة في سورية واستمرار دوامة العنف

تشير البيانات التي صنّفت سورية في المركز الأول على مستوى الدول العربية في مستوى الجريمة، والثامن عالمياً، إلى أزمة معقدة ومتعددة الأبعاد.

■ سلمى صلاح

فقد أشار تقرير صادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى مقتل 89 مدنياً، 73 منهم على يد جهات غير معروفة في شهر تموز وحده، فيما تسجّل بشكل يومي حالات قتل وخطف وسرقة وتعدٍّ على الممتلكات.

انفلات السلاح وتطبيع العنف

تتحول الجريمة مع ازدياد الفوارق الاقتصادية وتراجع سيادة القانون من أفعال فردية متفرقة إلى ظاهرة منظمة، ترتفع معها مستويات العنف. فلم تعد الجرائم التي تُعتبر بسيطة نسبياً كالسرقة تقتصر على الممتلكات، بل غالباً ما تتخللها مستويات مفرطة من العنف، تصل إلى حدّ القتل.

ويعد انتشار السلاح وتوافره وإمكانية شرائه بسهولة نسبية عاملاً يمنح المجرمين أدوات تمكنهم من إخضاع ضحاياهم، بينما يلعب غياب فرص العمل وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دوراً في خلق بيئة خصبة للعنف، يصبح عبره وسيلة للتعبير عن الغضب أو تحقيق مكاسب بعيداً عن سلطة القانون.

كما يعد تطبيع استخدام العنف عبر وسائل الإعلام المختلفة أو بعض الخطابات التحريضية عاملاً في تكريس الجريمة كأداة لتحقيق أهداف غير مشروعة.

الفقر... دافع ومحرك للجريمة

لا يمكن عزل ارتفاع معدلات الجريمة عن السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث يخلق الفقر والبطالة بيئة خصبة لانتشار الجريمة وتفشيها، وتتحول إلى طريقة للبقاء في ظل ظروف قاهرة، غير مقبولة وغير معتادة في الوضع الطبيعي.

فمعدلات الفقر التي وصلت إلى حدود 90% بحسب الأمم المتحدة، حولت الفقر من مجرد مشكلة اقتصادية إلى واقع ساحق ومدمر للحياة. بينما دفعت الضغوط المادية البعض إلى اللجوء إلى السرقة والسلب وما قد يترتب عليها من جرائم أخرى للحصول على لقمة العيش التي باتت شبه مستحيلة بالنسبة لعدد كبير من الأفراد.

وفي هذا السياق، لا يمكن النظر إلى الجريمة بوصفها أزمة أخلاقية فقط، فيما هي نتيجة طبيعية لانهيار القطاعات الإنتاجية الحيوية «الصناعة والزراعة»، وتدمير البنى التحتية، والعقوبات الدولية، وارتفاع الأسعار الجنوني، وانتشار البطالة خاصة في صفوف الشباب، ما يفقدهم الأمل ويدفع بهم إلى الإحباط واليأس، ويجعلهم أكثر عرضة للانخراط في النشاطات الإجرامية وشبكاتها المختلفة.

بين انهيار المؤسسات والانفلات الأمني

أدى تآكل مؤسسات الدولة الأمنية، وضعف جهاز الشرطة والقضاء، إلى ظهور عصابات ومجموعات أشرار تعمل خارج سيطرة الدولة، وتستغل الوضع الأمني الهش لتحقيق مكاسب مادية غير مشروعة أو تحقيق ثارات شخصية، ما يقوّض سيادة القانون ويخلق حالة من الفوضى، يكون ضحيتها المواطن الذي يتعرض للعنف والابتزاز.

كما أدى هذا الانفلات إلى تفشي ثقافة «الإفلات من العقاب»، سواء بسبب ضعف إنفاذ سلطة القوانين، أو الفساد، أو النفوذ، ما يولّد شعوراً بالحصانة لدى المجرمين والأشرار، ويؤدي إلى تآكل الثقة في النظام القانوني ويقوض مبدأ العدالة. وهذا بدوره يخلق دورة مفرغة من العنف والجريمة، يصبح فيها المجتمع مسرحاً لتصفية الحسابات الشخصية، وانتشار الجريمة، بما فيها المنظمة، ومزيداً من التدهور في الأوضاع الأمنية والاقتصادية.

التناقضات العميقة والحل السياسي

التصاعد المقلق للجريمة، والعنف المصاحب لها، هي مؤشرات بأن الجريمة ليست سلوكاً فردياً منعزلاً، بل نتاج تناقضات أعمق، لا يمكن علاجها عبر تدابير أمنية فقط، بل لا بد من معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى ظهورها وانتشارها، اعتباراً من ضرورة إعادة إقلاع عجلة الاقتصاد، وتوفير فرص عمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، مروراً بسحب السلاح المنفلت ومحاسبة المتورطين، وليس انتهاءً بمسار العدالة الانتقالية، وكل ذلك لا يمكن له أن ينجز إلا عبر بوابة الحل السياسي المتمثل بالمؤتمر الوطني العام والشامل، الذي يضمن للسوريين حق تقرير مصيرهم وينتج سلطة تمثل مصالحهم وتكفل حقوقهم وتحرص على مستقبلهم.

الإعلام العبري: ينبغي الاستثمار

تستمر وسائل الإعلام في الكيان بتغطية الشأن السوري بكثافة، مع تركيز خاص على التطورات في محافظة السويداء في الجنوب السوري، والغارات الجوية «الإسرائيلية»، إضافة إلى آراء وتحليلات حول السلطة في دمشق. تعكس هذه التغطية رؤية تعتبر أن البلاد تقف على مفترق طرق بين مزيد من الانهيار الداخلي أو إعادة تشكيل المشهد عبر تدخلات إقليمية ودولية. ومن منظور «الإسرائيلي»، فإن أي تغيّر في المعادلة السورية يحمل في طياته فرصاً ومخاطر، ما يفسر المزج بين لغة التحذير ولغة الحسم العسكري في الخطاب الإعلامي والتحليلات.

■ مركز دراسات قاسيون

يمكن تصنيف تغطية الكيان للشأن السوري خلال الشهر المنصرم ضمن ثلاثة محاور أساسية: سياسي، عسكري وأمني، واقتصادي. لا يمكن فعلياً فصل هذه المحاور عن بعضها البعض، فهي متداخلة ومرتبطة، بشكل أساسي لأن طبيعة الكيان ومقارباته تجعل من المستحيل النظر في أي من هذه الجوانب بمعزل عن الجوانب الأخرى، ولكن يمكن حصر ما يلي حولها على أساس ما ورد في الإعلام «الإسرائيلي» خلال الأسابيع الماضية:

أولاً: الجانب السياسي

معظم التحليلات والآراء تصف الوضع السياسي في سورية بأنه «هش» و«قابل للانفجار» في أي لحظة، وتربط هذا بتصاعد التوترات الداخلية، لا سيما الوضع في السويداء، إضافة إلى التحديات الداخلية الأخرى التي تواجهها سورية، والتي تتمثل في ازدياد الاحتجاجات المحلية والصراعات البينية. كما تحدث بعض المقالات والتقارير عن غياب استراتيجية واضحة للسلطة في معالجة المشاكل الداخلية، وعلى رأسها التوترات الطائفية المتصاعدة والتحديات الاقتصادية. وفق بعض التحليلات، ذلك كله يعطي فرصة للكيان لتعزيز نفوذه في سورية، ما يعني ضمناً أن لدى الكيان من خلال كل ذلك فرصة لتعزيز قدرته على الاستمرار بنشر الفوضى في المنطقة واستدامة عدم الاستقرار، بالأخص في الدول المجاورة للكيان. تشير الآراء حول الأحداث الأخيرة في السويداء، وعلى الرغم من محاولة ربط التدخل «الإسرائيلي» بالدروز، إلى أن التدخل كان بسبب عدم الاستقرار الذي خلقته هذه الأحداث، وليس لأن «إسرائيل» تريد أن يكون هناك استقراراً في سورية، ولكن لأنها تريد أن يكون عدم الاستقرار ضمن الأطر التي تضعها هي، فيما يخدم مصالحها، عدا عن أن تذرعها بحماية الدروز بحد ذاته يصب في تعميق الأزمات الداخلية في سورية.

ورغم أن عدداً من المقالات يتغطى بالحديث عن حماية الأقليات تارة و«الدفاع عن النفس» تارة أخرى، إلا أن الاتجاه العام في المقالات والأبحاث في الصحافة العبرية يؤكد على ضرورة الاستثمار في هشاشة سورية باتجاه تعميق تلك الهشاشة، وباتجاه العمل العلني من أجل التقسيم ومن أجل تعميق الفوضى الداخلية والاقتتال الداخلي؛ أي أن ما يجري الكلام عنه بوصفه حماية للأقليات، يتبين في الواقع العملي وحتى في الكلام السياسي العلني بأنه وصفة باتجاه إدماء كل السوريين بمختلف طوائفهم وأديانهم وقومياتهم.

ثانياً: الجانب العسكري والأمني

لا يمكن فصل الجانب العسكري والأمني عن الجانب السياسي، ولكن يمكن التركيز هنا على الضربات «الإسرائيلية» الأخيرة، والتي لم تتوقف بعد هروب الأسد، بل زادت وتيرتها؛ وأبرزت الضربات الإسرائيلية التي استهدفت مواقع عسكرية في دمشق والسويداء ودرعا مؤخراً، بما في ذلك قاعدة «الثعلة» الجوية، على أنها جزء من سياسة «الحرب بين الحروب» التي تنتهجها «إسرائيل» لإضعاف القدرات العسكرية السورية. وصف إعلام الكيان هذه الضربات بأنها مركزة ومؤلمة، وأشار إلى أنها طالت مناطق حساسة، مثل: محيط القصر الجمهوري، في رسالة سياسية وعسكرية في آن واحد، وركز على نشر الادعاء بأنها كانت رداً على ما حصل في السويداء.

أما في الجانب الأمني، والذي يرتبط بشكل كبير بالجانب العسكري، تقريباً كل الجهات الإعلامية «الإسرائيلية» ربطت التدخل في الجنوب السوري، واحتمالية انزلاق الوضع هناك بالتخوفات من خلق حالة فوضى أمنية قد تمتد إلى حدود الكيان وما بعدها. بعض الجهات ربطت التدخل بالخشية من أن تستغل إيران وحلفاؤها، وعلى رأسهم حزب الله في لبنان، الفوضى الأمنية لتعزيز تموضعها على حدود الكيان. لذلك شددت عدة تقارير على أن الاعتبارات الأمنية كانت الحافز الأكبر في شن غارات في مناطق مثل الجنوب السوري، لتكون «رسائل ردع» هدفها منع أي تغيير في موازين القوى في المنطقة.

معظم التحليلات والآراء تصف الوضع السياسي في سورية بأنه «هش» و«قابل للانفجار» في أي لحظة وتربط هذا بتصاعد التوترات الداخلية لا سيما الوضع في السويداء

ثالثاً: الجانب الاقتصادي

ربطاً بعدم الاستقرار السياسي، تناول الإعلام «الإسرائيلي» في بعض التقارير وضع الاقتصاد السوري، مركزاً على جوانب، مثل: استمرار انهيار القدرة الشرائية للعملة السورية، والمستوى المعيشي المتردي، وانكماش النشاط التجاري، وتعمّق الأزمة الاقتصادية في سورية، الأمر الذي أضعف قدرة السلطة في دمشق على بسط السيطرة والتعامل مع الأزمات الداخلية الأخرى. وفي السياق ذاته، لفتت بعض المقالات النظر إلى ضعف قدرة السلطة على دفع رواتب القوات المسلحة والأمن، ما يجعل السلطة أكثر هشاشة، وما يزيد من احتمالية تفككها من الداخل نتيجة انهيار الولاءات الداخلية. في الوقت ذاته، هناك مقالات حول تأثير الوضع في سورية على الاقتصاد في الكيان، وهذا يبدو تهرباً من ربط وضع الاقتصاد داخل الكيان بالكيان نفسه، ومحاولة استخدام الأوضاع في دول الجوار لتبرير المشاكل التي يعاني منها اقتصاد الكيان والتهرب من ربطها بجذرها الحقيقي– أي ممارسات الكيان وتموضعه الدولي المتراجع– وفي الوقت ذاته خلق تبريرات للتدخل في شؤون دول المنطقة، بالأخص عسكرياً. كما تطرقت بعض المقالات إلى الاحتياجات الاقتصادية الهائلة، وبالأخص فيما يتعلق بإعادة الإعمار، واقترحت استخدام هذه الحاجة كورقة ضغط من قبل دول، مثل: أمريكا، ووضع شروط لتحصيل مكتسبات تصب طبعاً في خدمة الكيان وأجنداته.

مقتطفات من إعلام الكيان

نشرت صحيفة «جيروزاليم بوست» في 16 تموز الماضي، مقالة بعنوان، «إسرائيل تخاطر بالمبالغة في لعب دورها في سورية وسط الصراعات بين الدروز والبدو»، والتي يقيّم فيها الكاتب التدخل «الإسرائيلي» في الجنوب السوري وما يترتب على ذلك من تأثيرات، لا سيما في الجانب السياسي والأمني، وما إذا تعدّت «إسرائيل» حدود هذا التدخل. يقول الكاتب في بداية المقالة، «كلما... تدخلت إسرائيل في مسائل مشكوك فيها لا تهدد المصالح الإسرائيلية بشكل واضح، كلما زادت سرعة خسارة إسرائيل للأوراق الأساسية التي تملكها في سورية... وبعد ثمانية أشهر من حكمه، لم تظهر أي تلميحات إلى أن الشرع قد يهدد إسرائيل، ناهيك عن أي تحرك ملموس

في هشاشة سورية... لتعميقها أكثر!

للقيام بذلك». يضيف الكاتب في نهاية المقالة، «كلما طال تصرف الشرع بشكل مقبول تجاه القضايا الكبرى، وكلما تدخلت إسرائيل في قضايا يمكن تأطيرها على أنها مثيرة للشكوك ولا تشكل تهديداً واضحاً للمصالح الإسرائيلية، كلما زادت سرعة خسارتها للأوراق التي في حوزتها في سورية، والتي لها أهمية حقيقية».

نشر موقع «ICE» الإخباري في 17 تموز الماضي، مقالة بعنوان، «الفوضى في سورية تؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي: الدولار يرتفع مقابل الشيكل»، ورد فيها أنه «على خلفية التصعيد في المنطقة السورية ودخول آلاف الدروز إلى البلاد لإنقاذ إخوانهم الذين يتعرضون للمجازر على يد نظام الجولاني، وقصف سلاح الجو الإسرائيلي في دمشق، ضعف الشيكل صباح اليوم «الثلاثاء» أمام العملات الأجنبية».

نشر «معهد دراسات الأمن القومي» في 22 تموز الماضي، تقريراً حول أحداث السويداء، يقول: «لقد وضعت الأزمة الأخيرة في جنوب سورية إسرائيل أمام عدة معضلات استراتيجية معقدة... من الواضح أن العنف والقسوة أصبحا القاعدة في سورية»، ويضيف أنه «رغم التوصل إلى وقف إطلاق النار، فإن الوضع لا يزال هشاً ويثير تساؤلات جدية حول أداء النظام السوري الجديد، واستراتيجية إسرائيل تجاه سورية، ومستقبل الاتفاقيات بين البلدين». وفق التقرير، «إن إنشاء نظام جديد في دمشق– يضم أعضاء سابقين في الجماعات الجهادية– يظل مصدر قلق بالنسبة لإسرائيل، وخاصة إذا حاول هذا النظام إعادة تأكيد السيطرة العسكرية على جنوب سورية». وحول التدخل «الإسرائيلي»، يشير التقرير إلى أنه «من وجهة نظر دمشق وحلفائها، أكّد تدخل إسرائيل الرواية السائدة بأنها تسعى إلى زرع الفرقة بين الطوائف وتفتيت الدول العربية لإضعافها. وصدرت تصريحات مماثلة من تركيا والأردن والسعودية وقطر، أدانت جميعها التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية السورية، وأعربت عن دعمها لوحدة أراضيها وأمنها... ومن الواضح أن إسرائيل لم تحدد بعد الإطار الذي ستتم حماية مصالحها الأمنية فيه على نحو أفضل في سورية– موحدةً أو مجزأةً».

أما حول ما هو الأفضل للكيان، يقول التقرير، «نظرياً، يُمكن لنظام مركزي مستقر وقوي أن يُسيطر على سورية، بما في ذلك على طول الحدود مع إسرائيل. لكن في الوقت الحالي، ليس هذا هو الحال... في المقابل، يُمكن لنظام ضعيف ودولة مُجزأة تُهيمن عليها فصائل مُتطرفة وعنيفة عديدة أن تُؤدي إلى فوضى وعنف مُمتدّين إلى الأراضي الإسرائيلية، دون وجود جهة فاعلة واضحة يُمكن لإسرائيل التواصل معها. وبينما كانت الديناميكيات على الأرض وأدوار الدول الإقليمية والولايات المتحدة حاسمة في تهدئة التوترات وحل الأزمة، فقد أثّرت الإجراءات الإسرائيلية بشكل كبير على مسارها... على المدى القصير، قد تؤدي الصدمة الحالية إلى تجميد مطول لأي قنوات حوار أو تفاوض بين القدس ودمشق. إن تفاقم انعدام الثقة، إلى جانب الخطاب الحاد من كلا الجانبين، قد يعيد البلدين إلى نمط مألوف من العداء. في مثل هذه الحالة، حتى حادثة معزولة– مناوشة حدودية، أو هجوم ميليشيات، أو استفزاز– قد تتفاقم إلى صراع أوسع نطاقاً في غياب آلية تنسيق لمنعها... في المقابل، فمن الممكن أيضاً أن تعود عملية التوصل إلى اتفاق تفاوضي إلى مسارها من هذه النقطة– وبدعم أمريكي– وربما بقوة متجددة، انطلاقاً من إدراك أهمية منع جولة أخرى من العنف».

يوصي التقرير، بأن «الرسالة الرئيسية التي ينبغي لإسرائيل أن تنقلها بالتنسيق مع واشنطن هي أن استمرار المساعدات الدولية لإعادة إعمار سورية– فضلاً عن الاعتراف بالنظام الجديد– سيكون مشروطًا بسلوكه».

نشر موقع «ICE» الإخباري في 17 تموز الماضي مقالة بعنوان «الفوضى في سورية تؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي: الدولار يرتفع مقابل الشيكل»

نشرت صحيفة «إسرائيل اليوم» في 23 تموز الماضي مقالة بعنوان، «إسرائيل منخرطة في محادثات تبادل الأسرى بين الدروز والبدو في سورية»، يقول فيها الكاتب، «شارك مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى في الأيام الأخيرة في مفاوضات بين الدروز والبدو في سورية بشأن تبادل الأسرى. وقد عززت الأحداث الأخيرة في السويداء الموقف الأمني الإسرائيلي بضرورة الحفاظ على سيطرتها على المنطقة العازلة في سورية على المدى القريب، نظراً لمخاوفها من نشاط إسلامي محتمل يستهدف المجتمعات الإسرائيلية... وبحسب مسؤولين إسرائيليين كبار، فإن المصلحة الإسرائيلية الأساسية في هذه المرحلة هي تهدئة التوترات في سورية، على الرغم من اعترافهم بأن أي هدوء ناتج عن ذلك سيكون مؤقتاً على الأرجح». وتضيف المقالة، «يجادل المسؤولون المعنيون بالأمر بأن أعمال العنف الأخيرة في السويداء تُبرز ضرورة حفاظ إسرائيل على وجود عسكري في المنطقة التي سيطرت عليها في كانون الأول 2024... كما يقولون، ليس هناك ما يضمن أن الاستخبارات الإسرائيلية ستكتشف مؤامرة لاستهداف المدن الإسرائيلية... منذ السابع من أكتوبر، أكدت القيادة السياسية والدفاعية في إسرائيل مراراً وتكراراً على ضرورة إقامة مناطق عازلة على طول جميع حدودها لضمان سلامة المجتمعات الإسرائيلية القريبة من الحدود».

نشرت صحيفة «إسرائيل اليوم» في 24 تموز الماضي مقالة بعنوان، «مسؤول عسكري كبير يحذر نتنياهو من أنه لا يمكن الوثوق بالنظام السوري»، يقول فيها الكاتب، أنه «خلال اجتماع أمني رفيع المستوى في مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو... أصدر مسؤول عسكري كبير تحذيراً صارخاً: «يجب ألا نثق بالنظام السوري. علينا أن نحافظ على شكوكنا الشديدة تجاههم». وأكد مسؤول دفاعي رفيع المستوى خلال الاجتماع أن «فظائع ومجازر ارتُكبت هناك، ولم يوقفها إلا ما قمنا به». وفي حديثه المباشر مع نتنياهو، قال المسؤول: إن مبادرات رئيس الوزراء دفعت نظام الشرع إلى التراجع».

نشر «مركز ألما للبحوث والتعليم» تقريراً في آب الجاري، بعنوان، «الاحتياجات الأمنية لإسرائيل في الشمال لا تسمح بالانسحاب من لبنان وسورية»، يقول حول الوضع في سورية: إن «النظام الجديد بقيادة أحمد الشرع يسعى إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في إعادة إرساء سيادة الدولة المركزية على جميع أنحاء البلاد. ويتعارض هذا الهدف بشكل مباشر مع المطالب الأمنية العليا لإسرائيل بإنشاء منطقة عازلة موسعة ومنزوعة السلاح في جنوب سورية، تشمل المناطق الواقعة جنوب دمشق». يقول التقرير: إنه في كانون الأول «ومع تقدم قوات المعارضة نحو دمشق، قرر مجلس الوزراء الأمني الاستيلاء على الجزء السوري من المنطقة منزوعة السلاح المُنشأة بموجب اتفاقية فصل القوات لعام 1974... وتلا ذلك على الفور موجةٌ واسعة من الهجمات الجوية يومي 8 و9 كانون الأول 2024، والتي دمّرت بشكل منهجي جزءاً كبيراً من الترسانة العسكرية المتبقية للجيش السوري... وكان الهدف المعلن منع وقوع هذه القدرات في أيدي النظام الجديد، أو جهات مجهولة. ومنذ ذلك الحين، وضعت إسرائيل خطوطاً حمراء واضحة لا هوادة فيها فيما يتعلق بجنوب سورية... يُشكّل الانتشار الحالي للجيش الإسرائيلي في تسعة مواقع أمامية رئيسية على الجانب السوري من الحدود آليةً فعليةً لتطبيق هذه الخطوط الحمراء. ويُعدّ هذا الانتشار مُصمّماً للسيطرة المباشرة على البيئة الأمنية، بدلاً من الاعتماد على ضمانات من حكومة جديدة، والتي لا يُمكن الوثوق بها حتى كتابة هذه السطور، من

وجهة نظر إسرائيلية».

يضيف التقرير، «يروج الزعيم السوري الجديد أحمد الشرع لخطة سياسية موضوعها المركزي هو عكس التفتت: إعادة البناء الوطني والسيادة المركزية... بالنسبة للشرع، فإن قبول منطقة أمنية بحكم الأمر الواقع تحت السيطرة الإسرائيلية في الجنوب، والتي لا يُسمح لجيشه الوطني بالعمل فيها، سيكون ضربةً لا يمكن التسامح معها لهذا المشروع برمته. سيُقوّض شرعيته علناً، ويُصوّره ليس كمُعيد للسيادة السورية، بل كقائد ضعيف عاجز عن السيطرة على أراضيه. لذا، فإن مطالبة إسرائيل بجنوب منزوع السلاح ليست مجرد قضية أمنية لدمشق؛ بل هي تحدّ مباشر ووجودي للمبادئ الأساسية للدولة السورية الجديدة».

نشر «معهد القدس للاستراتيجية والأمن» مقالة في 3 آب الجاري، بعنوان، «الأزمة السورية فرصة لترسيخ مكانة إسرائيل كقوة إقليمية»، ورد في مقدمتها، «تستغل إسرائيل تفتت سورية لتعزيز مصالحها الأساسية: منع الوجود الإيراني، والحفاظ على جنوب منزوع السلاح، مع تأكيد نفسها كقوة إقليمية حاسمة». تبدأ المقالة بتوصيف الوضع في سورية، «لم تعد سورية في عام 2025 الدولة الموحدة التي كانت عليها من قبل. فالحرب التي بدأت في عام 2011، تركت البلاد، بحكم الأمر الواقع، مجزأة إلى مناطق نفوذ تسيطر عليها مجموعات عرقية ودينية مختلفة. الأكراد في الشمال الشرقي، والدروز في منطقة جبل الدروز في الجنوب، والعلويون على طول الساحل، والسنة في المناطق الوسطى والشرقية– معظمهم الآن يعملون ككيانات شبه مستقلة، وغالباً ما يكونون تحت رعاية قوى أجنبية، مثل: تركيا وروسيا وحتى إسرائيل. لم تعد الدولة تعمل ككيان حاكم مركزي، وتمارس الحكومة المركزية في دمشق سيطرة محدودة. وقد اشتد تآكل السلطة المركزية مع سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول 2024، وأثبت النظام الجديد عجزه عن سد الانقسامات العرقية والطائفية في البلاد. ومن المهم أن نلاحظ أن سورية لم تكن دولة قومية حقيقية منذ البداية، بل كانت عبارة عن فسيفساء من المجموعات العرقية التي أنشأتها اتفاقيات سايكس بيكو والانتداب الفرنسي».

تضيف المقالة، «يدرك الشرع تماماً نقاط ضعفه. فهو يعلم أن حكمه غير مستقر، وأن غياب السيطرة الفعلية على كامل الأراضي السورية قد يُعرّض منصبه للخطر. ولمعالجة هذه النقاط، يسعى إلى تعزيز الالتزامات الداخلية والخارجية تجاه قيادته. ويمضي بحذر، ساعياً إلى البقاء وفياً لأجندته الأيديولوجية والسياسية، وفي الوقت نفسه، ضامناً الدعم الواسع اللازم لجذب الاستثمارات لإعادة بناء الاقتصاد السوري المُدمّر. إن إدراكه لموقفه الهش يدفعه إلى استخدام خطاب غامض، بما في ذلك تجاه إسرائيل، في محاولة لتجنب المواجهة المباشرة– وفي الوقت نفسه يحاول إظهار القوة كمدافع عن السيادة السورية». وحول الكيان، «رسّخت إسرائيل مكانتها كقوة إقليمية قادرة على التأثير في مجريات الأحداث في سورية. وهي تُعزز مصالحها بالقوة العسكرية والأدوات الدبلوماسية. وتتمحور هذه المصالح حول ثلاثة أهداف رئيسية: منع ترسيخ وجود إيراني في سورية «وهي مصلحة مشتركة مع الشرع»، وضمان نزع السلاح من جنوب سورية، وحماية الأقليات– وخاصة الدروز– الذين تعتبرهم إسرائيل حلفاء».

تستغل إسرائيل تفتت سورية لتعزيز مصالحها الأساسية منع الوجود الإيراني والحفاظ على جنوب منزوع السلاح مع تأكيد نفسها كقوة إقليمية حاسمة»

حول ما يمكن توقعه، تقول المقالة، «لا يزال الوضع في سورية متقلباً ومعقداً. ومن غير المرجح أن تتوحد الدولة المجزأة تحت سلطة مركزية قوية في أي وقت قريب، ويشير ضعف الشرع إلى أن أحد السيناريوهات المحتملة هو استمرار انهيار السيطرة، بل وتوسعه. تواصل إسرائيل، كقوة إقليمية، استغلال الفراغ لتحقيق مصالحها، لكن أفعالها ليست خالية من المخاطر... وبما أن الاستقرار في سورية يبدو مستبعداً في المستقبل القريب، ستحتاج القيادة الإسرائيلية إلى تقييم أفضل مسار عمل من بين عدة بدائل. ولكن في نهاية المطاف، إذا أرادت إسرائيل تنفيذ تصريحات رئيس الوزراء ووزير الدفاع بشأن حماية الأقلية الدرزية، فسيتعين عليها إحداث تحول ملموس على الأرض، لا سيما من خلال بناء منطقة نفوذ في منطقة جبل الدروز، بما في ذلك إنشاء قوة مسلحة درزية برعاية إسرائيلية. في الوقت نفسه، ستحتاج إسرائيل إلى مواصلة فرض نزع السلاح في جنوب غرب سورية «من دمشق جنوباً». وقد تحتاج حتى إلى توسيع منطقتها العازلة لمنع العناصر الجهادية من التسلل إلى المنطقة والاقتراب من مرتفعات الجولان... البديل الأوسع هو الترويج علناً لتقسيم سورية إلى كيانات مستقلة على أسس طائفية: الدروز في الجنوب الغربي، والأكراد في الشمال، والعلويين في الغرب، والسنة في وسط البلاد».

الشدائد تتطلب عقولاً واعية وقلوباً كبيرة!

أسهل ما يمكن القيام به في اللحظات العصيبة التي تعيشها البلاد هو أن يصطف المرء إلى جانب هذا الطرف أو ذاك من الأطراف المتصارعة، وأن يبرر للطرف الذي يصطف معه أي سلوك يقوم به بحجة المظلومية، وأن يبرر مزيداً من الدماء وسيلانها بذريعة الانتقام للدم الذي سال، وأن ينخرط في التحريض وفي قطع الطريق على أي إمكانية للحلول السلمية، بل وفي الدفع نحو مزيد من الاقتتال والاضطراب والفوضى؛ وهذا الطريق السهل هو في الوقت نفسه الطريق الأفضل بالنسبة لتجار الحروب والمتسلطين على أرض الواقع من مختلف الأطراف، لأنه يحول الناس إلى عساكر في جيوشهم على أسس طائفية وقومية ودينية، يقتلون بعضهم بعضاً من أجل مصالح المتنفذين داخلياً، ومصالح الراغبين بإنهاء سورية وتفتيتها خارجياً.

بالمقابل، فإن الطريق الصعب هو رؤية المشهد كما هو حقيقة، بكل ما فيه من دماء وظلم وقهر، والبحث عن مخرج حقيقي منه، ليس عبر مزيد من الدماء والقهر والظلم، بل عبر توحيد السوريين والاستناد إلى قوتهم الجماعية لتغيير الأوضاع القائمة تغييراً جذرياً بكل إحداثياتها.

هذا النوع من المهام يتطلب رجالاً ونساءً من نوع خاص، عاقلين وبقلوب كبيرة لا يعميها الحقد ولا يفقدها مشهد الدم صوابها واتزانها، بل يدفعها نحو التفكّر والعمل لتهدئة الخواطر، وتحييد التحريض والبحث عن حلول ومخارج... يتطلب رجالاً وطنيين من مستوى سلطان باشا الأطرش ويوسف العظمة وإبراهيم هنانو وصالح العلي وعبد الرحمن الشهبندر ورفاقهم، الذين تعالوا عن الانتماءات الضيقة، وفكروا كأبناء بلد واحد موحد، رغم أن الاستعمار في حينه كان قد فرض شكلاً من أشكال تقسيم الأمر الواقع.

هؤلاء موجودون، وفي كل بقاع الأرض السورية، وينبغي أن يكون لهم دور أساسي في إنهاء الجنون القائم حالياً، والباب الأساسي هو الضغط العام من أجل المؤتمر الوطني العام، الذي يجمع السوريين ويعمل بيدهم كأداة في إنفاذ حقهم في تقرير مصيرهم ومصير بلادهم بأنفسهم.

كل محاولة للاستئثار أو لفرض السيطرة بالقوة أو للاستعانة بالأجنبي أو لتكريس الفصل الطائفي والقومي والديني بين الناس، منتهاها خسارة جميع الأطراف؛ حتى أمراء الحرب الداخليون الذين قد يربحون مؤقتاً من معركة هنا ومعركة هناك، مصيرهم الخسارة الشاملة في نهاية المطاف، وبشار الأسد كتاجر حرب كبير، مثال واضح على المصير النهائي لتجار الحرب.

الكهرباء والشركات القابضة... وعود التحسين ومخاوف التغلغل على السيادة

في تصريحات متزامنة، رسم وزير الطاقة محمد البشير ووزير المالية يسر برنية ملامح المرحلة المقبلة لقطاع الكهرباء في سورية، بين خطط لزيادة ساعات التزويد وتأسيس شركات قابضة، ووعود بالحفاظ على أسعار تراعي الفقراء.

■ وعود التحسين

وزير الطاقة أوضح بتاريخ 8 آب 2025 أن البلاد «ستصل فيها ساعات تزويد الكهرباء من 8 إلى 10 ساعات يومياً في عموم سورية»، مضيفاً: «ندرس إنشاء شركة قابضة كبرى تشرف على توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها في سورية». وأكد أن تأسيس هذه الشركات «سيتم بشكل تدريجي» مع الإشارة إلى إنجازات فنية مثل إعادة تأهيل خط الغاز الواصل مع تركيا «بزمن قياسي وبكوادر وطنية».

أما وزير المالية، فأكد لصحيفة «الوطن» بتاريخ 8 آب 2025 أن «أسعار الكهرباء ستراعي الفقراء... وهناك أكثر من زيادة رواتب قادمة»، مشيراً إلى أن الأسعار الحالية «متدنية جداً»، وأن الحكومة ستعمل على «إلغاء الضريبة على استهلاك الكهرباء وخاصة للقطاع الصناعي لتخفيض تكاليف الإنتاج». كما شدد على أن الدولة «حريصة جداً على ألا ترمي بالأعباء على الفئة الفقيرة».

مخاطر التوجه نحو الشركات القابضة

رغم هذه الوعود، فإن التوجه نحو تأسيس شركات قابضة كبرى في قطاع الكهرباء يثير أسئلة حساسة حول السيادة الوطنية وضمان العدالة الاجتماعية في خدمة أساسية تمس حياة كل مواطن.

فالشركات القابضة، إذا دخل إليها رأس مال خاص أو حصلت على امتيازات واسعة بلا رقابة صارمة، قد تتحول من أداة لتحسين الأداء إلى قوة تتحكم في القرار الاقتصادي بعيداً عن سلطة الدولة.

الخطر الأبرز يتمثل في إمكانية تغوّل القطاع الخاص داخل هذه الشركات، ما يعني:

تحويل قرارات التسعير إلى اعتبارات ربحية بحتة، على حساب مصلحة المستهلكين محدودي الدخل.

فقدان الدولة لقدرتها الكاملة على التدخل السريع في الأزمات، إذ قد تقيد العقود الموقعة أو التزامات المستثمرين الأجانب مساحة الحركة.

تهديد البنية التحتية للطاقة باعتبارها جزءاً من الأمن القومي، إذا ما تحولت ملكيتها أو إدارتها إلى جهات غير حكومية.

معضلة الحفاظ على الكهرباء الرخيصة

تصريحات وزير المالية عن مراعاة الفقراء تصطدم واقعياً بآليات عمل الشركات القابضة ذات المنطق التجاري الربحي.

فالكهرباء الرخيصة للفقراء تحتاج دعماً مالياً دائماً، وهذا الدعم يجب أن يأتي من الخزينة العامة أو من فوائض الشرائح الأعلى استهلاكاً. أما الشركات التي تسعى إلى تعظيم أرباحها، فقد ترى في هذه السياسة «عبئاً مالياً» لا يتماشى مع أهدافها، مما يفتح الباب أمام ضغط لرفع الأسعار أو تقليص الدعم.

دروس من تجارب دولية... حين ابتلع السوق الكهرباء

ليست المخاوف من تغوّل الشركات القابضة في قطاع الكهرباء نظرية بحتة، فقد شهدت عدة دول تحولات مشابهة انتهت بفقدان السيطرة على التسعير والخدمات.

ففي الأرجنتين في التسعينيات من القرن الماضي، تمت خصخصة معظم قطاع الكهرباء مع وعود بخدمة أفضل، لكن بعد الأزمات الاقتصادية، طالبت الشركات الخاصة برفع الأسعار بشكل حاد، وعندما رفضت الحكومة، قلّصت الشركات الاستثمار والصيانة، ما أدى إلى انقطاعات واسعة.

وفي جنوب إفريقيا أدخلت شركة «إسكوم» المملوكة للدولة شراكات خاصة في بعض المجالات، لكن ضعف الرقابة أتاح تغلغل مصالح تجارية أثرت على استقرار الإمداد، وأصبحت البلاد تعاني من انقطاعات متكررة وارتفاع في الفواتير.

وفي لبنان وعلى الرغم بقاء شركة الكهرباء بيد الدولة، أدى الاعتماد على مقدمي خدمات من القطاع الخاص دون رقابة فعالة إلى تضخم الكلفة وغياب الشفافية، ما جعل الكهرباء عبئاً مالياً هائلاً على الموازنة وأجبر المواطنين على اللجوء إلى مولدات خاصة بأسعار باهظة.

هذه النماذج تؤكد أن إدخال القطاع الخاص أو حتى إضفاء الطابع التجاري البحت على إدارة الكهرباء دون إطار سيادي صارم يمكن أن يقود إلى فقدان الدولة لزمام المبادرة، وتحوّل الكهرباء من حق عام إلى سلعة يتحكم بها السوق، مع كل ما يعنيه ذلك من تهديد لحق الفقراء في الوصول إلى طاقة ميسورة الكلفة.

ضرورة الإطار السيادي الصارم

حتى لا تتحول الشركات القابضة إلى «دولة داخل الدولة»، من الضروري أن تحتفظ الحكومة بالملكية الكاملة أو بالأغلبية الحاسمة لهذه الكيانات، وأن تُبقي تحديد التعرفة والتخطيط الاستراتيجي بيدها حصراً.

كما يجب وضع آليات قانونية تمنع بيع أو تأجير البنية التحتية الاستراتيجية للطاقة لأية جهة غير حكومية دون موافقة سيادية واضحة.

السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية

إن الطموح إلى تحسين واقع الكهرباء في سورية عبر رفع ساعات التزويد وتطوير البنية الإدارية والفنية أمر مرحّب به، لكن الطريق إلى ذلك يجب أن يمر عبر حماية السيادة الوطنية وضمان العدالة الاجتماعية، حتى لا يصبح الفقراء أول ضحايا تحوّل الكهرباء إلى سلعة خاضعة بالكامل لمنطق السوق.

جامعة حلب... التشدد بالمخالفات الامتحانية بين الردع وحرمان المستقبل

في خطوة أثارت جدلاً واسعاً بين الطلاب والأكاديميين، أوصى مجلس جامعة حلب بتشديد العقوبات بحق مرتكبي المخالفات الامتحانية، حيث نص القرار المؤرخ بـ8 آب 2025– والذي تداولته عدة كليات على صفحاتها الرسمية في «فيسبوك»– على تطبيق عقوبة الفصل النهائي من دون إمكانية عودة الطالب، وذلك في حالات محددة أبرزها: استخدام الهاتف المحمول الموصول بسماعات أثناء الامتحان، التزوير، انتحال الشخصية، أو التعدي المادي على المراقبين والعاملين في الإشراف على العملية الامتحانية.

القرار... خطوة نحو الصرامة

بررت الجامعة– ضمناً– هذا التشديد بالحاجة إلى ضبط العملية الامتحانية والحفاظ على النزاهة الأكاديمية، خصوصاً مع انتشار أساليب الغش الإلكتروني التي باتت أكثر تعقيداً مع تطور التكنولوجيا، إضافة إلى ضرورة حماية الكادر التعليمي والإداري من أي اعتداءات أثناء الامتحانات.

الجانب القانوني والإداري

من الناحية القانونية، يفترض أن العقوبات الجامعية تصدر وفق قرارات مركزية من وزارة التعليم العالي أو في إطار قانون ينظم التعليم الجامعي، بما يضمن توحيد المعايير بين الجامعات وعدم ترك القرارات الحساسة لممارسات فردية قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى.

ويرى منتقدون أن غياب إطار مركزي واضح قد يفتح الباب أمام تضارب في القرارات بين الجامعات السورية، ويؤدي إلى تفاوت كبير في المعاملة بين الطلاب، ما يضر بمبدأ المساواة.

ردع أم إغلاق للأفق؟

تسعى أية عقوبة أكاديمية إلى أن تكون ردعية، أي تحفز الطالب على الالتزام بالقوانين عبر الخوف من عواقب المخالفة، لكن دون أن تتحول إلى حكم نهائي يحرم الطالب من فرصة إعادة بناء مستقبله التعليمي.

الفصل النهائي من دون رجعة، وإن كان يبدو رادعاً، إلا أنه يغلق تماماً أي أفق أمام الطالب المخطئ– حتى وإن كان ارتكابه للمخالفة في لحظة ضعف أو جهل بالقوانين– ما يثير تساؤلات حول التناسب بين الفعل والعقوبة.

البحث عن توازن

المطلوب، بحسب العديد من الأصوات الأكاديمية والطلابية، هو مقاربة متوازنة:

وضع معايير واضحة موحدة على مستوى وزارة التعليم العالي.

اعتماد تدرج في العقوبات، بحيث تكون أشدها مخصصة للحالات الجسيمة والمتكررة.

فتح باب الاستئناف أو إعادة التأهيل الأكاديمي في بعض الحالات، حفاظاً على مبدأ إصلاح الطالب لا القضاء على مستقبله.

بين الحزم والمرونة المطلوب نظام عقوبات عادل

الانضباط الأكاديمي ضرورة لا غنى عنها، لكن الحزم إذا فقد مرونته قد يتحول إلى ظلم. المطلوب ليس التساهل مع الغش أو التعدي، بل إيجاد نظام عقوبات عادل، يحمي نزاهة الامتحانات ويعطي في الوقت نفسه فرصة ثانية لمن يستحقها.

فالتعليم ليس امتحاناً للطلاب فقط، بل امتحاناً أيضاً للعدالة والرحمة داخل المؤسسات الأكاديمية.

خصخصة مقنّعة تهدد الدواء السوري... معمل تاميكو في مواجهة الخطر

في الآونة الأخيرة، أثار تصريح مازن محمد بترجي، ممثل إحدى الشركات القابضة السعودية، حول الرغبة في الاستحواذ على معامل أدوية سورية، جدلاً واسعاً، خاصة وأن سورية لا تمتلك سوى معمل واحد للأدوية مملوك للدولة هو «تاميكو».

ويبدو أن هذا الاستحواذ يأتي في سياق الترويج لخطط الاستثمار تحت عناوين «التشاركية» التي تطرحها الحكومة الانتقالية السورية.

فقد نقلت صحيفة الثورة بتاريخ 5 آب 2025 عن مازن بترجي قوله: «الهدف الرئيسي لتوسع شركته في السوق السوري يتمثل في الاستحواذ على مصانع أدوية، رغم المشاركة الحالية في قطاعات أخرى مثل حبيبات البلاستيك ومنتجات الأطفال... نحن حالياً نصدّر حبيبات البلاستيك وبعض منتجات الأطفال إلى سورية، لكن السبب الرئيسي في تواجدنا الآن وهو الاستحواذ على مصانع أدوية».

تاميكو آخر حصون الدواء الحكومي

يُعد معمل «تاميكو» الركيزة الأساسية للصناعة الدوائية الحكومية في سورية، وأحد الرموز القليلة المتبقية للقطاع العام في هذا المجال. الاستحواذ عليه يعني فعلياً خروج الدولة من أي دور إنتاجي مباشر في قطاع الأدوية، وترك الأمر بالكامل لسيطرة القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وهو ما يشكل تهديداً مباشراً للأمن الصحي الوطني.

التشاركية أم خصخصة مقنّعة؟

تطرح الحكومة الانتقالية السورية مشروع «التشاركية» كإطار لجذب الاستثمارات الخارجية، لكن في حالة تاميكو، قد تتحول هذه التشاركية إلى خصخصة مقنّعة تمنح المستثمر الأجنبي السيطرة على إدارة وإنتاج وتوزيع الأدوية، مع تقليص دور الدولة إلى مجرد جهة تنظيمية ضعيفة التأثير.

المعامل الخاصة... قدرات محاصرة ومعيقات متراكمة

إلى جانب تاميكو، يوجد في سورية عشرات معامل الأدوية الخاصة التي لعبت دوراً مهماً في تغطية السوق المحلية.

لكن هذه المعامل تواجه ظروفاً صعبة تشمل:

ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب زيادة أسعار المواد الخام المستوردة وصعوبة تأمينها بفعل العقوبات.

مشكلات الطاقة والكهرباء، فالانقطاعات الطويلة وارتفاع أسعار المحروقات تعرقل استمرارية العمل وتخفض الإنتاجية.

تذبذب سعر الصرف الذي يؤدي إلى صعوبة وضع تسعير ثابت للدواء ويخلق حالة من عدم الاستقرار في السوق.

ضعف القدرة التصديرية نتيجة القيود المفروضة على التحويلات المالية وصعوبة الشحن.

هذه المعامل، رغم مثابرتها، تعمل تحت ضغط كبير وتواجه خطر التوقف أو تقليص نشاطها، وهو ما يجعل أي خروج للدولة من الإنتاج «عبر فقدان تاميكو» أمراً بالغ الخطورة، لأنه يترك السوق رهينة لقطاع خاص ضعيف الموارد ومحاصر بالعقبات.

المخاطر على الأمن الدوائي

يمكن تكثيف المخاطر بالنقاط الآتية:

فقدان السيطرة الوطنية، فخروج تاميكو من يد الدولة يعني أن القرارات المتعلقة بالإنتاج والأسعار والمخزون ستكون بيد جهة أجنبية، قد تقدم مصالحها الربحية على احتياجات السوق المحلي.

ارتفاع الأسعار، فمع غياب المنافسة الحكومية، قد ترتفع أسعار الأدوية بشكل يثقل كاهل المواطنين.

تعرض البلاد للأزمات، فالاعتماد على مستثمر خارجي يجعل سورية أكثر عرضة لهزات سياسية أو اقتصادية قد تؤدي إلى توقف الإمدادات الدوائية.

البعد الاجتماعي والاقتصادي

تاميكو ليس مجرد مصنع أدوية، بل هو مؤسسة توظف مئات العاملين وتدعم الاقتصاد المحلي عبر سلاسل توريد واسعة، وكذلك يغطي جزءاً مهماً من الاحتياج الدوائي على المستوى المحلي، بالإضافة إلى حصته من أسواق التصدير. وأي استحواذ قد يفتح الباب أمام تسريح العمال أو إعادة هيكلة تهدد الاستقرار الاجتماعي.

خطوات للحماية

المصلحة الوطنية تفرض اتخاذ خطوات حماية تتمثل بالآتي:

رفض أي صيغة استثمار تُفقد الدولة السيطرة على قطاع الأدوية الحكومي.

دعم وتأهيل المعامل الخاصة لتكون مكملة لدور الدولة بدلاً من تركها لمواجهة مصيرها منفردة.

ضمان شفافية العقود وإشراك النقابات والجهات المختصة في أي مفاوضات.

إن الحفاظ على معمل تاميكو والمعامل الوطنية الخاصة معاً هو الضمان الحقيقي لاستقرار السوق الدوائي السوري. وأي استحواذ خارجي في ظل هذه الظروف قد يعني ضرب الصناعة الوطنية في مقتل، وترك صحة المواطن مرهونة لمصالح تجارية خارجية.

نقل المكب من دمشق إلى الريف... ترحيل للأذى لا حل للمشكلة

في مشهد يعكس حجم الغضب الشعبي، وقف أهالي مدينة الكسوة في ريف دمشق أمام مبنى محافظة دمشق، معلنين رفضهم القاطع لقرار نقل مكب النفايات من منطقة باب شرقي في قلب العاصمة إلى أراضي مدينتهم.

القرار الذي حاولت المحافظة تبريره بعبارات «التخفيف عن دمشق» «وتحسين الوضع البيئي»، كشف في جوهره عن عقلية إدارية لا ترى في الريف سوى مكبّ لمشاكل المدينة.

من يستحق الهواء النظيف؟

لسنوات، عاش سكان المناطق القريبة من مكب باب شرقي وسط بيئة خانقة: روائح تزكم الأنوف– حشرات وقوارض– وأمراض تتسلل إلى البيوت بصمت.

ومع ذلك، لم تُطرح حلول جذرية، بل جاء القرار الأخير وكأنه يقول: «لنحمي العاصمة... ولتتحمل الكسوة الثمن».

وكأن الحق في التنفس والعيش في بيئة سليمة امتياز حصري لسكان دمشق دون غيرهم.

الريف ليس مكباً للعاصمة

أهالي الكسوة يدركون جيداً أن المكب لن يجلب معه سوى التلوث والمخاطر الصحية، وسيدمر مساحات زراعية يعتمد عليها الكثيرون كمصدر رزق. كما أن خطر تلوث المياه الجوفية حقيقي، وسيترك أثره إلى عقود.

هذه ليست مجرد مسألة بيئية، بل قضية عدالة اجتماعية وحقوق إنسان أساسية.

السلبيات التي تم تجاهلها

ترحيل المشكلة من منطقة إلى أخرى دون علاجها.

استهداف منطقة ريفية تعاني أصلاً من ضعف الخدمات.

خلق بؤرة تلوث جديدة تهدد حياة وصحة آلاف المواطنين.

تكريس الفجوة بين المدينة والريف، وتعميق الشعور بالغبن.

إعادة توزيع الأذى

قرار نقل المكب إلى الكسوة ليس إصلاحاً، بل إعادة توزيع للأذى. إنه يعكس نظرة قاصرة تفتقر إلى العدالة والاحترام المتساوي لحقوق المواطنين، أياً كان عنوان سكنهم.

إن حماية بيئة دمشق لا يجب أن تكون على حساب خنق بيئة الكسوة. فالهواء والماء النقيان حق للجميع، لا رفاهية تُمنح للبعض وتُسلب من الآخرين.

الحل ليس بالترحيل بل بالإصلاح

الحلول العصرية لإدارة النفايات ليست خفية على أحد: مصانع تدوير– وحدات لمعالجة النفايات العضوية– مواقع تخزين مؤقت بعيدة عن أي تجمع سكاني– وسياسات فرز من المصدر. لكنها تحتاج إلى إرادة سياسية ورؤية بيئية حقيقية، لا قرارات إسعافية تُسكّن المشكلة في مكان وتُوقظها في آخر.

على حساب صحة المواطن وسلامته... واقع المشافي الحكومية إلى متى؟!

تفاقم سوء واقع القطاع الصحي بشكل عام، من البنية التحتية إلى الخدمات الصحية، وعلى وجه الخصوص المشافي الحكومية، لدرجة لم يعد وصفه «بالمتدهور» كافياً لنقل ما يحدث على أرض الواقع والذي بات يهدد أمن المواطن الصحي.

■ رهف ونوس

فالمشكلة تخطت توفر المواد الأساسية والمستلزمات الطبية من معقمات وإبر وغيرها من مواد الإسعافات الأولية، ناهيك عن نقص في الكادر الطبي كماً ونوعاً نتيجة الهجرة المستمرة إلى يومنا هذا، وصولاً إلى الأخطر وهو النظافة التي باتت شبه معدومة.

فمن المخجل أن نتحدث عن هذا الواقع في مشفى يُفترض أن يوفر بيئة صحية نظيفة وآمنة وعلاج متكامل، على أقل تقدير.

النظافة من سيّئ إلى أسوأ

تعاني معظم المشافي الحكومية في العاصمة من تردٍّ ملحوظ في مستوى الخدمات وعلى رأسها غياب النظافة، وخاصة بعد فسخ العقود مع شركات التنظيف التي كانت توفر بيئة نظيفة نوعاً ما، وذلك تحت شعار «محاربة الفساد وإعادة الهيكلة» ولعل هذه خطوة مهمة، لكن يجب توفير بدائل فعالة!

فأول ما تمت ملاحظته عند زيارة ميدانية لمشفى «المواساة الجامعي» في دمشق، أن تستقبلك الروائح الكريهة من كل حدب وصوب، كمشهد تراكم النفايات الطبية وغيرها، كذلك الغرف المكتظة بالمرضى، والمرافق العامة التي تفتقر إلى أدنى معايير النظافة، ناهيك عن الإسعاف الذي بات بيئة خصبة لانتقال العدوى وانتشار الأمراض الخطرة باستخدام الأسرة والأغطية نفسها لجميع المرضى دون أي إجراءات وقائية.

وقد أبدى العديد من المرضى والكادر الطبي تخوفهم من استمرار هذا الوضع وآثاره الكارثية، حيث أكدت إحدى الممرضات، قائلة: النظافة معدومة وكذلك التعقيم، وهذا يؤثر بشكل سلبي على الجميع مما يضطرنا كما المرضى للتنظيف بأنفسنا لتوفير بيئة عمل صحية، وعلى الرغم من وجود مستخدمين موظفين فعلياً داخل المشفى ولكنهم قِلة ولا يؤدون المهمة.

فالنظافة والعقامة أهم عوامل الوقاية في المشافي، وليست مجرد مسألة شكلية، فهي تمس صحة وسلامة المريض.

ليس بالجديد ولكن إلى متى؟!

منذ سنوات الأزمة والخدمات الصحية في تراجع تدريجي، وتعمقت خلال السنوات الأخيرة، وصولاً إلى واقع مأساوي اليوم، يتحمل أعباءه وتكاليفه المواطن «المريض» وحده، من أبسط الأمور إلى أعقدها، مع نقص المواد الطبية من معقمات وإبر وكفوف طبية ومضادات، حتى الأدوية الإسعافية كالمسكنات والتجهيزات، كأجهزة التنفس الاصطناعي والمراقبة الحيوية، وصولاً إلى لوازم العمليات، وهذا ما أكده أحد المرضى، عند إجراء عملية جراحية في مشفى المواساة، قائلاً: اشتريت المعدات الجراحية، ناهيك عن الأدوية والمستلزمات الطبية وغير ذلك، لأنني لا أملك تكلفة العملية في مشفى خاص لجأت إلى الحكومي الأقل تكلفة وأنا من خارج المحافظة، فظننت ما حدث معي حالة استثنائية لكن اتضح أنه أمر واقع، فبتنا ندفع تكلفة الطبابة التي تدّعي المجانية!

ويضاف إلى ذلك تعطل الأجهزة، كأجهزة الطبقي المحوري والرنين المغناطيسي، فمن الطبيعي بعد كل ما سبق أن تشهد الخدمة الصحية مزيداً من التراجع والتردي وكل ذلك على حساب صحة المواطن وسلامته ومن جيبه.

نقص الكوادر الطبية أيضاً

ولعل ما يزيد المشكلة سوءاً، نقص الكوادر الطبية، وخاصة الأكفاء من مختلف الاختصاصات، وبالتالي غياب التشخيص الدقيق أيضاً، وذلك بسبب الهجرة بحثاً عن فرص معيشية ومهنية أفضل، والتي ما زالت قائمة إلى يومنا مع استمرار سياسات «التطفيش» بتدني الأجور والتعويضات مع غياب الدعم والتقدير.

الصحة ليست ترفاً

هذا الواقع المُدمّر نتيجة سياسات الحكومات المتعاقبة والفساد المتأصل بكل أشكاله من النهب إلى سوء الإدارة وغياب الرقابة، كذلك الإهمال والتقصير لا يعكس ضعف النظام الصحي فقط، بل أزمة إنسانية حادة بأبعاد كارثية تهدد حياة المواطنين، وخاصة المفقرين الذين يجدون بالمشافي الحكومية خيارهم الوحيد.

هذا الواقع يتطلب إصلاحاً جذرياً لا تصريحات إعلامية واجتماعات تَعد بخطط مستقبلية، بل تحركاً سريعاً وعاجلاً، فالأولوية الإنسانية لا تحتمل لغة التأجيل والتسويف.

طلاب الدكتوراة... المفاضلة حرمان من حق مشروع... فهل وصل النداء إلى الوزارة؟!

جاء مقترح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كخطوة مفاجئة وغير متوقعة كتمت الأنفاس خوفاً من الإقرار الرسمي، وذلك بتحويل التسجيل على درجة الدكتوراة من التسجيل المباشر إلى نظام المفاضلة وفق معايير للتفاضل «نقاط».

■ رشا عيد

أثار المقترح جدلاً واسعاً، ووصف بالمجحف وسط موجة انتقادات ضجت بها مواقع التواصل الاجتماعي وبين الأوساط الطلابية والأكاديمية، لكونه «حقاً مشروعاً» ولا يمكن أن يُشهر كسلاح في وجه مستقبل طلاب الدراسات العليا وطموحهم في إكمال مسارهم الأكاديمي.

ماذا يتضمن المقترح؟

يتضمن المقترح الوزاري إجراء مفاضة مركزية للتسجيل في برامج الدكتوراة ولمرة واحدة كلّ عام، حيث يُحدد عدد المقاعد مسبقاً ويتم القبول وفق معايير محددة تُثقّل بنقاط، كالجهة المانحة لدرجة الإجازة والماجستير «جامعة أم أو غير أم» والمعدل، الأبحاث المنشورة داخلياً أو خارجياً وشرط العمر، وذلك لقبول طالب أو طالبين من كل قسم كل عام.

أي إن القبول لم يعد استحقاقاً مشروعاً ومضموناً بل تحول إلى تنافسية رقمية لا جدارة علمية!

حاجة وطنية مُلِحّة

في ظل الظروف التي مرت بها البلاد وما شهدته من أزمات ترتب عليها هجرة وسفر عدد كبير من الأساتذة والأكاديميين، أي نقص حاد في الكوادر الأكاديمية، جعل سورية بأمس الحاجة لكل طالب علم ومتخصص «أساتذة، دكاترة، باحثين ومختصين» في مختلف المجالات، فبدلاً من أن تسعى الوزارة إلى سد هذا النقص بتأهيل دفعات جديدة، جاءت بهذا المقترح لتقليص الفرص، متجاهلة الحاجة الوطنية الملحة لكل طاقة.

فكان من المفترض البحث عن مقترحات أو حلول بديلة، مثلاً كتطوير البنية التحتية للبحث العلمي وزيادة عدد المشرفين وقبول الأبحاث، لكن على ما يبدو فإن الوزارة لم تأخذ بعين الاعتبار أن هذا المقترح يُفقد درجة الدكتوراة مضمونها العلمي ويتنافى مع هدف الدراسات العليا للارتقاء بسوية البحث العلمي، بل إلى مزيد من إقصاء الكفاءات وهجرة العقول لفروقات بسيطة، كشرط العمر مثلاً رغم امتلاك مؤهلات علمية قوية، وبالتالي قلة الإنتاج الأكاديمي وضعف جودة التعليم ومستوى الجامعات على المدى الطويل.

مقارنة دولية

معظم دول العالم لا تعتمد نظام المفاضلة للقبول في مرحلة الدكتوراة كألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، إنما تعتبره حقاً مشروعاً قائماً على استيفاء شروط، جدارة خطة البحث وموافقة المشرف والتوافق مع الاختصاص.

وهنا يبقى السؤال قائماً: ما الغاية من تكرار التجربة والعودة إلى نموذج كالمفاضلة، طُبق في عام 2013 وأُلغي بعد سنتين، كدليل واضح لعدم جدواه؟

أليس الأجدى والأجدر أن يكون البحث العلمي وجودته أولوية قبل أي اعتبار آخر؟

على أمل الاستجابة

أطلقت حملة واسعة تحت هاشتاغ «لا لمفاضلة الدكتوراة، نعم للتسجيل المباشر، سورية بلد العدالة» من قبل مجموعة من طلاب الدراسات العليا من مختلف المحافظات ترفض المقترح، ورُفعت الكتب الرسمية إلى السيد وزير التعليم العالي على أمل أن يُسمع الصوت وتأتي الاستجابة العادلة.

فالمطلوب اليوم، إعادة النظر بهذا المقترح بعين عادلة علمياً ووطنياً، ودراسة النتائج المترتبة في حال إقراره والتي ستؤثر عكساً على جودة التعليم وحق الطلاب، فإذا كان الهدف الارتقاء به فيجب العمل على خلق بيئة علمية حقيقية تستوعب الطموحات وتوجهها وتعطي كل ذي حق حقه.

سورية الجديدة و«المواطن العادي»:

يوم الخميس الماضي، 7 آب 2025، ألقى وزير الاقتصاد والصناعة السوري، محمد نضال الشعار، تصريحات صحفية على هامش لقائه بالجالية السورية في مدينة اسطنبول التركية، وذلك خلال زيارة عمل قام بها على رأس وفد اقتصادي موسع. لم تكن هذه التصريحات خارجة عن سياق المألوف، بل عكست أفكاراً مكررة ومتداولة على ألسنة مسؤولي السلطة الحالية بمختلف مستوياتهم وفي مناسبات عدة، بشكلٍ يوحي أنها تمثل الرؤية الرسمية للسياسة الاقتصادية في البلاد. وقد انصبت التصريحات على ثلاث نقاط رئيسية تستحق التحليل والبحث.

■ احمد الرز

النقطة الأولى التي أشار إليها الوزير هي أن الاقتصاد السوري الحالي «لا يمكن تسميته بالاقتصاد الاشتراكي أو الرأسمالي»، مؤكداً أن التوجه القائم هو نحو اقتصاد سوق مفتوح وحر ومتوازن، مع نفي أي نية للخصخصة. والنقطة الثانية كانت تأكيد الوزير أن السلطة الحالية استلمت سورية «على الأرض حرفياً» أي مدمرة بالكامل، وأن الخيارات أمامها كانت محدودة جداً في ظل نقص الموارد والإمكانات. أما النقطة الثالثة، والأكثر أهمية بالنسبة للمواطنين، كانت تأكيد الوزير على أن الحكومة تركز على «المواطن العادي»، وأنه هو الهدف الأساسي في «خطة النهوض الجديدة».

في هذا المقال، سنقوم بتفنيد هذه الأفكار الثلاث وتحليلها بعمق، محاولين الكشف عن حقيقة الوضع الاقتصادي في سورية وتأثيره على مستقبل البلاد.

اقتصاد السوق المشوه: هل هو الحل؟

الحديث عن هوية الاقتصاد السوري يتجاوز التسميات النظرية، سواء كانت اشتراكية أم رأسمالية. فالسؤال الجوهري الذي يحدد هذه الهوية ليس أين يتم إنتاج الثروة، بل كيف يتم توزيعها بين مختلف الطبقات الاجتماعية. وإذا ما نظرنا إلى نمط توزيع الثروة في سورية، سنجد أنه في أحسن الحالات، يذهب 90% منها إلى أصحاب الربح، بينما يحصل أصحاب الأجور على 10% فقط. وعندما نضيف إلى هذه المعادلة التخلف والتشوه في شكل علاقات الإنتاج الرأسمالية السائدة، فإننا نصل إلى نتيجة بسيطة وواضحة: ما يسود بلادنا اقتصادياً هو اقتصاد السوق المشوه، وهو جزء من الاقتصاد الرأسمالي.

حديث الحكومة اليوم عن التوجه نحو «اقتصاد السوق الحر» ليس بجديد، بل هو استمرار لمسار بدأته السلطة السابقة منذ عقود. فمنذ سنوات طويلة، تبنت سلطة الأسد سياسات تحرير التجارة الخارجية وتقليص القيود على حركة رؤوس الأموال. وتم ترويج هذه السياسات للسوريين على أنها ستجذب الاستثمارات الأجنبية وتساهم في رفع مستوى معيشتهم، لكن النتائج كانت كارثية على القطاعات الإنتاجية الوطنية.

يتذكر السوريون جيداً كيف شهدت البلاد في ظل هذه السياسات فتحاً واسعاً لأسواقها أمام السلع المستوردة، مع تقليص الرسوم الجمركية بشكل كبير. وقد أدى هذا الانفتاح إلى إغراق السوق المحلية بمنتجات أجنبية، كانت في معظم الأحيان أرخص من مثيلاتها السورية. لكن هذا الفرق في الأسعار لم يكن ناتجاً عن كفاءة أو جودة أعلى، بل كان نتيجة للدعم الحكومي الذي كانت تتلقاه هذه المنتجات من دولها المصدرة. في المقابل، كانت السياسات السورية تقلص الدعم للإنتاج المحلي، مما خلق منافسة غير متكافئة. ونتيجة لذلك، سرعان ما هيمنت المنتجات المستوردة على السوق، وعجزت الورش والمصانع السورية الصغيرة والمتوسطة عن الاستمرار، مما أدى إلى تراجع هذا القطاع الحيوي بشكل كبير.

ورغم وعود السلطة السابقة بأن هذه السياسات ستجذب الاستثمارات وتخلق نمواً اقتصادياً، إلا أن الواقع كان مختلفاً تماماً. حيث لم تتحقق تلك الاستثمارات الموعودة، بل تراجعت القطاعات الإنتاجية الأساسية، وزادت معدلات البطالة، وارتفع الاعتماد على السلع المستوردة. وما حدث فعلياً هو تعزيز الطابع الريعي للاقتصاد السوري، وتسريع عملية تكديس الثروات في جيوب القلة الناهبة للشعب.

لذلك، عندما تُطرح اليوم فكرة اعتماد اقتصاد السوق الحر كحل لأزمة سورية، يجب العودة إلى التجربة السابقة والنظر في نتائجها الكارثية. فبدلاً من دعم القطاعات الإنتاجية الوطنية أو وضع استراتيجيات لحمايتها، جرى تدميرها باسم الانفتاح، مما يجعل تكرار مثل هذه السياسات خطيراً على مستقبل الاقتصاد السوري ومعيشة السوريين.

أما فيما يخص نفي التوجه نحو الخصخصة، فهذا يبدو كلاماً مطمئناً للوهلة الأولى، لكن هناك ما يثير الشكوك حوله، خاصة في ظل التوجه نحو جذب الاستثمارات الخارجية بأي ثمن. حيث يبرز حديث متصاعد لدى السلطة والمسؤولين الحكوميين عن نوع محدد من عقود الاستثمار، لا سيما في قطاع الطاقة الحيوي الذي يعاني من نقص حاد في الإنتاج وتدمير واسع في البنية التحتية. ففي 26 شباط الماضي، أعلنت وزارة الكهرباء السورية «قبل دمجها لاحقاً في وزارة الطاقة» دعوتها للمستثمرين لتقديم عروضهم لاستثمار محطة طاقة كهروضوئية في ريف دمشق، معلنة أن نظام الاستثمار المعتمد هو نظام BOO. وفي 29 أيار، وبعد توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة وتحالف شركات بقيادة رجل الأعمال السوري– القطري، محمد معتز الخياط، لتطوير مشاريع جديدة في قطاع الكهرباء باستثمارات تقدر بـ7 مليارات دولار، أعلنت وزارة الخارجية أن المشروع سينفذ أيضاً وفق نظامي BOO وBOT دون تحديد الجوانب التي سيغطيها كل نظام.

لكن ما الفرق بين هذين النظامين؟ نظام BOT يعني أن المستثمر سيقوم ببناء المشروع وتشغيله لفترة زمنية محددة، ثم يعيده إلى ملكية الدولة في نهاية العقد. وهذا النظام يضمن للدولة استعادة سيادتها على الأصول. أما نظام BOO فيعني أن المستثمر سيقوم ببناء المشروع، ثم سيمتلكه ويشغله. واعتماد هذا النظام يعني عملياً التخلي عن ملكية القطاع المستثمر، وهو ما يعادل الخصخصة الكاملة والمطلقة. وبالتالي، فإن نفي الحكومة للتوجه نحو الخصخصة يتناقض بشكل مباشر مع اعتمادها لنظام BOO في قطاعات حيوية مثل الطاقة، مما يثير تساؤلات جدية حول صدق هذه التصريحات.

من التهميش إلى التهميش

حجة «استلمنا البلد على الأرض»

ليس صحيحاً أن الخيارات أمام السلطة كانت محدودة جداً، وأن التوجه الحالي جاء بفعل الضرورة ونقص الخيارات. فالنهوض بالاقتصاد السوري يتطلب رؤية استثمارية واضحة ومستدامة، تضع حماية السيادة الوطنية ومصالح الشعب السوري في مقدمة أولوياتها. أما التوجه نحو عقود BOO مثلاً، فكما تثبت التجربة التاريخية للكثير من الدول التي طبقتها، يمثل أسوأ خيار يمكن لسورية أن تتخذه. لأنه يعني تخلياً نهائياً عن القطاع المستثمر، وهو أسوأ حتى من الاقتراض الخارجي.

إن نجاة سورية واقتصادها مرهونان بوضع خارطة استثمارية معلنة وواضحة، للسوريين قبل غيرهم، تركز بشكل أساسي على الاستفادة من الميزات المطلقة الموجودة في الاقتصاد السوري. هذه الميزات هي تلك التي نملكها كسوريين بشكل حصري واحتكاري تقريباً، وتتميز بأن نسب العائدية فيها عالية جداً، وتحتاج إلى رؤوس أموال صغيرة أو متوسطة، ولدينا منها مئات الميزات موزعة على المحافظات السورية المختلفة. يجب الحفاظ أيضاً على الميزات المطلقة والاستثمار فيها بشكل صحيح، مع الحفاظ أيضًا على الميزات النسبية والاستثمار فيها، مثل المواد الخام كالنفط والقمح والقطن، والتي تعتمد على توافر الموارد الطبيعية، لكنها تتعرض لمنافسة شرسة في الأسواق الدولية، مما يُبقي هوامش الربح محدودة. وقد قام النموذج الاقتصادي السوري للسلطة السابقة بشكل أساسي على هذه الميزات، حيث ركز على تصدير المواد الخام بدلاً من تصنيعها.

على النقيض، فإن الميزات المطلقة هي تلك الموارد أو المنتجات التي تنفرد بها سورية نتيجة ظروف جغرافية أو طبيعية خاصة، مثل غنم العواس، والوردة الشامية، وبعض المنتجات الزراعية الخاصة، والنباتات الطبية النادرة، والأحجار الطبيعية، وغيرها. ويمكن لهذه الموارد أن تحقق عوائد ضخمة إذا تم استغلالها بشكل صحيح، بما في ذلك إنشاء مجمعات صناعية زراعية تقلل تلاعب السوق بالأسعار، وتسمح بتعظيم القيم المضافة وبالتالي نسبة العائدية على الاستثمار إلى الحدود القصوى.

وبعد تحديد قطاعات الميزات المطلقة والنسبية، يبرز سؤال مشروع حول مصادر تمويل المشاريع في هذه القطاعات. وهنا، يجب أن يكون البحث عن المصادر الداخلية هو الأولوية القصوى. يشمل ذلك ملكيات الفاسدين الكبار والمجرمين وتجار الحرب، الذين يجب ألا يحظوا بفرص استثمارية في سورية الجديدة، بل يجب أن تعود ملكياتهم، التي جمعوها من عذابات وآلام السوريين، إلى الشعب. ثم ينبغي الاستفادة من العلاقات الدبلوماسية لاستعادة أموال الفاسدين الكبار ومجرمي السلطة السابقة الموجودة في البنوك الخارجية، وهي عملية صعبة بالتأكيد لكنها ليست مستحيلة.

وبعد سبر المصادر الداخلية وتوظيفها وطنياً، يمكن الحديث عن التوجه نحو عقود الـBOT ضمن شروط معقولة تضمن للدولة، وبالتالي للشعب السوري، الملكية النهائية للقطاعات المستثمرة. حيث يجب أن تتضمن هذه العقود بنوداً واضحة حول نقل الملكية، وآليات تنظيمية قوية لضمان جودة الخدمة والتسعير العادل خلال فترة التشغيل، وحماية مصالح الدولة والناس.

وتأتي المساعدات والقروض كخيار ثانوي، وربما لن يكون الشعب السوري بحاجة لها إذا أحسن تأمين مصادر الإيـرادات الممكنة والمتاحة من استغلال ميزاته المطلقة والنسبية واستعادة أصول الفاسدين والمجرمين.

وبالتالي، هناك بالفعل خيارات متاحة أمام السلطة، وهي خيارات تضمن كرامة المواطن السوري ورفع مستوى معيشته دون رهن سورية للخارج. لكن المضي فيها يتطلب إرادة سياسية حقيقية.

«المواطن العادي» لا يجب أن يكون مجرد شعار

ما يريده «المواطن العادي» وما يحقق مصلحته فعلياً هو القضاء على الفقر في سورية، لكن السؤال هو كيف يمكن تحقيق ذلك؟

لن يتحقق القضاء على الفقر بمجرد نمو اقتصادي عابر أو وعود نظرية، بل يحتاج إلى رؤية وطنية شاملة تعالج جذور المشكلة وتتبنى نموذجاً سورياً خاصاً يضع مصلحة السوريين في صدارة الأولويات. لقد أثبتت التجربة السورية خلال العقود الماضية أن ترك الأمور لقوى السوق والاعتماد على جهاز دولة مترهل دون إصلاح، كلاهما طريقان مسدودان. وعليه، فإن المقاربة العملية للقضاء على الفقر يجب أن تقوم على دور قوي وفعال للدولة من جهة، وعلى إعادة توجيه دفة الاقتصاد نحو تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى.

لا غنى عن دور محوري للدولة في المرحلة المقبلة لضمان توجيه الموارد نحو أولويات إعادة الإعمار والتنمية البشرية. وهذا لا يعني العودة إلى اقتصاد مغلق مزعوم، بل المقصود أن تكون الدولة مخططاً ومنظماً رئيسياً تحدد القطاعات الاستراتيجية التي يجب النهوض بها وتحفز الاستثمار فيها دون التفريط بها، وتعيد بناء البنية التحتية المدمرة. إن الدولة القوية والعادلة هي وحدها التي تستطيع وقف الاحتكارات، وضبط الأسواق، ومكافحة الفساد، وتبديد الموارد. وفي الحالة السورية، ينبغي على الدولة استعادة دورها في التخطيط الاقتصادي طويل المدى لضمان تنويع الاقتصاد وإيجاد فرص عمل منتجة، بدلاً من تركز النشاط في التجارة والأنشطة الريعية.

ومن أجل تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية والتخفيف الفوري من معاناة السوريين الأكثر فقراً، لا بد من اعتماد سياسات صريحة لإعادة توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع. لقد أدت سنوات الحرب والفساد إلى تراكم الثروة لدى فئة ضيقة من المنتفعين، فيما انزلقت الغالبية العظمى إلى ما دون خط الفقر. وعليه، ينبغي أن تتضمن الرؤية لسورية الجديدة إجراءات مثل إصلاح النظام الضريبي ليصبح تصاعدياً بحق، يفرض ضرائب أعلى على الشركات الكبرى وأصحاب الدخل المرتفع، مقابل تخفيف العبء عن الفقراء ومحدودي الدخل. كما يتعين مكافحة التهرب الضريبي الذي حرم الخزينة من موارد كانت كفيلة بتمويل برامج اجتماعية مهمة، والوقف الفوري لجميع عمليات تبديد مصادر إيرادات الدولة التي تصاعدت مؤخراً.

لا يمكن كسر حلقة الفقر في سورية دون رفع فعلي لمستويات دخل الأسر، وبخاصة شريحة العاملين بأجر. فالأجور الحالية، حتى بعد الزيادات المتتالية التي أعلنت خلال السنوات الماضية، تلتهمها ارتفاعات الأسعار السريعة التي لا يوجد من يضبطها اليوم.

الطريق نحو القضاء على الفقر يتطلب نهجاً متكاملاً ومدروساً يضع العدالة الاجتماعية في صلب أولوياته. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال دور قوي وفعال للدولة، ليس كجهة تتخلى عن المسؤولية الاقتصادية، بل كمهندس لإعادة بناء الاقتصاد وحماية مواطنيها.

من يريد أن ينتشل المواطنين حقاً من الفقر، فهو محكوم بأن يركز جهوده على إعادة توزيع الثروة لصالح الغالبية المنهوبة، ورفع القوة الشرائية الفعلية للأجور، ودعم الإنتاج المحلي السوري وتطويره لحماية الصناعات الوطنية واستعادة عوامل الاكتفاء الذاتي. كما أن بناء الثقة بين الدولة والمواطنين لا يمكن أن ينجز دون ضمان مستوى عال من الرقابة الشعبية والمشاركة المجتمعية الواسعة في صنع القرار الاقتصادي. وفي حين أن العلاقات الخارجية النشطة يمكن أن تساهم نظرياً في تسهيل حياة السوريين، إلا أن النجاح في النهاية يعتمد بشكل أساسي على التغيير الداخلي الجذري، والقطع تماماً مع سياسات السلطة السابقة التي جرّفت جهاز الدولة السوري.

سورية بحاجة ماسة إلى التحول من نموذج اقتصادي يخدم النخب إلى نموذج يعزز النمو الشامل، حيث تقاس الإنجازات الاقتصادية بمدى تحسينها لمعيشة السوريين. والفشل في تبني هذا النهج الشامل والموجه نحو العدالة الاجتماعية سيؤدي إلى استمرار دورة الفقر وعدم الاستقرار، مع تداعيات كارثية على الأجيال القادمة.

تنمّر ترامب التجاري يصطدم بجدار بريكس الصلب

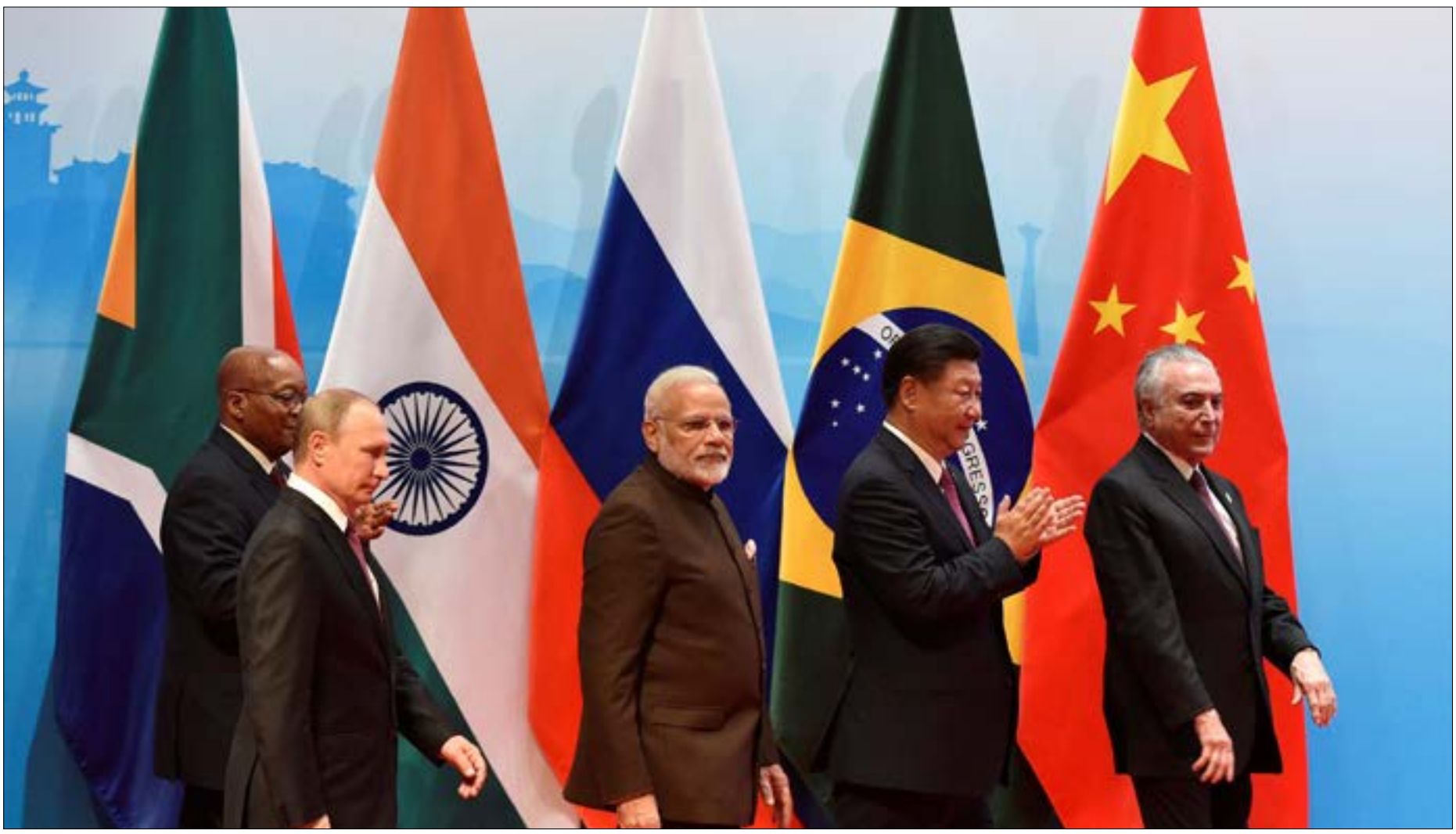

يُنظر بشكل متزايد إلى تقدير الرئيس دونالد ترامب للقوة الأمريكية، كما هو الحال بالنسبة لقدراته الشخصية، على أنه مبالغ فيه بشكل كبير. خلال الأسبوع الأول من آب الجاري 2025، هدد ترامب نحو 90 دولة بعقوبات تجارية صارمة على شكل رسوم جمركية من رقمين «10% فأكثر» على صادراتها إلى الولايات المتحدة. ويبقى أن نرى ما إذا كان سينفذ هذه الإجراءات بالفعل. ألغى ترامب بالفعل خطة لفرض رسوم جمركية عالمية في نيسان - ما يسمى بيوم التحرير - بعد أن أدرك بلا شك، أو أدرك مستشاروه الأكثر دراية، أن الولايات المتحدة لا تستطيع كسب حرب تجارية عالمية.

■ إيزابيلا موراليس
تعريب وإعداد: نيفين حدّاد

إذا كان هناك شيء واحد يميز ترامب، فهو سرعته في التراجع عن تهديداته بقدر سرعته في إصدارها. يرى البعض أن سلوكه المتقلب يدل على تشوش التفكير وافتقار سياساته إلى التحليل المتماسك، لكن ينبغي عدم التغافل عن المعنى الأعمق للسلوك المرتبط بأزمة هيمنة الولايات المتحدة ككل في الجوهر. فتراجعاته تُشير إلى حدود القوة الأمريكية مع تحول العالم إلى حقائق جيوسياسية وجيواقتصادية مختلفة. القوة الأمريكية التي يظنها ترامب موجودة لم تعد موجودة.

تجلى هذا التناقض هذا الأسبوع عندما هدد ترامب بفرض رسوم جمركية على البرازيل وروسيا والهند والصين. كان من المفترض أن تكون هذه الرسوم الثانوية مرتبطة بالموعد النهائي الذي حدده ترامب لروسيا للتوصل إلى اتفاق سلام مع أوكرانيا. زعم ترامب أن الدول التي تشتري النفط الروسي «تغذي آلة الحرب». ردت الهند على ما وصفته بالنفاق السخيف، مشيرةً إلى أن الاتحاد الأوروبي اشترى نفطاً روسياً أكثر من الهند العام الماضي. كما تشتري الولايات المتحدة ما قيمته مليارات الدولارات من الأسمدة الزراعية واليورانيوم والمعادن الروسية الأخرى.

على أي حال، رفضت الدول الأربع التي استهدفها ترامب بالرسوم الجمركية الثانوية تهديداته بشدة. ورفضت ترهيبه، وتعهدت بمواصلة ممارسة حقها السيادي في ممارسة الأعمال التجارية بما تراه ضرورياً لمصالحها الوطنية.

ليس من الواضح ما الذي سيفعله البيت الأبيض في أعقاب هذا التحدي. قد يؤدي تقليد ترامب تمديد المواعيد النهائية للرسوم الجمركية إلى تأجيل اتخاذ أي إجراء.

قد يُقنع الإعلان المفاجئ عن لقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بترامب شخصياً في وقت ما من الأسبوع المقبل، في ألاسكا، حسبما ورد، الجانب الأمريكي بالتخلي عن خطة الرسوم الجمركية الثانوية. إن رغبة ترامب الأنانية في الظهور كصانع سلام في أوكرانيا تجعل عقد قمة مع بوتين كافياً لإشباع رغبته في تصدر عناوين الصحف وفرصة للفوز بجائزة نوبل للسلام. تُظهر مزاعمه المبالغ فيها حول التوسط في السلام بين الهند وباكستان، وأذربيجان وأرمينيا، وبين «إسرائيل» وحماس، أنه مدفوع بنجاح سطحي.

كان تحدي دول البريكس هذا الأسبوع في وجه تنمر ترامب ملحوظاً لعدة أسباب. فقد أظهر أن البريكس تبرز كقوة اقتصادية وجيوسياسية قوية ومتماسكة. بعد 16 عاماً من تأسيس المنظمة الدولية، لم يعد نفوذها مجرداً أو نظرياً، بل أصبح واقعاً ملموساً.

صرح الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا ساخراً بأن ترامب «ليس إمبراطور العالم»، ودعا إلى قمة خاصة لدول البريكس لتحفيز رد مشترك على التهديدات التجارية الأمريكية. أدانت الصين تنمر واشنطن، وقالت إن فرض الرسوم الجمركية من جانب واحد يُعد انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. أرسل رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي كبير مستشاريه للأمن القومي للقاء بوتين في الكرملين. كما أفادت التقارير هذا الأسبوع أن مودي سيسافر إلى الصين في وقت لاحق من هذا الشهر لحضور قمة منظمة شنغهاي للتعاون. تشير هذه التطورات إلى أن دول البريكس تُعزز التزامها بتعزيز نظام عالمي متعدد الأطراف رداً على العدوانية الأمريكية.

تُظهر البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا من بين دول أخرى عديدة مرونةً وتحدياً للتنمر الإمبريالي الأمريكي

وكما هو الحال مع الكثير من سلوكيات ترامب ومواقفه المتقلبة، فإنه يحشد قوى دولية تُعجّل بزوال مكانة أمريكا وقوتها، ومن المفارقات أن يكون ذلك رئيساً يتفاخر بـ «جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى». يوضح مقال للخبير الاقتصادي الدولي الشهير مايكل هدسون مدى سوء تخطيط حرب ترامب التجارية على الكوكب. يرى هدسون أن الرسوم الجمركية ستؤدي إلى تضخم أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة، حيث يدفع الأمريكيون المزيد مقابل الواردات باهظة الثمن. ويتفق السيناتور الجمهوري راند بول مع هذا التقييم، إذ يلحظ أن الرسوم الجمركية ستضيف تريليوني دولار ضرائب على المستهلكين الأمريكيين.

ومن الآثار الأخرى التي يبدو أن فريق ترامب يجهلها، أو يتجاهلها، تنوع الاقتصاد العالمي بما يكفي لتمكين الدول من إيجاد أسواق بديلة لصادراتها. سيؤدي ذلك إلى تقليل اعتماد المزيد من الدول على الدولار في تسويات التجارة، مما سيُضعف بدوره العملة الأمريكية وقدرة الولايات المتحدة على مواصلة تراكم ديونها الوطنية الباهظة. وبالتالي، فإن النظام معرض للانهيار كلما فرض ترامب عقوبات تجارية على دول أخرى.

بريكس: التحدي التاريخي للغرب

يُمثل هذا تحدياً تاريخياً للنظام الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة. كلما حاول ترامب تقويض النظام متعدد الأقطاب الناشئ، ازداد بروز هذا الأخير قوة. في وقت سابق من هذا العام، ادعى ترامب أن مجموعة البريكس قد انتهت بعد أن هدد بفرض رسوم جمركية بنسبة 100% على ما وصفه بالتكتل المناهض لأمريكا. إن شائعاته حول موت البريكس مبالغ فيها إلى حد كبير. يواصل هذا المنتدى الدولي نموه المطرد، حيث اكتسب عضواً جديداً مهماً، إندونيسيا، هذا العام – رابع أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم. تمثل مجموعة البريكس أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ونحو 40% من سكانه. لقد تجاوزت مجموعة السبع التي يهيمن عليها الغرب من حيث القوة الاقتصادية.

لا علاقة لنوبات غضب ترامب بشأن الرسوم الجمركية بإحلال السلام في أوكرانيا، بل تتعلق أكثر بمحاولة تفكيك مجموعة البريكس، وهو ما يمثل تحدياً متزايداً للهيمنة الأمريكية. يُظهر هذا الأسبوع أن دول البريكس قد اكتسبت ثقتها بنفسها وهدفها في إيجاد بديل للنظام الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. إن غطرسة ترامب وعدم فهمه للواقع الجديد للاقتصاد العالمي وعزم العالم على تحقيق العدالة والسلام اللذين طال انتظارهما، وخاصةً للجنوب العالمي، يُعجّلان بزوال النظام الاستعماري الجديد الذي تُديره الولايات المتحدة.

تُظهر البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، من بين دول أخرى عديدة، مرونةً وتحدياً للتنمر الإمبريالي الأمريكي، وهو ما كان يُظنّ مستبعداً قبل بضع سنوات فقط. إن التزامها بالتنمية المشتركة ونظام عالمي أكثر عدالة يُضعف النظام الرأسمالي الغربي النخبوي الذي تُهيمن عليه الولايات المتحدة ويضعف قابليته للاستمرار. العجز التجاري الهائل الذي راكمته الولايات المتحدة على مدى عقود، بما يتماشى مع دينها الوطني الهائل البالغ 37 تريليون دولار، يعني أنها بحاجة إلى بقية العالم للحفاظ على وضعها الطفيلي في جوهره. يُظهر اندماج الاقتصاد العالمي متعدد الأقطاب بقيادة دول البريكس أن قوة الولايات المتحدة أصبحت نافلةً بشكل متزايد، بل وأمراً يستدعي رفضه. إنها تصطدم بجدار من ركائز البريكس الصلبة.

ولكن من الجانب المشؤوم، هذا هو السبب وراء جنون حكام الولايات المتحدة في إثارة الحروب. هنا يبرز دور قوى السلام في العالم لتقليم أظافر الوحش وترويضه ما أمكن مع مواصلة إثخانه بالجراح حتى يلفظ أنفاسه الأخيرة.

جولة في «كرنفال الطاقة السوري...» 5 مذكرات تفاهم وأكثر!

بعد سقوط سلطة الأسد توالت الأخبار عن شراكات ومذكرات تفاهم ودعم لقطاع الطاقة والكهرباء في سورية، لا يبدو أن آخرها سيقف عند خط الغاز الأذربيجاني.

■ فرح شرف

وفي ضوء الانهيار والتردي الذي وصل إليه حال الكهرباء، ومعاناة الناس والأعمال من شحّها لسنوات، شكلت هذه المذكرات بارقة أمل في تحسن الوضع وانفراج مقبل. إلا أن أياً مما قدم للشعب السوري على أنه حل للأزمة منذ 8 أشهر، لا يعدو كونه إلى الآن كهرباء تعمل على الطاقة «الافتراضية».

البداية... سفن كهربائية محمّلة بالطاقة!

برزت مبادرة السفينتين التركية والقطرية بقدرة إجمالية تبلغ 800 ميغاواط في 7 كانون الثاني الماضي، باعتبارها مساهمة «إسعافية» مؤقتة لتلبية الاحتياجات الملّحة للطاقة في سورية.

إلا أن مرور سبعة أشهر على هذا الإعلان قد كشف عن واقع مغاير، ويبدو أن السفن «تاهت في بحر الكرنفال الاحتفالي»، وما كان حلاً سريعاً لأزمة ضاغطة، أصبح لغزاً يثير التساؤل في ظل غياب الشفافية في توضيح الأسباب الحقيقية وراء هذا التعثر.

400 ميغاواط من الغاز «المتبخّر»

أعلنت قطر في شهر آذار المنصرم عن مبادرة لتوريد مليوني متر مكعب من الغاز يومياً بهدف زيادة ساعات الوصل بمعدل ساعتين إلى 4 ساعات إضافية. ورغم التفاؤل الذي قوبلت به هذه المبادرة، وقدرتها على تخفيف المعاناة اليومية للمواطنين وتحفيز استمرار العمل في القطاعات الحيوية، إلا أن الواقع أيضاً جاء مغايراً للتوقعات.

فرغم التصريح بأن المبادرة كانت مؤقتة، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة بعد 4 أشهر من الإعلان عنها، وهو مؤشر على وجود خلل في التخطيط والتنفيذ، أو ربما في الإفصاح عن المعلومات بشفافية تامة.

التحالف القطري- الأمريكي لدعم الطاقة

وقعت في شهر أيار الماضي كذلك مذكرة تفاهم مع تحالف دولي بقيادة شركة قطرية لتنفيذ مشروع ضخم بقيمة 7 مليارات دولار لإنتاج 5000 ميغاواط، 1000 منها عبر الطاقة الشمسية.

ورغم أن «الاستثمار» لا يزال حبراً على ورق، لكن تجاوز قيمة المشروع للتقديرات العالمية لتكلفة مشاريع من هذا الحجم يستدعي التوضيح. وقد ذكرت قاسيون في مقال سابق أن التكلفة بحدها الأقصى لمشروع مماثل تصل إلى 6 مليارات، ما يعني أن الرقم المعلن أعلى بمليار دولار فقط، ومع ذلك ما زال في إطار النوايا ولم توقع عقوده ويوضع بالتنفيذ!

مذكرة سعودية للطاقة يليها خط الغاز الأذربيجاني

في جو احتفالي في العاصمة السعودية الرياض، تم الإعلان عن اتفاقيات لدعم قطاع الطاقات البديلة في سورية خلال شهر حزيران، ومرة أخرى غاب عن الإعلان أي تفاصيل أو أرقام ملموسة. ما يفتح الباب أمام أسئلة متعددة، فهل تهدف هذه المذكرة وغيرها إلى تحقيق تقدم حقيقي على أرض الواقع، أم إنها مجرد بيانات إعلامية لن ترتقي إلى مستوى التنفيذ؟

أما مشروع خط الغاز عبر تركيا، والذي يهدف إلى توريد 6 ملايين متر مكعب من الغاز يومياً، فإن أهم ما غاب عنه هو التكاليف التي سيتحملها المواطن إن زادت ساعات الوصل إلى 10 يومياً وفق ما صرّحت به الحكومة.

بين الحاجة الفعلية والاستثمارات الموهومة

أصبح «كرنفال الطاقة» أشبه بمزاد، تطلق فيه الوعود عبر خطابات وبيانات لا تسمن ولا تغني من جوع، مع العلم أن ما تم الإعلان عنه بمجال الطاقة منذ بداية العام وحتى تاريخه، بحال قيد له التنفيذ بمجمله، سيكون أكبر من الاحتياجات الفعلية!

وتتوالى التصريحات تباعاً عن خطط لإعادة الإعمار، وبناء أبراج ومراكز ترفيه، واتفاقيات طاقة بالمليارات، ولكن على أرض الواقع لم يلمس الشعب السوري أي نوع من الاستقرار، وما زال يعيش في العتم ينتظر «كهرباء الأوهام الإعلامية الكرنفالية».

فبينما يتفرج الشعب على «انتصارات إعلامية» لا علاقة لها بالواقع المعاش، يُظهر- التركيز على الجانب الإعلامي والبروتوكولي، وتجاهل الجوهر الفعلي للأزمة- الانفصال بين صانعي القرار والواقع المرير على الأرض.

وفي سياق أخبار الاستثمارات المتلاحقة، يحتفظ المواطن بحقه في معرفة مصير هذه المشاريع وكيف تدار، وشروطها وقيمتها الفعلية بحال وضعت بالتنفيذ، وآليات التمويل، وهل هي استثمارات «إعلامية وسياسية»، وإن لم تكن كذلك، فأين الجدية والشفافية في تتبع تنفيذها ومآلاتها؟

استلام الرواتب ... عملٌ شاق أمام الصرافات

أصبحت الطوابير الطويلة أمام الصرافات وفروع المصارف الحكومية وكوات البريد لاستلام الرواتب- أو محاولة استلامها- جزءاً من حياة الموظفين والمتقاعدين، والتي تجسد صراعاً يومياً للحصول على ما يسد الحاجة، في ظل تآكل مستمر في القدرة الشرائية.

■ سارة جمال

فكل ساعة يقضيها المواطن في هذا الانتظار الطويل تعني ساعة مفقودة من الإنتاجية، وساعة مضافة إلى عبء الحياة اليومي، وساعة تزيد من التعب والإحباط واليأس.

مظاهر المعاناة

يقضي الموظف أو المتقاعد ساعات طويلة، قد تشمل ساعات الصباح أو حتى اليوم بأكمله، وهو يقف في الطابور تحت أشعة الشمس الحارقة، ولا يُقاس هذا الوقت الضائع بالساعات فحسب، بل يُترجم إلى تعب وإرهاق جسدي ونفسي، وتوتر وقلق ينعكس سلباً على حياة المواطنين، ويرسخ في أذهانهم صورة قاتمة لواقع من المعاناة في سبيل الحصول على أبسط الحقوق المالية.

كما أن التوتر الناتج عن الانتظار الطويل، والشعور بالإهانة والإحباط، كلها عوامل تساهم في خلق بيئة مناسبة للخلافات والمشاحنات بين المنتظرين في الطوابير.

سقف السحب المنخفض ونقص الصرافات

فاقم سقف السحب المنخفض من الصرافات والمحدد بـ 200,000 ليرة بكل عملية، وبـ600,000 ليرة كل أسبوع، من المعاناة، فالموظف الذي أصبح راتبه مليون ليرة بعد الزيادة على سبيل المثال، يضطر إلى استخدام الصراف الآلي ثلاث مرات كنتيجة للانتظار في الطابور لمرة واحدة، ولعدة أيام بطوابير إضافية خلال الأسبوع لسحب كامل راتبه، ما يستنزف طاقته، ويجعله في حالة قلق وبحث دائم عن السيولة.

بينما قد يضطر عدد من المواطنين إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى صراف آلي، نتيجة النقص الحاد في الصرافات التي تعمل بكفاءة وتتوفر فيها السيولة النقدية الكافية.

بالإضافة إلى ما تعانيه الشبكات المصرفية من التهالك، وتكرر الأعطال في أجهزة الصراف، وضعف شبكة الإنترنت والانقطاع الكهربائي، ما يؤدي إلى توقف الخدمات بشكل دوري.

تعميق الفقر

في ظل غياب قنوات صرف رواتب فعّالة ومتاحة ومنتشرة، يضطر الموظفون إلى تكبد مشقة كبيرة للحصول على مستحقاتهم الشهرية. فهذه الدورة المفرغة من خسارة الوقت والجهد أو تحمل تكاليف مواصلات متكررة للوصول إلى الصرافات، تزيد من الأعباء المالية وتنهك القيمة الحقيقية للرواتب الضئيلة أصلاً.

بينما الأكثر إيلاماً هو ما تمثله هذه العملية من امتهان لكرامة المواطن، فعوضاً عن أن يكون استلام الحقوق سلساً وميّسراً، يتحول نتيجة سوء الإدارة ونقص الأموال وتعطل الصرافات إلى معاناة يومية، تقوّض الشعور بالمواطنة، وتُفقد الراتب قيمته المعنوية لا المادية فقط، وتؤدي إلى تآكل الثقة في مؤسسات الدولة.

الحدّ من ظاهرة الطوابير

لا تختلف طوابير استلام الرواتب عن الطوابير الأخرى المنتشرة في عموم البلاد، لكونها انعكاساً لاقتصاد منهار وبنية تحتية متدهورة ونظام مالي عاجز وسوء إدارة في بلد يعيش 90% من سكانه تحت خط الفقر.

ويتطلب التخفيف الفوري من هذه المعاناة إجراءات عملية كفتح سقف السحب اليومي والأسبوعي، وزيادة أعداد الصرافات واستبدال القديم والمتعطل منها وتزويدها بالسيولة بانتظام، وتعزيز الثقة بخدمات الدفع الإلكتروني وتوسيعها لتقليل الاعتماد على التعامل النقدي.

مشاعة «ياكو» الصينية نموذجاً مُعاصِراً للتعاون كمجتمع لا كأُسَرٍ منعزلة

خصّصت مجلة «مونثلي ريفيو» عددها مطلع آب الجاري لمناقشات عن المشاعات تاريخياً وحاضراً في عدة بلدان في العالم. إحدى المقالات كتبها الباحثان الصينيان سيت تسووي ولاو كين تشي، تناولا فيها المشاعات الصينية، في أمثلةٍ ملموسة من أرض الواقع، حول تجارب اقتصاد القرى المُدارة من المنتجين مباشرةً بشكلٍ جماعيٍ «مشاعيٍ» في الصين، والتي ما تزال الكثير منها موجودة حتى الآن وتقوم بتطوير تجاربها بما يواكب التقدم العلمي والتكنولوجي والاعتبارات البيئية المعاصرة وتغيرات العلاقة بين الريف والمدينة. اخترنا من البحث المذكور تجربة مشاعة «ياكو» القرويّة المتميزة في جنوبي الصين، حيث زارها الكاتبان في ربيع العام الجاري 2025.

■ تسووي وتشي
تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

ابتداءً من خمسينيات القرن الماضي، لعب نظام «المشاعة الشعبية» أو «الكوميونة» دوراً هاماً في سعي الصين الجديدة نحو تأسيس قاعدتها الصناعية الضخمة وتطويرها، على الرغم من العقوبات الأمريكية والخلافات بين الصين والاتحاد السوفييتي.

في عام 1961، طُبِّقت لائحة عمل الكوميونات الشعبية الريفية، مُرسِّخةً بذلك نظامًا ثلاثي المستويات للملكيَة والمسؤولية هي: الكوميونة، وسَريَّة الإنتاج، وفريق الإنتاج. وكان الفريق هو الوحدة الأساسية. شارك أعضاء الكوميونة في أعمال الإنتاج الجماعي، وتقاضوا أجورًا تتناسب مع نظام لتحديد الأجور هو نظام «نقاط العمل» التي تمنح لهم بحسب ما يقدمونه من عمل.

كان بإمكان الأعضاء أيضًا زراعة قطعة أرض صغيرة لإنتاج الكفاف، وإدارة عدد صغير من المشاريع العائلية الجانبية. وسرعان ما زاد عدد الكوميونات الشعبية من نحو 24,000 إلى 74,000 نظرًا لتقليص حجم الكوميونة، كما سمح ذلك للفلاحين بالتمتع باستقلالية نسبية في استهلاك أسرهم.

في أوائل آذار 2025، زار الكاتبان مشاعة قرية ياكو، وهي تتميز بمناظر طبيعية فريدة، إذ تضم قرابة 113 هكتاراً من حقول الأرز، بالإضافة إلى 1333 هكتاراً من برك تربية الأسماك، وجميعها محاطة بالطرق السريعة الحديثة والمباني الشاهقة في المناطق الساحلية المتطورة للغاية في جنوبي الصين.

وبما أن الزيارة كانت خلال موسم الزراعة الربيعي، كانت الجرارات تحرث الحقول، وشتلات الأرز تنبت. ووسط العمل الآلي، كان الفلاحون يعملون معًا في الحقول. يقول الكاتبان: قرابة الساعة الحادية عشرة صباحًا، تحدّثنا مع مجموعة من النساء المسنات اللواتي انتهين من إزالة الأعشاب الضارة وتنظيف زوايا الحقول. كنّ ينظفن معاولهن ويغسلن أيديهن. أخبرننا أنهن ما زلن يمارسن نظام «نقاط العمل». كنّ يعملن من الثامنة صباحًا حتى الحادية عشرة صباحًا، ثم يتوقفن لتناول الغداء في المنزل، ثم يستأنفن العمل من الواحدة ظهرًا حتى الرابعة عصرًا. وفي أوقات الذروة، كنّ يحصلن على 80 نقطة عمل يوميًا. تُحسب نقاط العمل في نهاية العام لتحديد قيمتها النَّقدية بناءً على دَخل فريق الإنتاج. قيل لنا إنّ كل نقطة عمل تعادل تقريبًا 12 يوانًا صينيًا [أيْ 1,67 دولار أمريكي تقريباً، وفق سعر صرف آذار 2025]. في السابق، عندما كانت هؤلاء النساء صغيرات السن، كنّ يعملن في المطاعم أو المصانع. أمّا الآن، فلا يزال بإمكانهن العمل في الأرض إذا رغبن في ذلك.

تقبل البلدية أيَّ شخص يريد العمل، لذا فإن التوظيف مضمون. قالت إحدى النساء وعلى محيّاها ترتسم ابتسامة فَخر: «عمري أكثر من 60 عامًا، ولكن لا يوجد سنّ تقاعُد للفلاحة!». ثم ركبت دراجتها الكهربائية «السكوتر» واتجهت إلى منزلها على الطريق الريفي.

السكرتير الشيوعي الحافي القدَمين

لماذا قررت قرية ياكو التمسُّك بنظام المشاعات «الكوميونات»؟ أجاب العمّ مان، زعيم القرية المخضرم، على سؤالنا بصوت حازم، قائلاً: «أنا شيوعيّ». كان العم مان، واسمه الكامل «لو هانمان»، سكرتيرًا للحزب الشيوعي الصيني في قرية ياكو لمدة 37 عامًا، حتى عام 2011، عندما تقاعد عن عمر يناهز 73 عامًا. يُلقَّب بـ«سكرتير القرية حافي القدمين» لأنّه كان يعمل دائمًا في الحقول حافي القدمين، وقد أصرَّ على حماية الزراعة من أجل الغذاء، وتمكَّنَ من الحصول على إذنٍ من السلطات لاستصلاح ما يعادل 2667 هكتاراً من أراضي الدلتا عام 2002 للزراعة. ويجادل بأنَّ الزراعة الجماعية «المشاعية» تحمي «الضعفاء» وتضمن الأمن الغذائي المحلّي.

منذ عام 1983، وفيما يبدو تماشياً مع اتجاه الانفتاح، اعتمدت الصين ما يسمى «نظام المسؤولية الأسرية»، الذي يمنح كل أسرة فلاحية الحق في استخدام الأراضي. وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية المتعاقد عليها بين الأسر في الصين أكثر من 100 مليون هكتار، تضم ما يقرب من 200 مليون أسرة فلّاحية. وقد استمرت الجولة الأولى من عقود الأراضي من عام 1983 إلى 1997، وبدأت الجولة الثانية في عام 1997 وتستمر حتى عام 2027. ووفقًا للمؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني المنعقد عام 2017، سيتم تمديد الجولة الثانية من عقود الأراضي لمدة ثلاثين عامًا أخرى، من عام 2027 إلى عام 2058.

عودةً إلى مثالنا في مشاعة ياكو القروية؛

في مشاعة ياكو الريفية العمل الكريم مضمون لأيّ شخص يريده وحتى المسنّون يجدون استمراراً مُرضياً لمعنى الحياة المُنتِجة

عندما وصل الضغط لتطبيق نظام «المسؤولية الأسرية» إلى هذه القرية عام 1979، تشاور أهل القرية وتوصّلوا بقيادة العم مان إلى إجماع على عدم تقسيم استخدام الأراضي بين الأسر الفردية. وكان السبب عَمَليًا؛ فمنذ أوائل ثمانينيّات القرن الماضي وحتى عام 2006 «عندما أُلغيت الرسوم الجمركية الزراعية رسميًا»، كان على كلّ عامل دفع ضريبة زراعية عَينيّة تقارب 600 كيلوغرام من الحبوب سنويًا، بالإضافة إلى اللحوم ومنتجات البيض وزيت الطعام. وتمثلت المشكلة العملية في وجود نقص حادّ في العمالة في القرية. ونظرًا لقرب قرية ياكو من هونغ كونغ وماكاو، فقد غادرها العديد من الشباب أو هاجروا للعمل أو ممارسة الأعمال التجارية أو إدارة المصانع. ومعظم مَن بقوا هم من كبار السن والنساء والأطفال. وهذا يعني أنه لو اعتمدتْ قرية ياكو نظام «المسؤولية الأسرية»، لكان من الصعب على الأسر التي لا تضمُّ أفرادًا شبابًا أقوياء دفعُ الرسوم الزراعية. في عام 1979، وبعد مناقشات، قرروا مواصلة الإنتاج الزراعي الجماعي من خلال نظام نقاط العمل. وهكذا نجحوا ليس في حل مشكلة الضرائب فحسب، بل وحافظوا أيضًا على الاكتفاء الذاتي لقريتهم من خلال الإنتاج الجماعي للحبوب. وحتى يومنا هذا، تُطلِقُ ياكو على نفسها اسم «كومونة قرية ياكو».

نظام مُعدَّل يحافظ على التكافل الاجتماعي والبيئة

الحل الذي اتبعوه هو تطبيق نظام «قرية واحدة، ونظامان»: حيث يمكن للشباب الأقوياء العمل في المدينة، بينما يشارك الباقون في الإنتاج الزراعي. تُنظّمهم لجنة القرية في 13 فريق إنتاج، يزرعون الأرزّ بشكل جماعي ويوزعونه حسب عملهم. ويستطيعون الحفاظ على كرامة العمّال بدخل لائق. في عام 2010، على سبيل المثال، بلغ صافي دخل زراعة الأرز ما يعادل 370 ألف دولار تقريباً «2,51 مليون يوان صيني»، وبلغ إجمالي دخل تأجير الأراضي ما يعادل مليونين و215 ألف دولار «15 مليون يوان صيني»، بينما بلغ إجمالي الدخل الموزَّع على العمّال الزراعيين قرابة 886 ألف دولار «6 ملايين يوان صيني»، وهذا يعادل 2500 دولار للفرد سنويًا «17 ألف يوان صيني»، أيْ 208 دولارات شهرياً للفرد، ورغم أنه قليل بمعايير تكاليف المعيشة بالمدن الكبيرة، لكنّه أكثر بعدة أضعاف من وسطي الدخل بالريف الصيني ويكفي لحياة كريمة بالنسبة لتكاليف المعيشة الريفية.

بالإضافة إلى ذلك، حرصت قرية ياكو بشدة على حماية البيئة الطبيعية. واليوم، لا تقبل بالصناعات الملوِّثة، حتى وإنْ كانت مربحة للغاية. في منتصف سبعينيات القرن الماضي، كانت القرية تضم صناعة للآلات. ولاحقًا، بين عامي 1979 1981، أنشأت 10 مصانع بتمويل أجنبي لمعالجة المواد المستوردة، ويعمل بها أكثر من ألفي عامل. كانت جميع رؤوس الأموال والمعدات والتكنولوجيا مملوكة لأجانب. استخدم رجال الأعمال الأجانب الأراضي والعمالة والطاقة المحلية الرخيصة للمشاركة في الإنتاج، ومعالجة المنتجات، وتصديرها إلى السوق العالمية. إلا أنّ الثروة المكتسبة بقيت في معظمها في أيدي الشركات الأجنبية، بينما لَوَّثت الأرضَ والمياهَ الجوفية بالنفايات الصناعية ومياه الصرف الصحي وغازات العادم والقمامة، مما أدى إلى الاختفاء التدريجي لبعض الأنواع الحيّة المحلية، وذبول العشب والأشجار، وتقويض البيئة المعيشية.

لذلك، تخلَّت قرية ياكو عن التنمية الصناعية في منتصف ثمانينيّات القرن الماضي، مفضّلةً التضحية بالربح من أجل حماية البيئة. ومنذ ذلك الحين، اتجهت مقاطعة ياكو تدريجياً نحو التحول البيئي الصحّي، بل وعوّضت جزءاً من الدخل الصناعي المتخلّى عنه عبر نشاط آخر مشاريع السياحة البيئية الجديدة، حيث تتمتّع بمناظر طبيعية وزراعية جذّابة.

حصاد 6 أشهر من تصريحات ترامب حول أوكرانيا... جاءت لحظة الحقيقة؟

بدأت تظهر مؤخراً وبشكل متزايد مؤشرات تدل على محاولة أمريكية للتنصل من الملف الأوكراني، والأمر ليس جديداً؛ حيث إن أول إشارة صريحة لذلك كانت في 1 أيار الماضي، حين قالت تامي بروس، المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية في مؤتمر صحفي، «يريد الرئيس في كل خطوة نتخذها كأمة أن نتبع نهجاً دبلوماسياً؛ وهذا واضح من خلال التزامنا به. ومع ذلك، فهو يعلم أيضاً أن هناك جزءاً آخر من العالم، عالماً بأكمله، يحتاج إلى بعض الاهتمام. وقد أوضح الوزير أيضاً أنه بينما سيتغير أسلوبنا، ستتغير منهجية مساهمتنا في هذا، حيث لن نكون وسطاء. هذا ما ذكرته يوم الثلاثاء، وطبيعة التغيير هي أننا— بالتأكيد ما زلنا ملتزمين به— سنساعد ونبذل قصارى جهدنا. لكننا لن نسافر حول العالم في لمح البصر للتوسط في اجتماعات، فالأمر الآن بين الطرفين، والآن هو الوقت المناسب لتقديم وتطوير أفكار ملموسة حول كيفية إنهاء هذا الصراع. الأمر متروك لهم».

■ ريم عيسى

كما رافق هذا التراجع عن الوساطة تصريحات وتحركات أخرى تدل على محاولات أمريكية للرجوع إلى الوراء في الملف الأوكراني، بما فيها تغيّر اللغة بالأخص تجاه الجانب الروسي واستخدام نبرة أكثر «حيادية»، وتقييد الدعم العسكري والاستخباراتي، وكذلك تعليق بعض العقوبات على روسيا، ورافقت كل ذلك إشارات من الأوروبيين تدلّ على وصول الرسالة ذاتها لهم من الجانب الأمريكي، ما يعني إلقاء جزء أكبر من الملف على عاتق الأوروبيين.

أحد المؤشرات على التنصل الأمريكي من الملف الأوكراني، يمكن استنتاجه من تصريحات الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب نفسه، حتى من بعض ما قاله في حملته الانتخابية، ولكن سننظر في هذه المادة في تصريحاته فقط خلال الأشهر الستة الماضية.

قال ترامب في مؤتمر صحفي، في 18 شباط الماضي، تعليقاً على اعتراض أوكرانيا على استبعادها من المحادثات بين الولايات المتحدة وروسيا في السعودية، الهادفة إلى إنهاء الحرب في شرق أوكرانيا، وبنبرة استهزاء بالجانب الأوكراني، قال فيما يبدو موجهاً الكلام لزيلينسكي وملقياً اللوم عليه في الحرب، «كان ينبغي عليك إنهاء الحرب... ما كان ينبغي لك أن تبدأ الحرب أصلاً. كان بإمكانك التوصل إلى اتفاق».

تبع ذلك التصريح بعد عشرة أيام فقط لقاء ترامب مع زيلينسكي، عندما زار الأخير الولايات المتحدة، وحضر نائب الرئيس الأمريكي، فانس، اللقاء الذي جرى في المكتب البيضاوي في 28 شباط الماضي والذي تم بثه مباشرة، حيث قام ترامب وفانس وعلى مرأى من جميع العالم بما لا يمكن وصفه إلا بتوبيخ لزيلينسكي، حيث قال ترامب لزيلينسكي خلال اللقاء، «أنت لستَ في وضع جيد الآن... لقد سمحتَ لنفسكَ أن تكونَ في وضع سيئ للغاية. ليس لديكَ ما يكفي من القوة الآن».

كما أشار ترامب في تصريحات له إلى أن هذه ليست حربه، حيث قال في منشور له على منصته «Social Truth»، في 14 نيسان الماضي، «الحرب بين روسيا وأوكرانيا هي حرب بايدن، وليست حربي. وصلتُ إلى هنا للتو، ولمدة أربع سنوات خلال ولايتي، لم أجد أي مشكلة في منع وقوعها... لقد أخطأ الرئيس زيلينسكي وجو بايدن الفاسد في السماح لهذه المهزلة بالظهور. كانت هناك طرق عديدة لمنعها من الحدوث».

النظر في جملة التصريحات التي أطلقها ترامب وأعضاء في إدارته خلال الأشهر الستة الماضية بما يخص أوكرانيا يسمح بالاستنتاج بأن الخط العام الثابت هو البحث عن طريقة لإنهاء الحرب في أوكرانيا وبالأحرى التملص منها

كرر ترامب ذلك في عدة تصريحات، كان آخرها في 5 آب الجاري، خلال لقاء صحفي ورداً على سؤال من صحفي حول الحرب في أوكرانيا، بدأ ترامب جوابه بالقول، «يجب أن تفهم بشكل مهم للغاية، هذه حرب بايدن، هذه ليست حربي».

ضمن الاتجاه ذاته، انتقد ترامب الإنفاق على الحرب في أوكرانيا، وألقى اللوم في هذا الإنفاق على بايدن، حيث قال في مؤتمر صحفي في بدايات شهر آذار الماضي، «لقد أعطى بايدن بغباء شديد للغاية – بغباء شديد، بصراحة – مبلغاً بقيمة 300 مليار دولار، أو بشكل أدق 350 مليار دولار، لدولة لتقاتل وتحاول أن تفعل أشياء». وقال ترامب في المؤتمر الصحفي ذاته وفي عدة تصريحات أخرى: إن الحرب الأوكرانية تقع مسؤوليتها الأساسية على عاتق أوروبا، حيث أشار إلى أن الولايات المتحدة أنفقت أكثر من 300 مليار دولار على الحرب في أوكرانيا، في حين أنفقت أوروبا أقل من نصف هذا المبلغ، وقال في هذا الصدد في المؤتمر الصحفي المذكور أعلاه، «كان ينبغي لأوروبا أن تعطي أكثر مما أعطينا، لأن أوروبا موجودة هناك»، في إشارة إلى أن هذا الأمر أكثر أهمية بالنسبة لأوروبا من الولايات المتحدة، وأضاف، «كان ينبغي لهم أن يعطوا بشكل متساوٍ لما أعطيناه». وأضاف في المؤتمر الصحفي ذاته، «هذه الحرب لم تكن لتحدث لو كنت رئيساً».

كما تم إيقاف الدعم العسكري والاستخباراتي الأمريكي إلى أوكرانيا في بدايات شهر آذار الماضي، واستؤنفت لاحقاً، ولكن لا تزال هناك مؤشرات على أن المساعدات العسكرية سوف يتم تخفيضها في المستقبل. نشرت «سي إن إن» في 8 آب الجاري خبراً حول سياسة البنتاغون الجديدة والتي بموجبها قد تعود الأسلحة المخصصة لأوكرانيا إلى المخزونات الأمريكية، ووفق الخبر، «في الشهر الماضي، كتب كبير مسؤولي السياسات في البنتاغون مذكرة تعطي وزارة الدفاع خيار تحويل بعض الأسلحة والمعدات المخصصة لأوكرانيا إلى المخزونات الأمريكية، وفقا لأربعة أشخاص قرأوا المذكرة ـ وهو تحول دراماتيكي».

ووفق المقالة، «في الشهر الماضي، أوقف وزير الدفاع بيت هيجسيث شحنة كبيرة من الأسلحة إلى أوكرانيا».

النظر في جملة التصريحات التي أطلقها ترامب وأعضاء في إدارته خلال الأشهر الستة الماضية بما يخص أوكرانيا، يسمح بالاستنتاج بأن الخط العام الثابت في كلام ترامب حول المسألة هو البحث عن طريقة لإنهاء الحرب في أوكرانيا، وبالأحرى التملص منها، ولكن بالتأكيد ضمن صورة لا تبدو فيها الولايات المتحدة وكأنها قد خسرت المعركة، ولا مانع أن يظهر الأوربيون بمظهر الخاسر، ولا مانع بالتأكيد من أن يكون الحل النهائي عبر تنازلات ما من روسيا عن شروطها التي وضعتها، في حال تمكن ترامب من تحصيل أيّ تنازلات.

كل هذه المؤشرات، ربما تلقي شيئاً من الضوء على احتمالات ما قد يجري في اللقاء المزمع بين ترامب وبوتين يوم 15 من الشهر الجاري، والذي سيكون الملف الأوكراني أهم ملفاته إلى جانب ملفات أخرى عديدة... وما سينتجه اللقاء ربما يكون حاسماً بما يخص أوكرانيا، ويتحول إلى لحظة كاشفة لحقيقة التصريحات المتراكمة لترامب حول أوكرانيا مما قبل وصوله إلى سدة الرئاسة مطلع هذا العام، وحتى الآن.

«إسرائيل» وإعادة تدوير نفايات الأهداف للمرة الأخيرة

منذ السابع من أكتوبر 2023 شنّت القوات «الإسرائيلية» عمليات عسكرية متتالية مختلفة الأسماء، وفي كل مرة تحمل كل واحدة منها ذات الأهداف بعد أن فشلت سابقتها بتحقيقها: القضاء على «حماس» وإعادة جميع الأسرى، ونزع سلاح قطاع غزة، وآخر تدوير لنفايات «الأهداف» هذه كانت خطة نتنياهو التي أعلن عنها يوم الجمعة باحتلال قطاع غزة كاملاً بدءاً من مدينة غزة.

■ يزن بوظو

عدم قدرة «إسرائيل» على تحقيق أهدافها، بالتوازي مع عدم رغبتها الإقرار بالهزيمة الأمنية والسياسية التي حدثت في السابع من أكتوبر، مع كل ما تلاها خلال فترة الحرب على المستويين المحلي والدولي من محاكمات فساد وإجرام، وإدانات واتهامات دولية، ومذكرة التوقيف بحق نتنياهو، وصولاً للاعترافات الدولية بدولة فلسطين وغيرها الكثير... كل ذلك يدفع الحكومة «الإسرائيلية» اليمينية المتطرفة للهروب إلى الأمام، ضاربةً عرض الحائط بكل شيء، بما فيه أسراهم الموجودون لدى المقاومة الفلسطينية، وهذا الهروب يهدف لتحقيق الهدف الأعلى بتهجير الفلسطينيين جميعاً، ليس من غزة فحسب، وإنما من الضفة الغربية أيضاً.

الخطة الجديدة

«الخطة التدريجية» الأخيرة التي عرضها نتنياهو وتمت الموافقة عليها بعد جدل استمر قرابة العشر ساعات، تنطوي على 4 مراحل، وتحتاج ما بين 5 إلى 6 أشهر على الأقل لإنجازها.

المرحلة الأولى: تبدأ بإطلاق إشعارات إجلاء للفلسطينيين في مدينة غزة البالغ عددهم حوالي المليون شخص، وتوجههم جنوباً.

المرحلة الثانية: بدء هجوم برّي كبير على مدينة غزة والمخيمات المجاورة لها، واقتحام المدينة من عدة اتجاهات، مع تطويق للمدينة وعزلها عن باقي القطاع، قبل فرض حصار عليها يستمر لعدة أشهر.

المرحلة الثالثة: تشمل توسيع العمليات العسكرية لوسط وجنوب قطاع غزة، بعد إحكام السيطرة على مدينة غزة، وبهذه المرحلة تشكل مخيمات اللاجئين كالبريج والنصيرات الهدف الرئيسي.

المرحلة الرابعة: تأمين المناطق التي تمت السيطرة عليها، وإبقاء قوات أمنية ومعدات مراقبة تنتشر في جميع أنحاء غزة، وفصل مناطق غزة بعضها عن بعض.

وفي النهاية تهدف هذه الخطة لنزع سلاح حماس تماماً، وإعادة جميع الأسرى «الإسرائيليين» وتجريد قطاع غزة من السلاح، بما لا يشكل تهديداً على «إسرائيل» لاحقاً، وإنشاء إدارة جديدة للقطاع، لا تتبع لحماس ولا للسلطة الفلسطينية.. وهذه هي الأهداف «الإسرائيلية» نفسها منذ 7 أكتوبر على أيّ حال.

ردود الفعل

رفضت وأدانت الدول العربية والإسلامية، والعديد من الدول على المستوى العالمي، هذه الخطة وحذرت منها ومن تداعياتها الخطيرة على المستويين الإنساني والسياسي، فهذه العملية تعني زيادة الأوضاع الإنسانية سوءاً في غزة لدرجة لا يمكن وصفها، وخاصة بمساعي طرد وتهجير سكان مدينة غزة المكتظة جنوباً.. وعلى المستوى السياسي فإن هذا الأمر يرفع من الضغط على مصر خاصة، ويستجلب ضغوطاً شعبية وسياسية أعلى في الدول العربية والأوروبية وغيرها، مما يهدد استقرارها الداخلي، وخاصة ما يتعلق باستقرار أنظمتها السياسية.. ومن ذلك دعت مجموعة من الدول الأوروبية إلى جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي حول هذه الخطة.

داخلياً، شهدت تل أبيب يوم السبت 9 آب أكبر مظاهراتها حتى الآن، حيث تتراوح تقديرات المشاركين فيها بين 60 إلى 100 ألف متظاهر يرفضون الخطّة الجديدة، ويدعون لوقف الحرب تماماً، والإفراج عن الأسرى، ويندّدون بالحكومة «الإسرائيلية» المتطرفة، كما اقتحم عدد من المحتجين أستوديوهات القناة 13 الإسرائيلية، مرتدين قمصاناً كتب عليها «مغادرة غزة» ورافعين لافتات تنتقد خطة الحكومة قبل أن ينقطع البث.

سياسياً رفعت المعارضة «الإسرائيلية» بقيادة يائير لابيد من حدّة خطابها، محذرة من تداعيات هذه الخطة الكارثية، فهي لن تُعيد الأسرى، وستكون تكاليفها باهظة على «جيش الدفاع الإسرائيلي» والاقتصاد والأمن، فضلاً عن تداعياتها السياسية والاستراتيجية.

من جهة أخرى، انتقد اليمين المتطرف خطة نتنياهو كذلك، معتبراً إياها غير كافية، حيث عبر وزير المالية سموتريتش عن «خيبة أمله» من نتنياهو، مطالباً باحتلال غزة كاملة، وتهجير الفلسطينيين إلى الخارج تماماً، وبدء الاستيطان في قطاع غزة.

كما شهد المستوى العسكري خلافات وتباينات عميقة حيال الخطة، حيث أعلن رئيس الأركان إيال زامير معارضته لها، لخطورتها وعدم ضمانها، وتكاليفها الباهظة على «جيش الدفاع» فضلاً عن تحميل الجيش أي فشل سياسي لاحق.

أهداف نتنياهو الفعلية.. واحتمالات تحقيقها

يمكن القول: إن الطرفين الوحيدين اللذين يوافقان على هذه الإجراءات المتطرفة، على المستويين المحلي والدولي، هما الحكومة «الإسرائيلية» وواشنطن فقط، فكلاً منهما لا يستطيع تحمل أدنى هزيمة سياسية، ووقف الحرب يعني تماماً الاعتراف بهذه الهزائم وقطف ثمارها داخلياً.. كما أن هذه الخطة بمضمونها التصعيدي الخطير ليست مفاجئة، بل بالضبط ما هو متوقع خلال الشهرين الحالي والمقبل، قبل أن يستأنف الكنيست أعماله بعد العطلة الصيفية، بما يحمله من احتمالات عالية لانهيار الائتلاف الحكومي الحالي بعد انسحابات منه، وحجب الثقة عن الحكومة وإسقاطها.

أهداف نتنياهو الفعلية تتمثل إما بمحاولة بائسة لتحقيق أي إنجاز سياسي حقيقي وليس إجرامي فقط بحق المدنيين ومدنهم قبل استئناف الكنيست لاجتماعاته وأعماله مما يمكّنه من الحفاظ على ائتلافه وحكومته

ولذلك فإن أهداف نتنياهو الفعلية تتمثل إما بمحاولة بائسة لتحقيق أي إنجاز سياسي حقيقي– وليس إجرامي فقط بحق المدنيين ومدنهم– قبل استئناف الكنيست لاجتماعاته وأعماله مما يمكّنه من الحفاظ على ائتلافه وحكومته، وهو أمر غير ممكن على المدى المنظور حقيقة.

أو تصعيد المعركة وشراستها وخطورتها مما قد يبقي هذا الائتلاف متماسكاً بفعل التهديدات العالية، وفي هذا السياق فإن الخطة الجديدة باقتحام غزة وتداعياتها السياسية والإنسانية الخطيرة، تفتح احتمالات تصعيدية أعلى تجاه مصر نفسها، وتجاه جبهة الشمال– الجنوب اللبناني– وتجاه الضفة أيضاً– فضلاً عن احتمالات استئناف الحرب على إيران كورقة جاهزة وأخيرة يمكن استخدامها لهذا الغرض.

إلا أن حكومة نتنياهو تعوّل وتستند بشكل كامل على واشنطن وحدها بهذا المسار، ودون دعم واشنطن فمن غير الممكن لنتنياهو الاستمرار بهذا الطريق، والحقيقة، أن المواقف المنددة باللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة قد وصلت بارتفاعها إلى حدّ غير مسبوق على المستويين الشعبي والسياسي نفسه، فضلاً عن عدم قدرة واشنطن على خوض حرب عسكرية قصيرة أو طويلة، تسند بها «إسرائيل»، وبذلك فإن فشل حكومة نتنياهو خلال الفترة القريبة المقبلة عن تحقيق أيّ من الأهداف الصهيونية، من المرجح أن تدفع واشنطن للتخلي عنه وتحميله وحده وزر كل الهزائم السياسية أمام الرأي العام، والمحدد الأول بهذه المسألة حقيقة، هو مدى قدرة صمود المقاومة الفلسطينية على المواجهة.

الولايات المتحدة ورحلة البحث عن استراتيجية جديدة في أفريقيا

تشهد القارة الأفريقية تحولاً جذرياً في علاقاتها الدولية، حيث تعزز نزعتها نحو الاستقلال عن الهيمنة الغربية، وتوسع شراكاتها مع القوى الصاعدة. وفي هذا الإطار، تسهم السياسات الأمريكية الانكفائية، مثل: تبني مبدأ «أمريكا أولاً»، في تعميق هذا التوجه.

■ معتز منصور

سنرصد في هذا المقال الرسوم الجمركية الأمريكية على الدول الأفريقية، وكذلك قرار الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء القمة الأمريكية- الأفريقية المزمع عقدها في الخريف القادم من هذا العام.

إلغاء القمة: إشارة واضحة على تراجع الأولوية

كان من المقرر عقد القمة الأمريكية-الأفريقية في كانون الأول 2025 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفقاً لالتزام من الكونغرس تم تجديده عام 2024، يُلزم الرئيس الأمريكي بعقد مثل هذه القمة خلال عام من دخول القانون حيز التنفيذ. لكن مصادر في البيت الأبيض والكونغرس كشفت أن إدارة الرئيس دونالد ترامب قررت عدم عقد القمة، بحجة «ضيق الوقت» و«عدم أولوية القارة في جدول الأعمال».

هذا القرار لا يُعدّ مجرد تأجيل تقني، بل مخالفة رسمية لقوانين البلاد، ويُرسل رسالة مفادها أن أفريقيا لم تعد تُعتبر شريكاً استراتيجياً في الرؤية الأمريكية للنظام العالمي. في لحظة تبحث فيها القارة عن تعزيز حضورها ووزنها في المحافل الدولية، يُقابل هذا الجهد بتجاهل دبلوماسي يُعيد تذكيرنا بمنطق الهيمنة الذي ساد لعقود.

الرسوم الجمركية

في 2 نيسان 2025، أصدر الرئيس ترامب سلسلة أوامر تنفيذية استندت إلى قانون الطوارئ الاقتصادية الدولية لعام 1977، مُعلناً حالة طوارئ وطنية لـ «مواجهة العجز التجاري». وشمل القرار فرض رسوم جمركية بنسبة 10% على جميع الواردات من 190 دولة، مع إضافة رسوم «متبادلة» على الدول ذات العجز التجاري الكبير مع الولايات المتحدة.

الأثر المباشر كان على اتفاقية النمو والفرص الأفريقية «AGOA»، التي منحت نحو 38 دولة أفريقية إمكانية تصدير منتجاتها إلى السوق الأمريكية دون رسوم جمركية، مقابل تدخل أمريكي في الشؤون الداخلية الأفريقية تحت عناوين «الالتزام بمعايير الحكم الرشيد» و«دعم الاقتصاد الحر». هذه الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ عام 2000، ساعدت بعض الدول الأفريقية على بناء قطاعات صناعية صغيرة، وخلق فرص عمل، ودخول السوق العالمية من الباب الأمريكي.

لكن مع فرض الرسوم الجديدة، فقدت هذه الدول ميزتها التنافسية، وارتفعت تكاليف صادراتها بشكل حاد. وبحلول آب 2025، ارتفع متوسط الرسوم الجمركية الأمريكية إلى 18،6%، مقابل 2،5% في بداية العام، وهو أعلى معدل منذ مئة عام، هذه القفزة تُعدّ ضربة قوية لاقتصادات هشة، وتُقوّض جهود التنمية، ولكنها في الوقت نفسه تفتح الباب واسعاً لاقتصادات الدول الأفريقية -بما تملكه من ثروات باطنية وتنوع اقتصادي- على بناء علاقات اقتصادية والبحث عن شركاء تجاريين أكثر موثوقية.

من التبعية إلى الشراكة المتكافئة

في مواجهة هذا الانكفاء، تسير الدول الأفريقية في طريق إعادة تعريف علاقاتها الدولية. إذ لم يعد الهدف هو الالتحاق بقطب ضد آخر، بل بناء شبكة من الشراكات تقوم على المنفعة المشتركة، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

في هذا السياق، توسّعت العلاقات مع دول صاعدة، نظراً لأن هذه الدول قدّمت نماذج بديلة في التعاون، مثل: مشاريع بنية تحتية دون شروط سياسية مسبقة، وتمويلات تنموية مرنة، واحترام للخيارات السيادية.

لكن المهم هنا: أن الدول الأفريقية باتت شريكاً وليست تابعاً، وتُقيّم العروض حسب مصالحها الوطنية، لا حسب ضغوط خارجية.

هذا التحوّل ليس رد فعل على تراجع أمريكا فقط، رغم تداعيات هذا التراجع على مستوى العالم كلّه، بل هو أيضاً امتداد لمسار طويل من النضال من أجل الاستقلال الحقيقي. فبعد عقود من الاستعمار، ثم عقود من التبعية الاقتصادية، تسعى أفريقيا اليوم إلى بناء اقتصاداتها على أسس محلية، وتحويل مواردها الطبيعية إلى فرص للتنمية.

السيادة كمبدأ: إعادة ترتيب الأولويات

ما يحدث اليوم في أفريقيا لا يمكن فهمه دون ربطه بمبدأ أساسي: السيادة الوطنية. فالقرار بعدم عقد القمة، وفرض الرسوم الجمركية، يُذكّر بالفترة التي كانت تُعامَل فيها القارة كمجرد مزود للموارد، وسوق لمنتجات الدول الصناعية، دون اعتبار للاستراتيجيات التنموية المحلية.

لكن الزمن تغير. اليوم، ترفض دول مثل: السنغال، وكينيا، وجنوب أفريقيا، وبوتسوانا وغيرهم الكثير، أن تُفرض عليها أجندة خارجية. بل تُصرّ على أن تكون الشريك المُفاوض، لا الطرف المتلقّي. وهذا ما يفسر تنامي الدعوات داخل الاتحاد الأفريقي لإصلاح النظام التجاري العالمي، وتعزيز التكامل الإقليمي، وبناء سلاسل إنتاج محلية.

القرارات الأمريكية الأخيرة ليست مجرد تغيير في السياسة التجارية أو الدبلوماسية، بل هي تعبير عن أزمة في نموذج العلاقة بين «الشمال» و«الجنوب». نموذج كان يقوم على هيمنة اقتصادية، وتبعية سياسية، وتهميش للخيارات السيادية. أفريقيا اليوم، ترفض أن تكون جزءاً من هذا النموذج. وهي لا تبحث عن «بديل «للغرب، بل عن نظام علاقات دولية جديد، تقّوم فيه الدول الصغيرة والناشئة على قدم المساواة مع الكبار، ويبدو في هذا السياق أن الولايات المتحدة وعندما تقوم بتقييم استراتيجيتها في أفريقيا تدرك أنّها خسرت الكثير، ولن يكون بإمكانها العمل ضمن الوصفة السابقة، وقد لا تكون قادرة على تقديم نموذج جديد، وتحديداً مع وجود نماذج أخرى منافسة.

مصر وتركيا أكثر ثباتاً من أيّ وقتٍ مضى

استقبل وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي نظيره التركي هاكان فيديان في القاهرة يوم السبت 9 آب الجاري، ليؤكد اللقاء مجدداً على طبيعة التوافقات الإقليمية الجارية حول عدد كبير من القضايا.

■ عتاب منصور

جدول العمل كان متنوّعاً وركّز على جميع قضايا الاهتمام المشترك بين البلدين، مثل: تعزيز العلاقات الثنائية والتطورات في غزة، وليبيا وسورية والسودان والقرن الأفريقي، ويبدو من طبيعة التصريحات الإيجابية التي خرجت عن المعنيين، أن حجم وطبيعة التوافق الثنائي يزداد، وقد أكد عبد العاطي أن العلاقات المصرية التركية تشهد «مرحلة مهمة من التلاقي الاستراتيجي» وأضاف: إن المباحثات أظهرت «تقارباً فيما بيننا حيال القضايا الدولية والإقليمية، وإدراكاً متبادلاً لحجم التحديات وتعقيداتها، وهو ما يعزز من أهمية مواصلة التنسيق والتشاور البناء».

من جانبه، أكد وزير الخارجية التركي حجم التقدم الحاصل في العلاقات الثنائية، وأشار إلى وجود توافق حول قضايا المنطقة، وكان من الطبيعي أن يكون الملف الفلسطيني هو الأبرز بين الملفات الأخرى، نظراً لكون السلوك الصهيوني يستهدف كلا البلدين، بل يمكننا القول: إن الاستراتيجية الأمريكية-الصهيونية التي عملت على تفجير المنطقة وتوتيرها كانت ستؤدي حتماً إلى تعميق الروابط بين الدول المستهدفة، ولذلك كان تحقيق المهمة الخبيثة ملزم بإنجازه في نطاق زمني محدد، لأن كل تأخير إضافي سيجعل الجبهة الأخرى أكثر متانةً، ومن هنا يبدو أن توقيت اللقاء المصري-التركي يحمل أهميّة كبيرة في هذا السياق، فعلى الرغم من أن التهديد لا يزال قائماً، لكن حجم التنسيق الثنائي شكّل حائطاً أكثر متانةً مما كان عليه عندما بدأ العدوان على عزّة.

كوربين والحزب البريطاني الجديد:

في أوائل تموز، أعلنت النائبة السابقة عن حزب العمال زارا سلطانة نيتها تشكيل حزب يساري جديد بالاشتراك مع جيريمي كوربن. وكتب كوربن على منصة X مؤكداً دوره في الحركة الجديدة: «التغيير الحقيقي قادم»، معبّراً عن إعجابه بقرار سلطانة «المبدئي» مغادرة حزب العمال، والمساعدة في بناء «بديل حقيقي». وأضاف: «الأسس الديمقراطية لنوع جديد من الأحزاب السياسية ستتشكل قريباً. لا تزال النقاشات جارية – وأنا متحمس للعمل جنباً إلى جنب مع جميع المجتمعات للنضال من أجل المستقبل الذي يستحقه الناس».

■ إندرجير بارمر وسيرينا سميث
ترجمة: قاسيون

وعلى الرغم من بعض الانتقادات من مركز الحزب الموالي لستارمر واليمين المتشنّج، إذ وصفت صحيفة التلغراف الحزب الجديد بأنه «تحالف متطرف بين إسلاميين مؤيدين للإرهاب واليسار المتشدد»، فإن الاستطلاعات الأخيرة تشير إلى وجود شهية واضحة لهذا الحزب الجديد: وفقاً لـ YouGov، فإن واحداً من كل ستة بريطانيين يقولون: إنهم من المحتمل أن يصوّتوا لحزب جديد يقوده جيريمي كوربن. وترتفع هذه النسبة إلى 36% بين الفئة العمرية من 18 إلى 24 عاماً – وهو أمر غير مفاجئ نظراً لأن الشباب البريطانيين يتجهون بشكل متزايد نحو اليسار. كما تشير أحدث التقارير إلى أنّ أكثر من 450 ألف شخص قد وقّعوا لدعم هذا الحزب الجديد.

ومع استمرار حزب العمال في الابتعاد عن جذوره الاشتراكية والتقرّب من اليمين، يشعر كثير من الشباب بالجوع إلى التقدّمية الحقيقية في السياسة. يعتقد الدكتور دان إيفانز، عالم الاجتماع في جامعة سوانزي، إن «إطلاق الحزب في وقت يكون فيه حزب العمال ضعيفاً وغير محبوب بشدة.. لا وقت أفضل من الآن».

رغم أنّ حزب «ريفورم» قد نجح في كسب بعض الناخبين الساخطين من خلال تصوير نفسه كخيار «جذري» جديد، من الواضح أن كثيرين آخرين ظلوا يتوقون إلى بديل يساري. ورغم أن الحزب لا يملك سياسات ملموسة حتى الآن، فمن العادل أن نفترض أنّه سيركز في حملاته على القضايا التي لطالما تحدثت عنها سلطانة وكوربن. يقول الدكتور إيفانز: «أعتقد أنّ السياسات التي سيركزون عليها ستكون من الأساسيات، مثل: فرض ضرائب على الأغنياء، والاستثمار في الخدمات العامة، وملف غزّة».

بالنسبة لكثير من الشباب، من المهم جداً أن يواصل السياسيون دقّ ناقوس الخطر بشأن غزّة. في انتخابات عام 2024، نجح أربعة مرشحين مستقلين مؤيدين لفلسطين، ركّزت حملاتهم بشكل كبير على الحرب في غزّة، في هزيمة منافسيهم من حزب العمال. كوربن، الذي كان أيضاً صريحاً بشأن غزّة خلال حملته، فاز هو الآخر بفارق كبير كمرشح مستقل بعد أن حظر كير ستارمر ترشحه تحت راية حزب العمال.

فيما يخص السياسات الداخلية، يأمل كثيرون أن يقدّم الحزب الجديد شيئاً يسارياً حقيقياً، ويعد بوضع مصالح الأغلبية قبل القلة. تقول تارا: «يتم استهداف الفقراء والأكثر ضعفاً في بلدنا بشكل مستمر. نحن من المفترض أن ندفع الضرائب كي تزدهر مجتمعاتنا ... لقد فقدنا البوصلة في حقيقة أن الحكومة مسؤولة عن رعاية الناس». ويتوافق ذلك مع رأي أوين، البالغ 24 عاماً، الذي يأمل أن يدفع كوربن وسلطانة باتجاه فرض ضريبة على الثروة. يقول: «هناك الآن خرافة ضخمة مفادها أن هناك هجرة جماعية لأصحاب الملايين من المملكة المتحدة، لكنها هراء محض. الناس ينسون أن الأثرياء هم أثرياء لأنهم يمتلكون أشياء موجودة في هذا البلد... لذلك إذا غادروا، فلا يهم».

يرغب كثيرون أيضاً في رؤية قطّاعي الصحة والرعاية الاجتماعية على رأس الأولويات. لكي ينجح الحزب، عليه أن يستلهم نموذج كوربن في 2017 – متمرّد، مناهض للمؤسسة، ومغروس في قلوب الشباب. وتتوسّع قائمة القضايا: السكن، البيئة، الهجرة، تأميم الخدمات الأساسية، الاستثمار الأفضل في الخدمات العامة، إلخ، إلخ. من الواضح أن الشباب يتوقون للتغيير، ويأملون أن يكون هذا الحزب اليساري الجديد قادراً على تحقيقه. لكنهم أيضاً تعرّضوا للخذلان من قبل، ولذلك فإن تفاؤلهم ممزوج بالواقعية.

لم نرَ بعدُ ما الذي سيفعله كوربن وسلطانة، لكن على الأقل، هناك الآن سبب وجيه للأمل في ظل هذا المناخ الكئيب. وكما قال كوربن نفسه: «معاً يمكننا أن نخلق شيئاً مفقوداً بشدة من نظامنا السياسي المعطوب: الأمل».

ضرورة للوقوف في وجه النيوليبرالية

يُعتبر دخول كوربن على خطّ القيادة للحزب تحدياً ضرورياً للمؤسسة النيوليبرالية التكنوقراطية، النخبوية، والموالية للشركات التي تمثل تيار «العمال الجديد»، ويستند هذا التحدي إلى صراع شعبي مضاد للهيمنة يواجه النيوليبرالية. إنّ رسالة كوربين اليوم، في ظلّ ظروف محلية وعالمية جديدة، تغيّرت بشكل جذري، وتبدو أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى: التقشف ليس قدراً بل خيار سياسي، ويجب على بريطانيا أن تتوقف عن تسليح «إسرائيل» وتدعم الشعب الفلسطيني، وأن تتوقف عن الاستعداد للحرب وتوسيع حلف الناتو.

كانت التوترات العالمية مثل التنافس الأمريكي الصيني وتصاعد السلطوية اليمينية إلى جانب السخط المحلي تشير إلى أزمة مستمرة في شرعية النيوليبرالية ويمكن لحزب كوربن الجديد أن يتحالف مع الحركات اليسارية العالمية

لكن هل سيكون هذا التحدي الجديد كافياً لتجاوز قوة المؤسسة التي لاحقته بلا هوادة وشوّهت سمعته حتى أخرجته من قيادة الحزب، بل ومن الحزب نفسه؟ أم أن التاريخ سيعيد نفسه؟ لا تزال المسألة في بداياتها، ولكن إجمالاً، يُعدّ هذا التطور بصيص أمل نادر في زمن مأساوي فعلاً للسياسة العالمية.

نجاح هذا المشروع يعتمد على وحدة واستقرار قيادة الحزب الجديد، وعلى موارده التنظيمية الأوسع، وعلى ردود فعل مؤسسة غاضبة اعتادت فرض إرادتها، وعلى التحديات التي يواجهها أي حزب «ثالث» في نظام انتخابي قائم على مبدأ «الفائز الأول» داخل هيكل ثنائي الأحزاب.

كما يعتمد الأمر على طبيعة الحزب نفسه: هل هو حزب يهدف للوصول إلى السلطة وتشكيل حكومة؟ أم أنه سيشكّل كتلة برلمانية مؤثرة ولكن محدودة، مدعومة بحركة جماهيرية تنشط من خلال الاحتجاجات في الشارع؟

في عام 2015، عندما أطلق كوربن حملته الناجحة لقيادة حزب العمال، واجه الهيمنة النيوليبرالية السائدة بنجاح. وعبّرت ظاهرة «الهوس بكوربن» عن مستويات الحماس الشديد لدى الشباب، إذ قفز عدد أعضاء الحزب إلى أكثر من 500 ألف. وتردّد اسمه في مدرّجات كرة القدم، وكان يُستقبل بحفاوة في مهرجانات جماهيرية كبرى مثل: «غلاستنبري». لقد أجبر كوربن النقاش السياسي على طرح سؤال حول «حتمية» التقشف وتقليص حقوق الطبقة العاملة، ونجح في الضغط على حكومة المحافظين لزيادة الإنفاق الاجتماعي.

تساعدنا أفكار أنطونيو غرامشي حول الهيمنة في فهم المعادلة، حيث يركّز على كيفية محافظة النخب الحاكمة على هيمنتها عبر تشكيل المعايير السياسية والإيديولوجية التي تضمن «القبول» من المجموعات التابعة. فمشروع الهيمنة النخبوية – مثل التاتشرية – يبني «الفطرة السليمة» الجديدة التي تتماشى مع مصالح الطبقة الحاكمة.

مثّل ترشّح كوربن لقيادة العمال عام 2015 لحظة مفاجئة «وربما مبكرة» من الهيمنة المضادة، عبّأ خلالها الدعم الشعبي لمواجهة الإجماع النيوليبرالي. لكنه لم يكن يستند إلى حركة جماهيرية واسعة. ومع ذلك، هزّ هذا الترشّح أركان المؤسسة البريطانية. ولا ننسى تهديد ضباط كبار في الجيش البريطاني بالتمرد إذا ما قرر رئيس وزراء كوربن المستقبلي إخراج البلاد من الناتو.

ندرك جيداً حجم الجهود التي بذلتها الأحزاب الأخرى كالمحافظين، والجناح البرلماني لحزب العمال، ووسائل الإعلام، لتدمير قيادة كوربن. ورغم كل ذلك – أو بسببه – فقد حصد 40% من الأصوات في انتخابات عام 2017، و32 % في 2019. وبحسب صحيفة «ذي إندبندنت» فإنّ كوربن يُعدّ من أكثر السياسيين تعرضاً للتشويه في تاريخ بريطانيا السياسي، إذ تم تشويه صورته في 75% من التغطية الإعلامية له.

منعت شعبية كوربن في صناديق الاقتراع حصول المحافظين على أغلبية عام 2017. وكانت نسبة 40 % من الأصوات التي حصدها هي أعلى نسبة تحوّل لصالح حزب العمال منذ عام 1945، وهي نسبة لم يتمكن حتى توني بلير من تحقيقها في انتخابات 1997.

نعلم أيضاً أن كير ستارمر فاز برئاسة حزب العمال من خلال الإيحاء بأنه سيواصل سياسات كوربن الشعبية. لكنه استفاد أيضاً من رائحة الاتهامات بمعاداة السامية ومن سُمّية الصورة العامة لكوربن– وهي سمعة

كيف يتفادى «فرامة» اليسار الأوروبي

كان ستارمر ورفاقه في «العمال الجديد» من صنعها. ونعلم أيضاً أن هذه الاتهامات بمعاداة السامية كانت أداة بيد اليمين الداخلي أكثر مما كانت انعكاساً لواقع فعلي. فقد خلص تقرير فورد إلى وجود القليل من الأدلة على تلك المزاعم.

لكن مع فوز ستارمر الساحق في انتخابات 2024، بات واضحاً منذ البداية أن حكومته لن تقدم سوى نيوليبرالية معتادة: دعم للتحالف الأنغلو–أمريكي، لحلف الناتو، ولسياسات الولايات المتحدة بشأن «إسرائيل» وأوكرانيا. وأظهرت نتائج الانتخابات استياءً شعبياً واسعاً، وقليلاً من الحماس الإيجابي تجاه برنامج ستارمر، يتجلّى في تدنّي نسبة الأصوات التي حصل عليها «20,4 % من مجموع الناخبين، و33 % فقط من المصوّتين». كان فوزه الكاسح نتيجة مباشرة لآليات نظام «الفائز الأول» الانتخابي.

في عام 2015، خرجت قيادة كوربن من رحم أزمة هيمنة نيوليبرالية. فقد كشفت الأزمة المالية عام 2008 وما تلاها من تقشف عن فشل «توافق واشنطن». وكان برنامج كوربن – المعادي للتقشف، والمؤيد للتأميم، والرافض للحروب – يلقى صدى لدى جمهور ضاق ذرعاً بتواطؤ حزب «العمال الجديد» مع مصالح الشركات والحروب الخارجية. وقد صاغ كوربن وعمّم «فطرة سياسية» جديدة تقوم على العدالة الاجتماعية، والمساواة، ومناهضة الإمبريالية، ونجح في حشد ائتلاف واسع من الشباب، والنقابيين، والمجتمعات المهمّشة.

وبحلول عام 2024، أصبح واضحاً أن مطلب التغيير لا يزال قائماً، مدفوعاً بالسخط على الركود الاقتصادي، وتخفيضات الرعاية، والتحالفات الجيوسياسية، والدعم العسكري والدبلوماسي المستمر لـ«إسرائيل» في حربها على غزّة. كما وفّرت بريطانيا الدعم لهجمات «إسرائيل» غير القانونية على إيران وأجزاء أخرى من الشرق الأوسط. ويسعى حزب كوربن الجديد إلى استثمار هذا المناخ، من خلال تقديم رؤية مضادة للهيمنة، تتحدى مقاربة ستارمر «الاعتيادية». وتُعدّ فلسطين – حيث أثبت موقف كوربن فعاليته انتخابياً – نقطة ارتكاز أخلاقية وأيديولوجية.

لكن قدرة الحزب على تحدي الرواية السائدة تعتمد على قدرته في تجاوز القواعد التقليدية. فقد أظهرت نسبة الإقبال المتدنية في انتخابات 2024 «60 %» وضعف تفويض حزب العمال «20,4 % من الناخبين» هشاشة المشهد السياسي، ما يتيح مجالاً لمشروع سياسي جذري. ومع ذلك، تبقى النيوليبرالية متجذرة كـ «فطرة سياسية» في الإعلام والأحزاب الكبرى، وتشكل عدائيتها تجاه كوربن حاجزاً كبيراً أمام إعادة تشكيل الوعي العام.

إن نجاح المرشحين المستقلين وتمردات حزب العمال الداخلية يشير إلى قاعدة جاهزة من اليساريين الساخطين، والناخبين الشباب، والمجتمعات المهاجرة. ويمكن أن تشكّل المجموعات المجتمعية والحركات القاعدية نواة هذه الكتلة. كما يمكن أن يكون التحالف مع حزب الخضر أمراً حاسماً. فلدى حزب الخضر حالياً أربعة نواب في مجلس العموم وأكثر من 850 مقعداً في المجالس المحلية بإنكلترا وويلز، بينما لدى الخضر في اسكتلندا سبعة نواب في البرلمان و35 مستشاراً محلياً. يتوقف نجاح الحزب على توحيد هذه المكونات في قوة متماسكة. فاندفاعة كوربن عام 2015 استفادت من بنية حزب العمال، بينما يفتقر المشروع الجديد إلى هذه الهياكل. ويبقى نظام التصويت عائقاً أساسياً، إذ إنّ حزب العمال حقق «أغلبية ساحقة» عام 2024 بأقل نسبة من الأصوات. لذا، يجب أن يستهدف الحزب الجديد دوائر حضرية وتقدمية، ويستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لتجاوز الإعلام العدائي، كما فعل كوربن في 2015–2017.

وقد ينجح الإطار العالمي للحزب في جذب الناخبين الشباب ذوي النزعة العالمية لكنه قد ينفّر من يركّزون على القضايا المحلية

ومع ذلك، فإن الانقسامات الداخلية «كالأولويات المختلفة بين التيارات اليسارية» وغياب الدعم النقابي «إذ أن معظم النقابات تدعم ستارمر» قد تضعف هذه الكتلة. وكما قلنا، تشير الاستطلاعات الأخيرة إلى وجود دعم قوي لحزب يساري جديد، خصوصاً بين الناخبين الشباب، ومن شأن حصة وطنية تتراوح بين 10 إلى 15% أن تترجم إلى مكاسب ملموسة في الانتخابات المحلية ضمن دوائر مستهدفة، خاصة المناطق الحضرية والمناطق التي تضم طلاباً بكثافة. للمقارنة، فقد حصد حزب الخضر في انتخابات 2025 المحلية أكثر من 40 مقعداً بحصة أقل، بينما فاز ريفورم بـ677 مقعداً بحصة متوقعة تبلغ 20%. كما قد يؤدي تركيز حزب كوربن على قضايا ذات صدى في المناطق المحسوبة على حزب العمال والتي تشعر بخيبة أمل من قيادة ستارمر، إلى قلب النتائج في مدن مثل: لندن وبرمنغهام ونيوكاسل.

الحزب الجديد سيضيف مزيداً من الاضطراب إلى مشهد سياسي مضطرب أصلاً، ويكشف عن مدى تعمق مشاعر الاغتراب الانتخابي تجاه الأحزاب والمؤسسات الإعلامية التقليدية.

حدث صعود كوربن عام 2015 ضمن سياق عالمي يتسم بأزمة النيوليبرالية، حين برزت حركات مثل: سيريزا في اليونان، وبوديموس في إسبانيا. وقد عزز هذا السياق العالمي من الإمكانات الهيمنية المضادة التي كان يحملها مشروع كوربن، حيث لاقت الدعوات إلى مناهضة التقشف صدىً عابراً للحدود.

وبحلول عام 2024، كانت التوترات العالمية – مثل التنافس الأمريكي–الصيني، وتصاعد السلطوية اليمينية – إلى جانب السخط المحلي، تشير إلى أزمة مستمرة في شرعية النيوليبرالية. ويمكن لحزب كوربن الجديد أن يتحالف مع الحركات اليسارية العالمية، رغم أنّ الانعزالية البريطانية وإرث البريكست «الذي تبنّاه حزب العمال نفسه» يُعقّدان هذا التوجّه.

وقد ينجح الإطار العالمي للحزب في جذب الناخبين الشباب ذوي النزعة العالمية، لكنه قد ينفّر من يركّزون على القضايا المحلية. لذا فإن تحقيق التوازن بين العالمية والمحلية أمرٌ بالغ الأهمية، تماماً كضرورة تجنّب الظهور كحزب ذي قضية واحدة.

يمتلك الحزب الجديد إمكانات عظيمة، لكنه يواجه تحديات شاقة. تكمن قوة جيريمي كوربن في قدرته على إلهام حركة شعبية، لكن ترجمة هذه الحركة إلى حزب فعّال تتطلب تجاوز القوى الهيمنية نفسها التي أطاحت بقيادته لحزب العمال.

لكن هذه القوى اليمينية داخل حزب العمال فقدت مصداقيتها على الساحة اليسارية، وبات يُنظر إليها على أنها هي نفسها التي مهدت الطريق لصعود اليمين المتطرف وحزب UK Reform.

وقد أتاح حزب ستارمر– دون قصد – ولادة كتلة «التحالف المستقل» التي بدأت تتبلور كحركة جماهيرية تطالب بالتغيير. وهذا هو الفرق الجوهري بين المشهد السياسي في 2015 واليوم – وهو ما يمنح التحدي السياسي الجديد الذي يقوده كوربن زخماً حقيقياً.

قمّة الأسكا المرتقبة... وتشكيل العالم الجديد

غالباً ما تظهر التطورات السياسية الكبرى في لحظات لا يتوقعها كثيرون، فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب تحدث متبجّحاً في حملته الانتخابية عن «قدراته الخارقة» في حلّ المشاكل، وتعهد بإنهاء الحرب في أوكرانيا خلال 24 ساعة، لكن وبدلاً من أن يخرج علينا في 21 كانون الثاني 2025 ليعلن الوصول إلى اتفاق، قضى ترامب 8 شهور دون تحقيق ذلك، وحين بدا أن الحل لا يزال بعيداً ظهرت أنباء مفاجئة عن قمة طارئة بين ترامب وبوتين في الأسكا.

■ علاء أبوفرّاج

كان مبعوث الرئيس الأمريكي وصديقه الشخصي ستيف ويتكوف أجرى لقاءات عدّة مع الجانب الروسي، والتقى الرئيس بوتين أكثر من مرة، لكن هذه الجهود لم تفض إلى أيّ نتيجة، وبدا كما لو أن ما تسعى إليه الولايات المتحدة ليس تماماً إنهاء الحرب، بل الخروج منها، وتوكيل دول أوروبية في تغذية نيرانها، ليبدو أن الولايات المتحدة هي الرابح الأكبر، ويُترك لروسيا والآخرين التنافس على المراكز المتبقية! سيناريو كهذا لم يكن من الممكن قبوله في موسكو، وكان الاستمرار بالحرب خيار روسيا الوحيد، وخصوصاً كونها الطرف المتقدّم بالمعنى العسكري، ولم يكتف الجيش الروسي بذلك، بل ركّز نيرانه بشكل كثيف ونجحت القوات الروسية في السيطرة على أجزاء كبيرة من الأرض، وبشكل متسارع، بلغت في شهر آذار من العام الجاري 240 كم2، لكنّها ظلّت تزداد في الشهور التالية على التوالي، لتكون 379 كم2 في نيسان ثم 507 كم2 في أيار و588 كم2 في حزيران، ثم 713 كم2 في شهر تموز الفائت! ما يثبت أن القرار السياسي في روسيا كان واضحاً: «لا نيّة للتراجع» وفي ظل تقدّم كهذا سيكون مصير هذا الحرب محسوماً لصالح روسيا، وإن كل شهر تأخير لعقد مفاوضات جادة لن ينتج عنه إلا إضعاف الموقف الأمريكي والغربي أكثر.

معنى قمّة الأسكا

ستمر بعض الأيام قبل أن تنعقد القمة المقررة، ويظل من الصعب الجزم بنتائجها، لكن بعض المسائل تبدو واضحة، فالمباحثات الأمريكية–الروسية جارية منذ أشهر، ولم يكن بالإمكان الحديث عن قمّة رئاسية بين البلدين نظراً لأن الخلافات القائمة لا تزال كثيرة، فجرت العادة أن تكون القمّة الرئاسية بمثابة تتويج لما جرى الاتفاق حوله عبر شبكات معقدة من المباحثات الشاملة، وجرى توصيف وضع المفاوضات من الجانب الروسي بأنّها تواجه «نقطة استعصاء» ولم يكن من الصعب تحديد كيف يفكّر كل طرف، وتحديداً روسيا التي حافظت على موقف ثابت، وهو تنازل أوكرانيا عن أراضي الدونباس بالكامل، وتطوى صفحة شبه جزيرة القرم ويُعترف بها أراض روسية، كما تكون أوكرانيا ملزمة بحسب الاتفاق بألا تنضم إلى حلف الناتو، أو أي تحالف عسكري غربي يهدد روسيا، ولا تستخدم أراضيها بأي شكل لاستضافة أي قطع عسكرية، أو بنية تحتية يمكن أن تهدد موسكو، وتحافظ كييف على حيادها بعد أن تصبح دولة منزوعة السلاح.

الشروط الروسية لم تتغير، ربما تختلف بعض تفاصيلها، لكّن المفاوضين الروس ليس لديهم أيّ نيّة لتقديم تنازلات، ثم جاءت التأكيدات بعد لقاء جمع ويتكوف والرئيس بوتين يوم الأربعاء 6 آب الجاري، أن اختراقاً تمّ أخيراً، وبات يمكن من بعد ذلك عقد القمّة المنتظرة. ترامب أعطى مؤشرات حول إمكانية أن يكون هناك تبادل لأراض بين روسيا وأوكرانيا، الذي يمكن فهمه أن تستغني روسيا عن الأراضي التي سيطرت عليها خارج منطقة الدونباس وتعود لسلطة كييف في مقابل المنطقة الروسية. وهو ما يبدو متسقاً مع تاريخ طويل بدأ قبل الحرب بعقود!

جذر تاريخي عميق

خريطة أوكرانيا التي عرفناها قبل الحرب لم تكن كذلك، بل شهدت الدولة مراحل تطور تاريخية شائكة، وكان تاريخ أوكرانيا السوفييتية بمثابة نقطة البداية، فالجمهورية التي باتت جزءاً من الاتحاد عام 1922 دخلت عصراً جديداً، وتحديداً بعد أن قرر الاتحاد السوفييتي ضم أراضي الدونباس إليها، وهي التي كانت أشبه بمنطقة صناعية غنية بالثروات، فقبل ذلك كانت أوكرانيا بلداً زراعياً يتمتع بأراض خصبة ما جعل الفلاحين طبقة أساسية، لكنّ الخطوة السوفييتية بإلحاق الدونباس غيّرت المعادلة، وبات للطبقة العاملة في أوكرانيا وزنٌ حاسم، وتحديداً مع توسّع هجرات العمال الروس إلى الدونباس التي أصبحت عصب الحياة الاقتصادية، ومكّنت هذه الخطوة من قيام الجمهورية بأركان اقتصادية مستقرة قادرة على تحقيق التنمية المطلوبة، وأسهمت بشكل كبير في الحياة الاقتصادية السوفيتية، ثم «أهدى» خروتشوف عام 1954 شبه جزيرة القرم إلى أوكرانيا للتحول بعد الانهيار إلى ثغرة خطيرة بالنسبة لروسيا الاتحادية، نظراً لموقع شبه الجزيرة الاستراتيجي، ودورها المحوري في البحرية الروسية، انهيار الاتحاد السوفييتي خلّف الكثير من القضايا العالقة، منها إقليم الدونباس الذي ظلّ يتبع لأوكرانيا بعد استقلالها.

كان يمكن الحفاظ على الوضع القائم فقط في حال استمرت العلاقات طيبة بين البلدين، لكن الصراع على أوكرانيا كان سمة المرحلة اللاحقة للانهيار وكان التيار القريب من موسكو حاضراً بقوّة في الحياة السياسية والاجتماعية، لكن انقلاب 2014 والأحداث التي تلته كانت بمثابة محاولة لقلب التوازنات في القارة الأوروبية بعكس المصلحة الروسية، وهو ما فرض على موسكو سلوكاً محدداً، وباتت أوكرانيا أشبه بخاصرة روسيا الهشة، التي يمكن إن جرى إهمالها أن تتحول إلى ثغر خطر يهدد روسيا، وقادر في ظروف محددة على تفجير تناقضات كبرى داخل الاتحاد الروسي.

السيّاق التاريخي الموجز هذا يمكن أن يفسر إلى حد كبير كيف تعاطى الشعب الروسي مع الحرب، التي تحوّلت بنظر الغالبية إلى معركة أساسية في الدفاع عن النفس، ولم يكن بالإمكان تجاهل ذلك لا من قبل النظام الحالي أو أيّ نظام آخر.

طي الأزمة الأوكرانية وفرض الشروط الروسية لإنهاء الصراع هو بمثابة صافرة البدء الحقيقية لتفكيك النظام العالمي القائم

ماذا إن انتهت الحرب بالشروط الروسية؟

يبقى السؤال الكبير مطروحاً، فإن كانت محاولة سحب أوكرانيا إلى الكتلة الغربية بمواجهة روسيا تشكّل محاولة حقيقية لكسر التوازن العالمي، وضرب روسيا وتفكيكها عبر البوابة الأوكرانية، فإن إنهاء الحرب بالشروط الروسية يعني فشل المحاولة الأمريكية «الطموحة» ومن هنا يبدو مفيداً أن نعيد ترتيب بعض المسائل، ففي لحظة انهيار الاتحاد السوفييتي كان عدد من المفكرين في العالم يدركون أن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يتسابقان باتجاه الانهيار، وأدى سقوط الاتحاد السوفييتي إلى تقديّم ترياق مؤقت للولايات المتحدة، لا بوصفها قوّة عالميّة فحسب، بل كونها رأس الحربة في النظام الرأسمالي العالمي، الذي استطاع نهب ثروات الجمهوريات المنفلتة من الاتحاد، ما مكّنه من تأخير الاستحقاق، ففي السنوات الخمسة الأولى بعد الانهيار قدّر صندوق النقد الدولي أن حجم الأموال التي نقلت إلى الخارج بلغت 200 مليار دولار! فيما يقدّر البنك الدولي الأموال المنهوبة «التي جرى نقلها إلى الخارج» خلال تسعينيات القرن الماضي بـ 500 مليار دولار، أما الباحث الاقتصادي الروسي سيرجي جلازييف فيقدر هذه الأموال بأكثر من 1 تريليون دولار من روسيا وحدها، بينما يصل الرقم إلى 2 تريليوني دولار، إذا ما حسبنا إجمالي النهب من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة.

حجم النهب التاريخي هذا وإلى جانب آثاره الاقتصادية والاجتماعية السياسية المدمرة تحوّل إلى داعم أساسي للنظام الرأسمالي العالمي، ومكّنه فعلياً من الصمود حتى اليوم، لكن هذا التمديد ظلّ محدوداً حتى بات المطلوب عملية تفتيت جديدة، ووضعت روسيا الاتحادية لذلك على قائمة الاستهداف.

فشل هذه المحاولة وإلى جانب كونه دليلاً جديداً على اختلال الميزان الدولي بغير الصالح الأمريكي والغربي، فإنه يبشر باشتداد الأزمة الرأسمالية عبر خنق النظام العالمي القائم، وحرمانه من الموارد اللازمة لبقائه، لذلك يكون طي الأزمة الأوكرانية وفرض الشروط الروسية لإنهاء الصراع بمثابة صافرة البدء الحقيقية لتفكيك النظام العالمي القائم، ما يفسح المجال أم البدائل في فرصة تاريخية، من هنا لا يمكن قراءة قمّة الأسكا في ضوء العلاقات الروسية–الأمريكية فحسب، بل هي في الواقع، وإن أنهت الحرب في أوكرانيا، تكون قد فتحت الآفاق، ودفعت العربة العالمية على السكة الصحيحة.

المعرفة كفعل سياسي

«إن إنتاج المعرفة فعل سياسي بامتياز، وإن الأكاديميين ليسوا بمعزل عن الواقع الاجتماعي، كما أنّ مفهومي حرية التعبير والحوار لا يمكن فصلهما عن علاقات القوة البنيوية، ولا استخدامهما لتبرير إشراك مؤسسات وأصوات متورطة في عنف الدولة الممنهج والجماعي».

■ إيمان الأحمد

هذا ما أكدته «مجموعة علماء الاجتماع من أجل فلسطين» «GS4P» في بيان لها أشادت فيه بنجاح حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية «لإسرائيل» من أجل العدالة في فلسطين، خلال «منتدى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع» الذي انعقد في الرباط في المغرب.

ثمة محاولة لفصل المعرفة فصلاً تعسفياً عن السياقات الاجتماعية والسياسية والتاريخية وتحولاتها، وإظهار المعرفة وإنتاجها كحالة منعزلة عن حركة التاريخ والمجتمع وذلك بهدف إفقادها الدور الوظيفي الهام الذي يمكن أن تلعبه ضمن هذه السياقات.

وغالباً ما يروج لهذه العملية إعلامياً «الإعلام الغربي خاصة»، فيتم إظهار المعرفة بصورة تبدو فيها وكأنها حيادية ليس لها شأن بالمتغيرات المتسارعة الحاصلة في العالم، رغم صعوبة هذا الأمر خاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ولكن الحقائق تفرض نفسها كما الواقع.

في بيانها أكدت «مجموعة علماء الاجتماع من أجل فلسطين» على أنّه «على الصعيد الدولي، تمثّل حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية «لإسرائيل» إنجازاً بارزاً في المشهد الأكاديمي العالمي للعلوم الاجتماعية، إذ تُعد أول حملة مقاطعة كبرى ناجحة في جمعية أكاديمية لعلم الاجتماع. وقد تحقق ذلك من خلال تعليق عضوية الجمعية «الإسرائيلية» لعلم الاجتماع «ISS»، نتيجة الضغوط التي مارسها أعضاء المجموعة. وكان تعليق العضوية أداة فعّالة لمحاسبة مؤسسة أكاديمية على صمتها إزاء جرائم الإبادة الجماعية والمجاعة القسرية، فضلاً عن تواطئها الموثق مع أجهزة الدولة الاستعمارية و«الجيش الإسرائيلي».

وأضاف البيان أنّه «على المستوى العربي والإقليمي، تُعد هذه أول حملة أكاديمية ناجحة لمناهضة التطبيع منذ توقيع اتفاقيات أبراهام ... وبدلاً من عزلنا وترك المنتدى يتحول إلى منصة لتطبيع الصهيونية في المنطقة العربية، نُظّمت حملة مقاطعة أكاديمية ناجحة حالت دون مشاركة المؤسسات الإسرائيلية المتواطئة في الفصل العنصري، والاستعمار الاستيطاني، والإبادة الجماعية. وشمل ذلك دعوة واضحة لمقاطعة أي ندوات تضم هذه المؤسسات أو ممثليها، واشتراط إعلان الباحثين «الإسرائيليين» إدانتهم العلنية لهذه الانتهاكات المستمرة».

ووفق البيان، فإن «حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية «لإسرائيل»» تُرسّخ سابقة مهمة للتجمعات الأكاديمية الدولية المستقبلية في المنطقة والعالم، وتؤكد أهمية تحمّل الفضاءات الأكاديمية لمسؤوليتها السياسية، خاصة في السياقات التي تُعقد فيها هذه الفعاليات. وأضاف البيان: «في ضوء هذا العمل الجماعي، شكّل المنتدى فرصة مهمة لإعادة تمركز النقاش حول التحرر الوطني الفلسطيني وحق العودة، وتحليل بنية الاستيطان الإحلالي الصهيوني، وإسماع أصوات الباحثين المناصرين للعدالة في فلسطين. وعلى مدار خمسة أيام، ومن خلال جلسات نقاش متعددة، تحوّل التركيز من مفاهيم «السلام» إلى نقاشات عملية تتمحور حول العدالة الاجتماعية، والتحرر الوطني، وتفكيك الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري».

أخبار ثقافية

تشارلي تشابلن وزياد «ضيفا» بيروت

تقدّم سينما «متروبوليس» ابتداءً من الأربعاء 6 آب وحتى 27 منه، عرضاً كل أربعاء للفيلم الصامت الشهير **Rush Gold The** «الحمّى الذهبية»، لتشارلي تشابلن، بنسخته المرمّمة حديثاً. بعد مرور قرن على عرضه العالمي الأول في «المسرح المصري» في لوس أنجلوس، يجمع هذا العمل الكلاسيكي بين الكوميديا والدراما في قصة عن الجوع، والأحلام، والأمل. وقد رُممت النسخة المعروضة على يد «سينيتكا دي بولونيا» و«ليمّاجينه ريتروفاتا»، وقد قُدّمت هذا العام في «مهرجان كان السينمائي الدولي».

كما تقدّم فرقة «بيكار» أمسية فنية بعنوان «ملّا إنت» تكريماً لزياد الرحباني، مساء الجمعة 15 آب الحالي، في مركز الفرقة في بيروت. وتتضمن الأمسية باقة من أشهر أعمال الرحباني التي شكّلت علامة فارقة في المشهد الفني. تقوم فرقة «بيكار» بمحاولة إحياء التراث الموسيقي اللبناني والعربي بأسلوب معاصر يجمع بين الأصالة والتجديد، وتضم نخبة من الموسيقيين والمغنين الشباب الذين يسعون إلى تقديم أعمال تحافظ على هوية الموسيقى الشرقية وتقرّبها من الأجيال الجديدة.

ليست مجرد لوحة إعلانية

تحاول «إسرائيل» تكذيب ما تقوم به قواتها من إبادة وإنكار تجويع غزة بلوحات مضيئة في تايمز سكوير، متهمة الإعلام بـ«الأخبار المزيفة» حيث ظهرت، في قلب ساحة «تايمز سكوير» في نيويورك، لوحات رقمية ضخمة تموّلها «إسرائيل» تتهم وسائل الإعلام العالمية بنشر «أخبار مزيفة» عن المجاعة في القطاع. الإعلان، الذي بُث وعرض صورة مسلح يُفترض أنّه الناطق الرسمي لحركة «حماس» أبو عبيدة، بجانبه شعارات قنوات إخبارية عربية تحت عبارة «أوقفوا الأخبار المزيفة»، في محاولة مكشوفة لتكذيب تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية التي دقت ناقوس الخطر بشأن المجاعة المتفاقمة.

إنها ليست مجرد لوحة إعلانية، بل رسالة موجهة تهدف إلى تشويه أي محتوى يوثّق جرائم الاحتلال، وتقديم المجاعة باعتبارها «خدعة دعائية». ولم تكن مصادفة اختيار ساحة «تايمز سكوير»، أحد أكثر الفضاءات العامة شهرة وزحاماً في العالم، للتأثير على الرأي العام الأمريكي الذي بدأ، وفق استطلاعات، يُبدي تعاطفاً متزايداً مع الفلسطينيين، وتحاول «إسرائيل» إظهار نفسها بأنها «ضحية الأخبار المضللة»، مستفيدة من منصات الدعاية الكبرى لتقويض الحقيقة.

كانوا وكنا

الاحتفال بأول عيد للجيش السوري في الأول من آب 1945

العقوبات الأمريكية على النفط الروسي..

ضغوطٌ متصاعدة تُهدد بالارتداد على واشنطن

في تصعيدٍ يزيد من حدة التوترات الجيوسياسية والاقتصادية، تواصل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تهديدها بفرض عقوبات قاسية على الدول المستوردة للنفط الروسي، خاصة الهند والصين. هذه الخطوة التي يُروَّج لها كأداة لـ «إجبار روسيا على السلام» في أوكرانيا، تحمل في طياتها مخاطر جسيمة قد تَلحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد الأمريكي نفسه، وفقاً لتحليلات اقتصادية وسياسية متزايدة.

وهو ما يعتبر أحد مظاهر توضح الانزياحات في التوازنات الدولية على الصعيد الاقتصادي والسياسي.

تهديدات متصاعدة ومواعيد نهائية ضاغطة

لقد حذر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في السادس من آب الجاري، من فرض المزيد من العقوبات على الدول التي تشتري منتجات الطاقة الروسية بعد فرض تعريفة جمركية بنسبة 25% على الهند.

وقال ترامب للصحفيين في المكتب البيضاوي: «ستشهدون المزيد. هذه مجرد لمحة، ستشهدون المزيد، سترون الكثير من العقوبات الثانوية".

وهدد ترامب بتطبيق إجراءات صارمة على الدول التي تواصل شراء النفط والغاز الروسيين كوسيلة لمعاقبة موسكو على عمليتها في أوكرانيا.

وفي حين أعرب ترامب عن تفاؤله بشأن التقدم المحرز خلال اجتماع السادس من آب بين بوتين ومبعوثه الأمريكي ستيف ويتكوف، إلا أنه أشار إلى أنه ليس كافياً لتفادي العقوبات الجديدة.

وأكبر مشترٍ للطاقة الروسية هي الصين، التي يعمل ترامب معها على التفاوض على اتفاقية تجارية جديدة.

وتحدث مسؤولون أمريكيون عن تقدم ملحوظ في تلك المفاوضات، لكن ترامب لم يستبعد فرض عقوبات ثانوية جديدة على بكين، رغم احتمال إفشال المفاوضات التجارية، وقال: «قد تكون الصين إحدى هذه الدول"، وأضاف: «قد يحدث ذلك، لا أعلم، لا أستطيع الجزم بذلك بعد".

حدد ترامب مهلة تنتهي هذا الأسبوع «10 آب 2025» لروسيا لتحقيق تقدم ملموس في السلام مع أوكرانيا، وإلا فسيفرض رسوماً جمركية بنسبة 100% على الدول التي تواصل شراء النفط الروسي، وخاصة الهند والصين. وجاءت هذه التصريحات بالتزامن مع زيارة المبعوث الأمريكي الخاص ستيف ويتكوف إلى موسكو لمحاولة كسر الجمود الدبلوماسي، حيث أعلن ترامب أن قرار العقوبات سيتخذ بعد انتهاء مهمة ويتكوف في العاصمة الروسية.

بينما تلوح واشنطن بعقوبات تُصوَّر كضربة استراتيجية لتمويل الحرب الروسية فإن تحذيرات الخبراء تشير إلى أن الضرر الأكبر قد يصيب الاقتصاد الأمريكي نفسه

التناقض الاقتصادي: عقوبات تُصيب أمريكا في الصميم

رغم الخطاب القوي الذي تتبناه الإدارة الأمريكية، يحذر خبراء اقتصاد وطاقة من أن هذه العقوبات قد تكون سيفاً ذا حدين:

– ارتفاع التضخم الأمريكي: تشكل الواردات الأمريكية من الصين والهند سلعاً بقيمة 526 مليار دولار سنوياً. فرض رسوم بنسبة 100% سيرفع أسعار المنتجات الاستهلاكية، مثل: أجهزة «آيفون» والسلع الأساسية، ما يزيد الأعباء على المواطن الأمريكي.

– اختلال أسواق النفط العالمية: روسيا تُصدر نحو 7 ملايين برميل يومياً، وهو ما يعادل 5% من الاستهلاك العالمي. أي شلل في هذه التدفقات قد يدفع الأسعار العالمية للصعود، رغم الإنتاج الأمريكي القياسي.

– ثغرة المنتجات المكررة: الهند، التي تستورد 36% من نفطها من روسيا، تُكرر جزءاً كبيراً منه وتصدره إلى أوروبا والولايات المتحدة نفسها. العقوبات قد تعطل هذه السلسلة وتُكبد الشركات الأمريكية خسائر فادحة.

الهند: الموقف الصلب والرفض القاطع

تظهر الهند كأكثر المتضررين المحتملين، حيث تستقبل 70% من صادرات النفط الروسي البحرية، وفق بيانات 2024. وقد ردت نيودلهي على تهديدات ترامب بصلابة:

– وصف وزير الطاقة الهندي هارديب سينج بوري مشتريات بلاده بأنها «ساهمت في استقرار الأسعار العالمية» بل و«شجعتها أمريكا نفسها» ضمن سقف السعر المحدد.

– أكدت الحكومة الهندية أن قرارات الاستيراد تُتخذ «بناءً على الأسعار والظروف الجيوسياسية» وليس الضغوط السياسية.

مشهد دولي مُعقد وتداعيات جيوسياسية

– أوروبا القلقة: عبر دبلوماسيون أوروبيون عن مخاوفهم من أن يكون موقف المبعوث الأمريكي ويتكوف ما يسمونه «ميلاً لمجاراة بوتين»، ما قد يؤدي لتسويات غير متوازنة.

– ثغرات العقوبات السابقة: كشفت تقارير أن النفط الروسي بيع خلال العام الماضي بأكثر من 75 دولاراً للبرميل رغم سقف السعر البالغ 60 دولاراً، مما يبرز محدودية فاعلية الضغوط الغربية.

– مخاطر التراجع: يشكك مراقبون في قدرة ترامب على المضي قدماً بالعقوبات، خاصة بعد سجله السابق في «التراجع عن تهديدات مماثلة» تحت ضغط العواقب الاقتصادية.

أداة عقابية قد تنقلب إلى فخّ

بينما تلوح واشنطن بعقوبات تُصوَّر كضربة استراتيجية لتمويل الحرب الروسية، فإن تحذيرات الخبراء تشير إلى أن الضرر الأكبر قد يصيب الاقتصاد الأمريكي نفسه، عبر موجة تضخم جديدة، وارتفاع تكاليف الاستيراد وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية. في هذا السياق، قد تكون التهديدات الأمريكية جزءاً من مسرحية ضغط دبلوماسي، لكن تنفيذها الفعلي يظل مقامرة اقتصادية ذات عواقب يصعب حسابها، خاصة في ظل غياب ضمانات نجاعتها في إيقاف الحرب الأوكرانية.